



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات
الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي.
دراسة مقارنة: تونس و ليبيا 2011-2015

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية.
تخصص : دراسات متوسطة ومغربية، الأمن و التعاون.

إعداد الطالب:

مولود دحماني

تحت إشراف:

د. محمد سي بشير

أعضاء لجنة المناقشة:

د. فضيلة عكاش: أستاذ محاضر (أ) ، جامعة تيزي وزو.....رئيسة.

د. محمد سي بشير: أستاذ محاضر (أ) ، جامعة تيزي وزو.....مشرفا ومقررا.

د. نبيلة بن يوسف: أستاذ محاضر (أ) ، جامعة تيزي وزو.....ممتحنة.

السنة الجامعية: 2015 - 2016

إهداء:

إلى روح أبي الطاهرة

إلى أمي وجدتي الغاليتين

إلى إخوتي الأعزاء.

إلى الأستاذ المشرف المحترم

إلى أساتذتي وموظفي قسم العلوم السياسية بتيزي وزو

إلى كل الأصدقاء والزملاء أين ما كانوا

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث.

شكر وتقدير

أولاً: الحمد لله على توفيقه في إتمام هذا البحث.

ثانياً: إلى الوالدة التي كانت إلى جنبي طيلة هذا العمل.

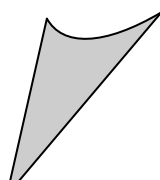
ثالثاً: إلى الأستاذ المشرف د. محمد سي بشير على

تشجيعاته وإرشاداته القيمة.

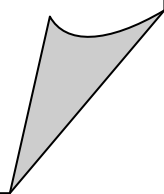
رابعاً: إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو

من بعيد.

خامساً: إلى كل من نهلت من علمه.



مقدمة



تعيش المنطقة العربية في زواياها المختلفة مرحلة حاسمة في تاريخها المعاصر، نتيجة موجة التحولات السياسية التي انطلقت شرارتها منذ بداية عام 2011 من تونس وانتشرت إلى العديد من الدول المجاورة، في سياق من التفاؤل بتغير طبيعة المتغير السلطوي الذي كان يتحكم في محددات علاقة الدولة بالمجتمع منذ الاستقلال من جانب، والتحرر من متغير الضعف والتبعية في علاقتها بالسياق الإقليمي والدولي من جانب آخر.

تمثل دراسة المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط أنظمة قمعية وسلطوية مكثت طويلا في تسيير الحياة اليومية لمجتمعاتها أهمية بالغة، نظرا للتعقيد والسيولة الذي طبع التفاعلات الداخلية بين القوى السياسية الفاعلة وبين البنى والمؤسسات والهويات الفرعية، وأيضا شدة الارتباط والتداخل مع المستويين الإقليمي والدولي، هذا في إطار سياق من التدافع بين التصورات والمشاريع المختلفة والتي تتنافس فيما بينها لتحديد مستقبل مسار هذه الدول وفلسفة الحكم وإدارة الشأن العام، ما يعطي للمشهد العام العربي ضبابية وارتباك، نظرا للتغير السريع الذي يطبع هذه المرحلة الانتقالية وتعدد السيناريوهات المحتملة على الدولة وعلى الإقليم.

تسعى هذه الدراسة إلى فهم ديناميكية التفاعل الداخلي من خلال مدخلين هما: **الانتقال الديمقراطي والأمن القومي** واللذان يتحكمان في مآلات المسار الانتقالي ورسم المشهد العام في البلدان العربية عن طريق المقارنة بين دولتي ليبيا وتونس وقياس اثر علاقتهما الارتباطية على **قوة الدولة**.

من جانب يشكل مسار الانتقال الديمقراطي الإطار الحاكم لإعادة بناء المؤسسي للدولة انطلاقا من إلزامية تعديل/ هدم وإعادة بناء المؤسسات والبنى الموروثة عن النظام السابق، لإعادة إنتاج علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع يحكمها عقد اجتماعي جديد يؤسس لنظام ديمقراطي يقوم على الشرعية الشعبية.

ومن جانب آخر يمثل تحقيق الأمن القومي المبرر الوحيد لوجود الدولة وتحقيق الهدف من احتكارها للشرعية، فالوظيفة الأساسية لها هو حماية المصالح القومية لمواطنيها في كافة المجالات، وهذا في سياق من التطورات والمتغيرات المتجددة والتي يعرفها العالم باستمرار، فالظاهرة الأمنية المعاصرة اتسعت لتشمل مستويات وأبعاد مختلفة نتيجة ظهور نوعية جديدة من

التحديات الأمنية، أدت إلى زيادة أهمية المكون الأمني في الحياة الإنسانية واتساع نطاق علاقة الاعتماد المتبادل بين المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ففي زمن التحولات السياسية تعيد الدولة تعديل مقوماتها البنيوية وبالأخص السياسية منها، وهذا ما يعطي للترابط الموجود بين متغيري الانتقال الديمقراطي والأمن القومي أهمية بالغة في تحديد نوعية المسار الذي تسلكه المجتمعات في إطار التحول السياسي.

هذه العلاقة المتشابكة والجدلية أعادت طرح التساؤل عن طبيعة الدولة العربية وطبيعة مقوماتها البنيوية، وقدرتها على استيعاب التحولات الكبرى وأيضاً قدرتها على التعامل مع الأزمات المصاحبة لظروف التحول السياسي خصوصاً الأمنية منها .

يأتي في هذا السياق النموذجين الليبي والتونسي كحالتين دراسيتين، فليبيا دخلت في أزمة أمنية داخلية معقدة وانقسام مجتمعي تطرح جدلاً مسألة بقاء الدولة، أما تونس كأول تجربة في التحول السياسي العربي فهي في مرحلة استكمال متطلبات الانتقال الديمقراطي ولكن في ظروف أمنية تهدد المسار السياسي الداخلي.

وبهذا الشكل تتعرض الدولة العربية بما فيها تونس وليبيا إلى جملة من التحديات ناتجة بفعل العلاقة الترابطية الشديدة بين متغيري الأمن القومي والانتقال الديمقراطي، ومن ثم تأتي هذه الدراسة لتعالج الموضوع تحت عنوان "أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي، دراسة مقارنة: تونس و ليبيا 2011-2015".

وقد ارتأينا دراسة هذا الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية بالاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع ذات العلاقة كالبينات، النصوص القانونية والدستورية وغيرها من الوثائق الرسمية الأخرى، بالإضافة إلى عدد كبير من الكتب والمقالات المنشورة في الدوريات والمراكز المتخصصة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة والتي حررت من طرف كتاب وباحثين من جنسيات عربية وأجنبية.

إن هذا العمل لا ينفى بعض الصعوبات التي اعترضتنا ونحن بصدد انجاز هذا العمل نتيجة تسارع العملية التحولية في كلا البلدين والمنطقة العربية عامة، مع تنامي المهددات الأمنية

وتضارب المواقف بين الفاعلين المحليين والدوليين، فضلا عن حجم المتغيرات الكبير والذي يتداخل في رسم المشهد العام نظرا لتداخل المصالح وتضاربها، في سياق من التعقيد والسيولة والضخ الإعلامي والسياسي وحتى البحثي الذي يستند في اقلبه إلى مرجعيات إيديولوجية تحكم توجهات الباحثين والكتاب.

أهداف البحث:

بالرغم من من الصعوبات صمنا على انجاز هذا البحث المتواضع والجديد في سياقه الزمني للعديد من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- رصد المسار الانتقالي في تونس بعد 2011 بتحديد مآلات عملية الانتقال الديمقراطي وإبرازها في إطار محددات بيئة الأمن القومي مع تحديد اثر هذه العلاقة على قوة الدولة التونسية .
- رصد المسار الانتقالي في ليبيا بعد 2011 إلى غاية ديسمبر 2015 بتحديد مآلاتها عملية الانتقال الديمقراطي وإبرازها في إطار بيئة الأمن القومي مع تحديد اثر هذه العلاقة على قوة الدولة الليبية.
- يرجع اختيار هاتين الحالتين لكون المقارنة بينهما تصب في صالح اختبار فروض الدراسة مع اختلاف درجة الانتقال الديمقراطي ووجود فروق بينهما في قدرة الدولة ونظامها الأمني على استيعاب التحولات السياسية في فترة تحول متقاربة في البعد الزمني ومتجاورة في البعد المكاني مع وجود خصوصية مشتركة حضاريا وسياسيا في طبيعة المجتمع وقيمه، ما يفيد الباحث في الوصول إلى استنتاجات وتعميمات نظرية وعملية.
- تزويد المكتبة الوطنية و الجامعية ببحث أكاديمي له أهمية في كشف المتغيرات التي تحكم ديناميكية التفاعل في المرحلة الانتقالية المصاحبة للتحول السياسي في المنطقة العربية بدراسة حالتي تونس و ليبيا.

إشكالية الدراسة:

كان الهدف الأساسي من خلال هذه التحولات أو ما يسمى " بالربيع العربي " القطيعة مع زمن الاستبداد والذي ميز مرحلة ما بعد الاستقلال، مع ضعف شرعية الأنظمة الحاكمة وفشلها في بناء

الدولة الوطنية، وكذلك كمخرج لحل الأزمة الشاملة للدول العربية والتي جاءت كحصيلة تراكم التدهور في الميادين المختلفة وهذا عن طريق الانخراط في مسار من الانتقال الديمقراطي يؤسس لبناء الدولة الحديثة.

في هذا السياق تمر المنطقة بظروف تاريخية عصيبة خاصة في ليبيا وتونس، لأسباب وعوامل وظروف عدة تتمثل أساسا في بيئة محلية اهتزت بنيتها الأمنية جراء التحولات السياسية وقدرة البني الموروثة عن الأنظمة السابقة في استيعاب هذه التحولات الكبرى، إضافة إلى محيط إقليمي متوتر تأثر بموجة التغيير فتصادمت المصالح الجيوبوليتيكية بين القوى الدولية، وقد كان لهذا وذاك انعكاسات سلبية على الدولة الوطنية وقوتها من حيث المحافظة على القدرة في البقاء وحماية مصالحها القومية.

إن تطورات الوضع والمخاض الحاصل المذكور أعلاه هو ما أثار الباحث، فتحددت مشكلة دراسته في البحث عن محددات مسار الانتقال الديمقراطي وفهم مآلاتها العملية وفق خيارات النخب الوطنية وأيضاً دراسة طبيعة ومحددات بيئة الأمن القومي توازياً مع العملية الديمقراطية، ومن ثم استخراج العلاقة بين المتغيرين لقياس أثرها البنيوي على متغيرات قوة الدولة من خلال التركيز على المقارنة بين حالتي تونس و ليبيا .

وبناء على ما سبق تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هو أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة دولة ما في مراحل التحول السياسي؟

فرضيات الدراسة :

تحاول الدراسة الإجابة على الفرضيات التالية:

- 1- ترتبط شكل التحولات السياسية بطبيعة العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع .
- 2- يرتبط إدارة مسار الانتقال الديمقراطي بخيارات الفاعلين، فكلما اتجهت النخب إلى التوافق والحوار كلما استطاعت إدارة تحديات المرحلة الانتقالية بكفاءة وعقلانية.

3- يرتبط إدراك مهددات الأمن القومي لدولة ما بقدرتها على استيعاب المتغيرات الجديدة في بيئة الأمن القومي.

4- في وجود علاقة طردية بين مخرجات العلاقة بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة دولة ما في مرحلة التحول السياسي، فنجاح المسار الانتقالي والتخفيف من مصادر تهديد الأمن القومي يؤدي إلى التحكم في حدة درجة التحول على المقومات البنوية للدولة ويعطيها قدرة في استيعاب التغيرات الكبرى.

5- هناك علاقة طردية بين مخرجات مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على إدارة تناقضات البيئة الخارجية في دولة ما.

6- هناك علاقة طردية بين مخرجات مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على استيعاب النخب وإدارة الصراع السياسي في دولة ما.

7- هناك علاقة بين مخرجات مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على إدارة التحديات الاقتصادية في دولة ما.

8- هناك علاقة طردية بين مخرجات مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على إدارة الاندماج الاجتماعي في دولة ما.

أهمية الدراسة:

للدولة أهميتان، الأولى علمية والثانية عملية.

• **الأهمية العلمية:** تحاول هذه الدراسة المساهمة في إثراء البحث النظري بتحديد العلاقة بين مسار الانتقال الديمقراطي و محدّدات الأمن القومي و إضافة معرفة نظرية في قياس اثر هذه العلاقة على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي.

• **الأهمية العملية:** تكمن أهمية الدراسة عمليا في دراسة العلاقة بين المتغيرين و قياس أثرهما على قوة الدولة بالتركيز على حالي تونس وليبيا في ظل الظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة مع الضغوط والمهددات الأمنية داخليا و خارجيا.

حدود الدراسة:

يمكن تحديد حدود الدراسة من خلال وضعها في إطار ها المكاني والزمني .

• **التحديد المكاني:** يهتم البحث بدراسة مخرجات العلاقة بين متغيري الانتقال الديمقراطي والأمن القومي واثره على قوة الدولة بالتركيز المقارن بين دولتي تونس وليبيا.

• **فالنسبة لتونس** كانت أول تجربة تحول سياسي يعرفها العالم العربي في إطار موجة التحولات التي شملت الكثير من الدولة والتي سميت "دول الربيع العربي"، حيث كشفت في بداياتها على قدرة النخب على التحكم في حجم التحولات البنيوية في الدولة وهذا بوصول الفاعلين إلى توافقات سياسية استطاعت من خلالها استكمال المتطلبات المؤسسية للانتقال، في ظل تحديات محلية وإقليمية تهدد بيئة الأمن القومي وبالتالي قدرة الدولة على حماية المصالح القومية لمواطنيها.

• أما بالنسبة **لليبيا** فمن المعلوم أن التحول في ليبيا اخذ منحنا مغايرا لما عرفته تجربة تونس، ما كشف عن درجة ضعف كبيرة في التحكم في مسار الانتقال الديمقراطي من طرف النخب الوطنية القائمة، وهذا في ظل ظروف أمنية وانقسام مجتمعي لا يهدد فقط بيئة الأمن القومي وإنما أصبح امراً واقعا ترك أثره البالغ في قدرة الدولة على البقاء.

• **التحديد الزمني:** تعالج الدراسة العلاقة بين مسار الانتقال الديمقراطي والأمن القومي وأثرها على قوة الدولة في تونس وليبيا في الفترة ما بين 2011-2015، نظرا لما شهدته هذه الدولتين والبيئة الإقليمية المحيطة بهما من تطورات ومتغيرات صاحبت موجة التحولات السياسية التي مست الدولتين وما خلفته من آثار ونتائج مختلفة ومتنوعة على قوة الدولة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية واقتصادية، وهذا لا يعني التطرق للفترة السابقة لها من اكتشاف العوامل التي أدت إلى انطلاق شرارة إسقاط الأنظمة السياسية منذ الاستقلال وبداية بناء الدولة الوطنية المعاصرة.

الدراسات السابقة:

يمكن تصنيف الدراسات السابقة التي تناولت أبعادا من الدراسة موضع البحث إلى أربع فئات، **الأولى:** تناولت العلاقة بين متغيري الانتقال الديمقراطي والأمن القومي **والثانية:** تناولت موضوع الدولة في مراحل التحول السياسي، **والثالثة:** تطرقت إلى الدراسات المتعلقة بحالتي الدراسة تونس وليبيا **والرابعة:** مجموعة من الدراسات التي تناولت الحدث التحولي في العالم العربي بصفة عامة.

- الفئة الأولى: دراسات نظرية تناولت مواضيع الانتقال الديمقراطي أو الأمن القومي أو العلاقة بينهما: فقد اقتصررت هذه الدراسات بصفة عامة على دراسة أحد المتغيرين أو تحديد العلاقة بينهما:

1-الدراسات النظرية حول الانتقال الديمقراطي:

من هذه الدراسات " كتاب نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة النظر في براد يغم التحول" لمؤلفه جوني عاصي¹ والذي اهتم في دراسته بالاجتهادات النظرية حول موضوع الانتقال الديمقراطي، مركزا في بحثه على تطور النظرية الانتقالية أو كما سماها " براد يغم التحول" والذي بدأ مع دانكو روستو ، وتطور فيما بعد على يد شميبتر واودينيل مع دراسة التحول الديمقراطي في كل من جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية في سنوات السبعينات والثمانينات، ثم تناول في دراسته اثر التغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق على إعادة النظر ببراد يغم التحول من خلال مصطلح المجتمع المدني والإطار الخارجي للدول.

ومن الدراسات المهمة التي اهتمت بالبحث في موضوع الانتقال الديمقراطي نجد دراسة كل من " نيكولاس غيبو" Guilhot Nicolas و"فيليب شميبتر" Shmitter Philippe C المعنونة ب:

De La transition a la consolidation. Une lecture retroscriptive des démocratisation studies²

والذين حاولا التأسيس لمفاهيم الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي في إطار دراسات علم الانتقال الديمقراطي "

2-الدراسات حول متغير الامن القومي:

¹ - جوني عاصي، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة النظر في براد يغم التحول، فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، 2006.

² - Guilhot Nicolas, Shmitter Philippe C, **De La transition a la consolidation. Une lecture retroscriptive de la démocratisation studios**. In : Revue française de sciences politique, 50e annee, n0 4-5, 2000. pp. 615-632.

اهتمت عدة دراسات بموضوع الأمن القومي ،نذكر أهمها دراسة الكاتب عبد الله الحربي الموسومة بـ " مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) ¹والذي اهتم بتحديد العوامل المساهمة في تطور طبيعة الظاهرة الأمنية المعاصرة محاولا نقد التعريفات التي حاول بعض الباحثين تقديمها بالرغم من الغموض الذي يعتلي مفهوم الأمن، في نفس الوقت درس الباحث في مقالته هذه مصادر ومستويات الأمن ومهدداته مركزا في جانب منها على مفهوم الأمن القومي.

ومن الدراسات التي تناولت موضوع الأمن القومي كتاب "الأمن غير التقليدي" ² للكاتب محمد جمال مظلوم 2012، تناولت الدراسة أولا الإطار المفاهيمي لمصطلح الأمن والعلاقة بين الأمن الوطني والمصلحة العامة وموقع قضايا الأمن الوطني في الإستراتيجية الوطنية العليا، كما أشارت إلى عناصر قوة الأمن الوطني ومصادر التهديدات التي يتعرض لها، وأصلت الدراسة نظريات الأمن غير التقليدية، ثم تناولت الدراسة مجالات الأمن الوطني كل على حده بصورة مفصلة ومستفيضة، كما خصصت الدراسة بعدا لدراسة مواجهة مهددات الأمن الوطني.

3- دراسات تطرقت إلى العلاقة بين متغيرين الأمن القومي والانتقال الديمقراطي:

يمكن تحديد ثلاث دراسات أساسية تطرقت إلى هذا الموضوع ، الأولى كتاب الدكتور سي بشير محمد بعنوان "مستقبل المملكة العربية السعودية من خلال مدخلي الأمن القومي والإصلاح السياسي" ³ والذي حاول من منطلق استشرافي الاهتمام بمستقبل المملكة العربية السعودية في سياقه المحلي والإقليمي والدولي من خلال التركيز على مدخلين وهما مدخل الأمن القومي ومدخل الإصلاح السياسي الذي يجري الحديث عنه في إطار " الديمقراطية " مستنتجا أن

¹ - عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية (المجلة الالكترونية)، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008، على الرابط: http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=97&screen=0.

² - محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، ط1 ، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية ، 2012.

³ - محمد سي بشير، مستقبل المملكة العربية السعودية من خلال مدخلي الأمن القومي و الإصلاح السياسي، نشر دار الروافد الثقافية-ناشرون، الأردن، بالاشتراك مع ، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2013 .

المتغيرين مترابطين بشدة نظرا للتأثير المتبادل بينهما بشدة، وتتحكم حسب الكاتب مخرجات العلاقة بينهما في أبعاد التغيير المتسارع في المنطقة العربية.

من الدراسات المحكمة والتي اهتمت بالموضوع ، مقالة محمد عز العرب بعنوان "المتغيرات الوسيطة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي" ¹ المنشورة في مجلة السياسة الدولية 2014، حيث يستنتج الكاتب أنّ تحديد العلاقة بين متغيرين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي - العامل الحيوي في الأمن القومي - لا يتحدد في محددات تأثير أحدهما على الآخر وإنما بإدخال متغيرات وسيطة سياسية واقتصادية واجتماعية لتفسير العلاقة بينهما.

الفئة الثانية: دراسات تطرقت لموضوع الدولة في مراحل التحول السياسي

الدراسة للكاتبة Caty Cement بعنوان The Nuts and Bolts of State Collapse: Common Causes and Differnet Patterns A QCA Analysis of Lebanon, Somalia, and the former-Yugoslavia² فمن خلال تقديمها ثلاث نماذج للدولة: الدولة القوية نسبياً، الدولة في أزمة، والدولة تحاول الكاتبة في دراستها تحديد أسباب انهيار الدول انطلاق من تحليل تجارب ثلاث دول وهي لبنان والبوسنة وتشكوسلوفاكيا إلى التطرق لمراحل انهيار الدولة، فالمرحلة الأولى فتنتمثل في انتقال الدولة من حالة الدولة القوية إلى الدولة غير القوية. ثم تتمثل المرحلة الثانية حسب رؤية " كاتي كليمون " في انتقال الدولة إلى دولة في أزمة وتصبح الأزمة الاقتصادية هي المتغير المركزي في هذه المرحلة، أما المرحلة الثالثة فتنتمثل في عدة عوامل مجتمعة لكي تنهار الدولة نهائياً مثل ما حدث في الصومال وأفغانستان ولبنان ويوغوسلافيا شملت عدم فاعلية الحكومة المركزية، وتآكل شرعيتها، وتراجع سيطرتها الأمنية علي إقليمها، وانتشار حالة من عدم احترام القانون ومن غياب النظام.

¹ - محمد عز العرب، العلاقات الوسيطة بين متغيرات التحول الديمقراطي و الاستقرار السياسي، مجلة السياسة الدولية، نشر مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية للأهرام ، القاهرة مصر ، السنة 14، العدد 55، جويلية 2014.

² - Caty Cement, **The Nuts and Bolts of State Collapse: Common Causes and Differnet Patterns A QCA Analysis of Lebanon, Somalia, and the former-Yugoslavia.** Harvard University. <http://www.compass.org/wpseries/Clement2005.pdf>

الفئة الثالثة: دراسات متعلقة بحالتي الدراسة تونس وليبيا.

1- دراسات متعلقة بالحالة التونسية

من الدراسات التي كتبت حول تونس نجد من أهمها كتاب " ثورة تونس : الأسباب والسياقات والتداعيات " ¹ الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر حاول من خلاله جملة من الباحثين معالجة شتى أوجه الحراك التونسي، وتتناول منظومة التسلط في النظام السياسي قبل الثورة، موصولة بقراءات للخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومتناولة الأحزاب والمنظمات الوطنية، مروراً بدور كل من الإعلام والجيش، ووصولاً إلى تحديات الانتقال الديمقراطي والتفاعلات العربية للثورة

ومن المقالات المحكمة التي اعتمدت عليها الدراسة مقالة الدكتور " سي بشير محمد" في مجلة الديمقراطية 2014 تحت عنوان " نجاح التجربة الديمقراطية في تونس²: أين الفارق؟ " أين حاول تفسير عوامل نجاح التجربة التونسية بعد إقرار الدستور مفسرا ذلك بمجموعة من الإبعاد وهي البعد الأول فتتمثل في منهجية المراجعة لدى النخب التونسية وثقافة القبول الآخر رغم الاختلاف الإيديولوجي بينها، أما البعد الثاني فيتمثل بقدرة المجتمع المدني على لعب أدواره خصوصاً القاعدة النسائية والاتحاد العام التونسي للشغل، والبعد الثالث أرجعه إلى غياب الكاريزما والحشد الفتوي ما أعطى للتحول التونسي بعدا ايجابيا وساهم في إنجاحه وعدم احتكاره من إي طرف، إما البعد الرابع فيتحدد في التحولات التي عاشها المجتمع التونسي وانخراطه في سياق الحداثة والنمو الاقتصادي عبر قطاعي السياحة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة ما شكل نموذجا قائما بذاته مقارنة بالسياقات العربية الأخرى، أما البعد الخامس والأخير فلخصه في الدور الايجابي للجيش التونسي ووقوفه محايدا في الصراع السياسي الذي صاحب العملية الانتقالية.

¹ - مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتداعيات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، بيروت ، ط1، 2012.

² - محمد سي بشير، نجاح التجربة الديمقراطية في تونس: أين الفارق؟، مجلة الديمقراطية، نشر مركز الاهرام، القاهرة مصر ، العدد 56، أكتوبر 2014.

2- دراسات متعلقة بالحالة الليبية:

كتاب " ليبيا: الثورة و تحديات بناء الدولة " ¹ للأستاذ يوسف محمد جمعة الصواني، حيث يحاول هذا الكتاب الاقتراب من تاريخ ليبيا السياسي المعاصر و الذي يحدده من سنة 1969 حيث يحاول من خلاله تحليل خلفيات المشهد الذي أوصل إلى إسقاط نظام القذافي والتفاعلات الداخلية التي رافقت العملية مبرزاً بعض الأبعاد التي ساهمت في تعثر التجربة أهمها ضعف وهشاشة المؤسسات الموروثة عن النظام السابق والتحديات التي واجهت المؤسسات الانتقالية نظراً لهشاشة المقومات البنيوية للدولة الليبية وإضافة إلى التحديات الأمنية التي أدت إلى تعثر التجربة منتهياً بالتعرف إلى محددات وتحديات عملية الانتقال الديمقراطي وآفاقها في ليبيا.

ومن المقالات المهمة حول ليبيا المقالة المنشورة في مجلة الفرنسية السياسة الخارجية *Revue de politique étrangère* صادرة عن معهد السياسة الخارجية بعنوان **les enjeux de chaos libyen**² حيث لخصت الدراسة الوضع في ليبيا سنة 2015 بالانقسام الشامل جغرافياً ومجتمعياً واقتصادياً وبالأخص سياسياً مع وجود حكومتين تستندان إلى فصيلين مسلحين، فالملاحظة الأولى هي الانهيار الشامل لهذا البلد المغاربي و الذي يصاحبه انتشار هائل للتهديدات الجديدة أهمها الإرهاب العابر للحدود والهجرة غير الشرعية مما يفرض حسب الدراسة تدخل الأوروبيين لإيجاد حل لهذا الوضع المتأزم.

الفئة الرابعة: دراسات شاملة لموضوع التحولات السياسية العربية.

الدراسة الأولى هي كتاب جماعي بعنوان: " الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق"³ 2012 وهو يتضمن وقائع الندوة التي أعدها مركز دراسات الوحدة العربية

¹ - يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

² - -----les enjeux de chaos libyen, Revue de politique étrangère, février 2015, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/gallet_pe2-2015.pdf

³ - عبد الله بلقزيز، يوسف صواني و آخرون، الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1 ، جويلية 2012.

والتي انعقدت في مدينة الحمامات في تونس بمشاركة أكثر من 80 باحثا بما يمثلون اتجاهات فكرية وإيديولوجية متنوعة، حيث توزعت البحوث في هذا الكتاب إلى فئتين الفئة الأولى تناقش العوامل و السياقات التي مهدت للتحويلات السياسية العربية أما الفئة الثانية فتناقش تجارب التغيير في البلدان العربية و التداعيات المحتملة على البلدان الأخرى وعلى رأسها تونس و ليبيا.

الدراسة الثانية كتاب " حال الأمة العربية 2014-2015 ، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول"¹ الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية والذي يدرس التطورات التي شهدتها الإطار الدولي والإقليمي العربي ما بين 2014 والأشهر الأولى من 2015 ، في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث تناول الكتاب هذه التطورات في أربع جوانب وهي الجانب الأول الإطار الدولي والإقليمي يناقش فيها تطور والتغير في موازين القوى. الجانب الثاني: يناقش التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي. الجانب الثالث: يناقش فيها التطورات العلمية والتكنولوجية يناقش فيها الحالة العلمية والرقمية في العالم العربي. الجانب الرابع: فيتناول بؤر التوتر أيضا على المستوى الإقليمي وذلك حالات ليبيا وفلسطين واليمن والعراق وسوريا.

عند قراءة تلك الدراسات، لم يجد الباحث أثناء البحث عن دراسات شاملة تناولت موضوع البحث " اثر العلاقات الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطية ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي بالمقارنة بين دولتي ليبيا وتونس في الفترة الممتدة بين 2011-2015، هذا ما شجعه بإصرار على القيام بعمل أكاديمي يستوفي الشروط اللازمة، وأما الدراسات المعروضة في فقد اختارها الباحث لعلاقتها الوثيقة بموضوع البحث وأحد أبعاده.

و من خلال استعراضها سابقا يمكن الوصول إلى بعض من الملاحظات:

• عرف موضوع الانتقال الديمقراطي قدرا كبيرا من الاهتمام مع انطلاق التحولات السياسية العربية، فرغم الهيمنة الغربية على هذا المجال خصوصا بعد الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي إلا

¹ - علي الدين هلال و آخرون، حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، نشر

مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان، ماي 2015.

أن بعض فتح المجال لإيجاد تراكم علمي يصاحب هذه التغيرات ويقدم مجموعة من الصفات والتوصيات والتي يمكن أن تفيد صناع القرار والفاعلين للوصول ببلدانهم إلى بر الأمان.

- نفس المسألة تطرح بالنسبة لقضية الأمن القومي خاصة مع التهديدات التي تعج بها المنطقة، يلاحظ من خلال هذه الدراسات، التوجه نحو الاهتمام بالمفاهيم الجديدة المعاصرة للظاهرة الأمنية والتي تتكيف مع التطور التكنولوجي واتساع نطاق العولمة. ما يؤدي إلى تجاوز البعد التقليدي في النظر إلى الأمن القومي والذي شكله الباحثون العرب الأوائل.

- تجمع أغلب الدراسات على الحالة المتأزمة للدولة العربية نتيجة الهشاشة البنوية التي ورثتها النخب الجدية بعد إسقاط الأنظمة السلطوية.

- أجمعت الدراسات التي تناولت التحولات السياسية على البعدين الداخلي والخارجي كعوامل ساهمت في اندلاع موجة التحولات التي أدت إلى إسقاط الأنظمة السياسية مع حفظ خصوصيات كل دولة وفقا لمقوماتها البنوية و السياق التاريخي الذي تطورت فيه.

- تجمع الدراسات التي تناولت الحالة التونسية على أنها تمثل الوجه المشرق في مشهد ما يسمى الربيع العربي لقدرة نخبها السياسية على التوافق من أجل تجاوز التحديات والصراعات السياسية والتعامل الايجابي مع أزمات التحول التي رافقت انهيار النظام السابق، بالرغم من تعقيدات المرحلة الانتقالية خاصة على المستوى الأمني.

- أجمعت الدراسات التي تناولت الحالة الليبية على فشل النموذج الليبي في التحول نتيجة ضعف المقومات البنوية الموروثة عن النظام السابق مع إخفاق النخب والفاعلين المؤثرين في المشهد الليبي من أجل إيجاد أرضية توافق تمكنهم من الحفاظ على بقاء الدولة.

- ركزت الدراسات التي تناولت حالة الربيع العربي على خطورة الوضع الذي آلت إليه الأوضاع العربية و سيطرة ثنائية التفكيك و إعادة التركيب بالنسبة للدول والأقاليم العربية.

وبناء على الملاحظات التالية تحاول الدراسة الحالية البحث في محددات مسار الانتقال الديمقراطي وفهم مآلاتها العملية وفق خيارات النخب الوطنية، وأيضاً دراسة طبيعة ومحددات بيئة الأمن القومي توازياً مع العملية الديمقراطية، ومن ثم استخراج العلاقة بين المتغيرين لقياس أثرها البنوي على متغيرات قوة الدولة وهذا بالتركيز على المقارنة بين حالي تونس وليبيا، اذن تختلف

هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تحاول قياس قوة الدولة عن طريق المقارنة بين حالتين مختلفتين في مساراتها انطلاقا من العلاقة الارتباطية بين الأمن القومي والانتقال الديمقراطي.

منهجية الدراسة:

أولا: المناهج.

اعتمد الباحث في دراسته على ثلاث مناهج وهي:

1- **المنهج التاريخي:** يتضمن " تصور للظروف و المحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكم في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه"¹ فلا يمكن دراسة ظاهرة التحولات السياسية بدون الرجوع إلى تتبع الخلفيات التي أدت إلى اندلاع شرارتها والتي رافقت العملية الانتقالية انطلاق من المقومات البنيوية الموروثة عن النظام السابق. ومن ثم فدراسة موضوع يفصله عن بيئته يعتبر عملا ناقصا.

2- **المنهج المقارن:** الذي يقوم على "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"² ومن ثم سيفيد الدراسة في تتبع حالة الدولتين موضع البحث تونس و ليبيا من خلال خلفيات التحول السياسي أي مقارنة مقومات البنية السلطوية واستنتاج عوامل التحول السياسي ومن ثم ينطلق لدراسة المقارنة بين استراتيجيات ومالات عملية الانتقال الديمقراطية وصولا إلى فهم أثر العلاقة بين مسار الانتقال الديمقراطي والأمن القومي على قوة الدولة مستخرجا في النهاية أوجه التشابه والاختلاف بين الحالتين .

3- **منهج دراسة الحالة:** منهج دراسة الحالة هو " النهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة حالة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع

¹ - محمد شلبي ، منهجية التحليل السياسي ، نشر مركز المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1997، ص56.

² - المرجع نفسه ، ص71.

المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.¹ وفي دراستنا هذه سنركز البحث على حالي تونس وليبيا.

ثانيا: النظريات:

1- نظرية الانتقال الديمقراطي: شكلت نظرية الانتقال الديمقراطي مبحثا رئيسا في علم السياسة. مع ظهور عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة: نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة. وطرحت أدبيات "الانتقال الديمقراطي" العديد من المفاهيم والمداخل النظرية والمنهجية لمقاربة هذه الظاهرة. كما اهتمت بالبحث قضايا كثيرة مرتبطة بعملية الانتقال سواء من حيث مدخلات الانتقال، أنماط الانتقال ومالات النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال، وفي هذه الدراسة سنحاول تطبيق الأدبيات المتعلقة بالموضوع لتحليل المسارات الانتقالية في كل من ليبيا وتونس والمقارنة بينهما.

2- نظرية الأمن القومي: تدرس نظرية الأمن القومي مجموعة واسعة من التحديات والمهددات التي تتعرض لها الدولة سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو الخارجية من أجل سلامة الأمن القومي، وساهمت جملة من المدارس في التأسيس لمفاهيم ومداخل هذه النظرية، ومن خلاله تطورت متغيرات المفهوم من مرحلة لأخرى وفق التغيرات الحاصلة في العالم، ومن ثم سيستفيد الباحث من أدبيات نظرية الأمن القومي للوقوف على محددات الأمن القومي لكلتا الدولتين محل الدراسة، تونس وليبيا بالخصوص في تفاعلها مع المرحلة الانتقالية والتعقيدات المصاحبة لها على المستويات المختلفة للأمن القومي.

ثالثا: الاقتربات،

اعتمد الباحث على مجموعة من الاقتربات كما يلي:

1- اقتراب الدولة والمجتمع: يحظى اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع بأهمية كبيرة في الدراسات السياسية خاصة مواضيع التحول السياسي نظرا لقدرته التفسيرية، ويقوم هذا المدخل على إعادة

¹ - المرجع السابق نفسه، ص. 87

الاهتمام بالدولة من خلال أداة الضبط التي تمارسها على المجتمع، فحسب هذا المقترح الذي طوره الباحث ميجدال فالعلاقة السوية التي يجب أن تكون عليه علاقة الدولة بالمجتمع هي أن تكون الدولة تعبيراً أميناً عن التكوينات والقوى الاجتماعية في مجتمعها، ومن ثم يفيد هذا الاقتراح الموضوع محل البحث في تحديد خلفيات التي ساهمت في التحول السياسي في كل من تونس وليبيا انطلاقاً من العلاقة المتأزمة بين الدولة والمجتمع، نظراً لاحتكار نخبة قليلة الأدوات والمؤسسات الضابطة في الدولة واستعمالها بطريقة تعسفية واستبدادية وتطور هذه العلاقة بعد انهيار النظام السلطوي و تقييمها في المرحلة الانتقالية.

2- **الاقتراح المؤسسي:** من أبرز من ساهم في هذا الاقتراح نجد "صامويل هنتغتون" من خلال مؤلفه "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" ¹ أين أبرز أهمية المؤسسات السياسية في دفع عملية الانتقال الديمقراطي، وهو ما سيفيد البحث في تقييم استراتيجيات البناء المؤسسي التي صاحبت العملية الانتقالية .

تقسيم الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة في هذه الدراسة تم تقسيمها الى ثلاثة فصول وفق ما يلي:

الفصل الأول فيتناول الإطار النظري والمفاهيمي للبحث من خلال:

- تطرق المبحث الأول إلى موضوع الانتقال الديمقراطي والأدبيات المختلفة التي تناولت تحديد مفهومه والمداخل وعوامل تحقيقه، إضافة إلى استراتيجيات ومالات الانتقال الديمقراطي من خلال دراسة التجارب العالمية.
- المبحث الثاني تناول موضوع الأمن القومي معرجاً على مفهومه والمدارس المختلفة التي حاولت تحديد مفهومه ومهدداته في سياق التطور المصاحب للعولمة وتأثيراته على طبيعة ظاهرة الأمن القومي المعاصرة.

¹ - للاطلاع أكثر: صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، نشر دار سعاد الصباح، الكويت، ط1، 1993.

- المبحث الثالث تطرق إلى العلاقة الارتباطية بين متغيري الانتقال الديمقراطي والأمن القومي واثّر مخرجات هذه العلاقة على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي من خلال ربطها بالمقومات البنوية للدولة.

الفصل الثاني: فكان تحت عنوان " المسار الانتقالي في تونس 2011-2015، حيث تناول

الموضوع بالوصف والتحليل التفسير بتقسيمه إلى ثلاث مباحث

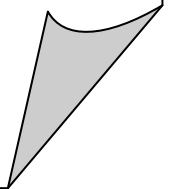
- المبحث الأول حاول رصد الخلفيات التاريخية والبنوية للتحولات السياسية التي شهدتها تونس في بداية 2011، وفهم عوامل ومداخل التحول.
- المبحث الثاني فحاول البحث مسار الانتقال الديمقراطي من خلال تحديد القوى الفاعلة في المشهد التونسي مع التطرق الى تنظيم الفاعلين للمسار الانتقالي سعيا لتحقيق انتقال ديمقراطي،
- المبحث الثالث فتناول الدراسة فيه اثر العلاقة الارتباطية بين الأمن القومي والانتقال الديمقراطي على قوة الدولة التونسية في المرحلة الانتقالية

أما الفصل الثالث فحاول الباحث أن يحافظ على نفس العناوين لظروف الدراسة المقارنة فكان

تحت عنوان "المسار الانتقالي في ليبيا 2011-2015 "حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول حاول رصد الخلفيات التاريخية والبنوية للتحولات السياسية التي شهدتها ليبيا في بداية 2011، وفهم عوامل ومداخل التحول.
 - المبحث الثاني: فحاول البحث مسار الانتقال الديمقراطي من خلال تحديد القوى الفاعلة والمؤثرة في المشهد التونسي مع التطرق أيضا إلى كيفية ادارة الفواعل الليبية للمسار الانتقالي،
 - المبحث الثالث: فتناولت الدراسة فيه اثر العلاقة الارتباطية بين الأمن القومي والانتقال الديمقراطي على قوة الدولة الليبية في المرحلة الانتقالية من خلال تناول المقومات البنوية
- وختم الباحث دراسته باستنتاجات تضمنتها خاتمة البحث من خلال التطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف بين الحالتين التونسية والليبية ليصل بعد ذلك إلى مجموعة من التعميمات تفيد التراكم البحثي وتفتح آفاقا لأبحاث أخرى تنطلق من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة المتواضعة.

الفصل الثاني:
المسار الانتقالي في تونس
2011 – 2015



الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دراسة الأدبيات التي تناولت مدخلي الانتقال الديمقراطي والأمن القومي، للبحث في العلاقة الارتباطية بينهما، التي تشكل مقياساً لاختبار مدى قدرة بنية الدولة على استيعاب التحولات الكبرى والتعرف على التغيرات البنوية التي يمكن أن تؤثر عليها، ومن ثم فقد حاول الباحث أن يستخدم اقتراب "انهيار الدولة"، وافترض قدرته على تفسير هذه الآثار البنوية على الدولة انطلاقاً من أثر العلاقة الارتباطية بين المدخلين.

وفي هذا الإطار يقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث وفق ما يلي:

المبحث الأول: مسار الانتقال الديمقراطي.

المبحث الثاني: محددات الأمن القومي.

المبحث الثالث: قياس قوة الدولة من خلال محددات العلاقة بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي.

المبحث الأول:

مسار الانتقال الديمقراطي.

يتناول هذا المبحث عرض ماهية مسار الانتقال الديمقراطي من خلال البحث عن تحديد المفهوم والأدبيات التي اشتغلت على تبيان محتواه، وصولاً إلى التراكم البحثي حول مداخل وعوامل الانتقال الديمقراطي، ليحاول في الختام رصد استراتيجيات ومالات المسار.

المطلب الأول: ماهية الانتقال الديمقراطي.

بما أن موضوع الدراسة في هذا المبحث يتعلق بمسار الانتقال الديمقراطي، فإن متطلبات اكتشاف حيثياته، تجبر الباحث على الإلمام بمفهوم الانتقال الديمقراطي، والتعرف على المحور العام الذي يندرج فيه للنظر في التفاعلات المرتبطة به.

أولاً: النظرية الديمقراطية المعاصرة:

يندرج البحث حول موضوع الانتقال الديمقراطي في إطار محاور "النظرية الديمقراطية المعاصرة"¹، والتي يقصد بها "مجموعة المفاهيم والافتراضات والمبادئ والقضايا العامة المرتبطة ارتباطاً منهجياً ومنطقياً، وتتساءل بالتفسير والتحليل في ظواهر وحقائق مترابطة ومتصلة بموضوع الديمقراطية"².

كنظرية تاريخية تطورت بتطور نمط المجتمعات وثقافته، تبحث النظرية الديمقراطية المعاصرة في طبيعة الدولة من خلال ما يلي:

- البحث في النظام الأفضل والمعايير الديمقراطية.
- التعامل مع السلوك والعمليات السياسية ومحاولة تغييرها وفق المعايير الديمقراطية.

¹ – Contemporary theory of democracy

² – شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، نشر المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2005، ص8.

- البحث في شروط الوصول إلى أنظمة ديمقراطية من خلال التفاعل مع الأوضاع السياسية والاجتماعية في الدولة.
- تبيان كيفية إرساء الديمقراطية في إطار المؤسسات السياسية كالبرلمان، الأحزاب... الخ.
- وفي إطار الوصول إلى غاياتها التنظيرية، اتخذت النظرية الديمقراطية خصوصاً في القرن العشرين 20، توجهين أساسيين، مثلاً معالم البحث في إطار عدد من القضايا التي كانت موضع بحث واختلاف بين المفكرين:
- **التوجه الأول:** ما يعرف بالنظرية الديمقراطية الإجرائية والتي تختزل في أنها تمثل طريقاً للوصول إلى قرارات جماعية عن طريق التنافس الانتخابي، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه روبرت دال Robert Alan Dahl، وجوزيف شمبيتر Joseph Schumpeter .
- **التوجه الثاني:** تمثل في إحياء الاهتمام التقليدي بالحرية والحقوق كعامل أساس في الديمقراطية.¹

ثانياً: مفهوم الانتقال الديمقراطي:

- يشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي".²
- وفي سياق اشتغاله على إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب وفي السياق العربي بصفة عامة، يعتقد المفكر محمد عابد الجابري³ أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يحمل مفهوماً مركزياً وهو "الانتقال" ويطرح ثلاثة أسئلة جوهرية هي: من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟.
- أما السؤال "إلى أين؟" فموضوعه "الانتقال إلى الديمقراطية" ولكن يبق أن يحدد مضمون

1 - المرجع السابق نفسه، ص 10

2 - حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، نشر مركز الجزيرة للدراسات، صدر يوم 2013/02/14، من موقع:

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm>

ml تم الاطلاع عليه في 2014/10/5.

3- مفكر وفيلسوف عربي مغربي، له العديد من المؤلفات في قضايا الفكر المعاصر، أبرزها مؤلف "نقد العقل العربي".

هذه الديمقراطية التي نريد الانتقال إليها.

- وأما من أين؟ أي أن الانتقال يكون من الوضعية التي "نحن فيها" وهو المسكوت عنه حسب الكاتب.

- السؤال الثالث "كيف؟" أي تحديد كيفية الانتقال، و- تزداد المسألة تعقيدا حسب الجابري- عندما تكون المسافة بين الواقع والمأمول تفتقد إلى عناصر الاتصال بين الوضعين، مما يجعل من الانتقال إشكالية نظرية وعملية وليس مجرد مشكل¹.

لتحديد حيثيات المفهوم أكثر يمكن مقارنته مع المفاهيم المتشابهة كالتالي:

- **الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي:** تشير عملية التحول الديمقراطي إلى مجموعة من المراحل تبدأ بزوال النظام السلطوي وظهور ديمقراطيات حديثة، ثم ترسيخ هذه الديمقراطيات، من خلال ثلاثة مراحل، **المرحلة الأولى:** التحول إلى الليبرالية **والمرحلة الثانية:** الانتقال إلى الديمقراطية **والمرحلة الثالثة:** الترسخ الديمقراطي.

- **الانتقال الديمقراطي والتحول الليبرالي:** التحول الليبرالي يشير إلى التأكيد على الحقوق الفردية والجماعية في مواجهة تعسف السلطة السياسية وانتهاكها لحقوق الأفراد، أما الانتقال الديمقراطي فهي عملية اشمل واعقد من التحول الليبرالي، حيث تتضمن عملية الانتقال التحول في البنى والمؤسسات وطريقة ممارسة السلطة.

- **الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي:** يتم التمييز بينهما باعتبار الأخير هو العملية الانتقالية عن طريق تحويل ترتيبات الانتقال إلى مؤسسات سياسية معترف بها، و من ثم في مرحلة الترسخ يتم الحديث عن استقرار ومؤسسية في ظل المشاركة الشعبية الفعالة².

¹ - محمد عابد الجابري، الانتقال إلى الديمقراطية في المغرب: أسئلة و آفاق، مجلة فكر ونقد، العدد 31، 2000/09/11 ، من موقع: http://www.aljabriabed.net/n31_01jabri.htm ، تم الاطلاع عليه يوم 2015/02/17.

² - شادية فتحي ابراهيم عبد الله، مرجع سابق، ص 12-13.

تاريخيا أطلق العالم السياسي الأمريكي صموئيل هنتجتون Samuel huntington على هذه الظاهرة اسم الموجة الثالثة للديمقراطية، مشيرا إلى أن تاريخ الديمقراطية في العالم يمكن تقسيمها إلى ثلاث موجات تاريخية وهي:

- **الموجة الديمقراطية الأولى:** بدأت في أعقاب الثورة الأمريكية 1776م، والثورة الفرنسية 1789م، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

- **الموجة الديمقراطية الثانية:** بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وعودة الحكم الديمقراطي إلى ألمانيا وإيطاليا واليابان.

- **الموجة الديمقراطية الثالثة:** فقد بدأت في منتصف السبعينات في جنوب أوروبا إذ قادت عملية التحول في البرتغال بإنهاء حكم العسكر عام 1974م، ثم تبعتها اليونان إسبانيا عام 1976م بزوال حكم الرئيس فرانكو، واستمرت التحولات الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات حتى الوقت الحاضر في كافة دول العالم: في الشمال والجنوب على نحو متفاوت.¹

غير أن الاستثناء الديمقراطي أصاب العديد من الدول، والتي يتركز معظمها في العالم العربي، حتى أن بعض الأكاديميين قد "تساءلوا هل العالم قد شهد نهاية اللحظة الديمقراطية؟". وخصوصا مع السؤال الكبير الذي طرحه الأكاديمي اللبناني غسان سلامة² في سنة 1994، "أين هم الديمقراطيون العرب؟".³

ثالثا: الانتقال الديمقراطي: الشروط والتحديات.

يجد البحث في موضوع الانتقال الديمقراطي كمبحث رئيسي في إطار النظرية الديمقراطية المعاصرة أهميته من خلال مقارنته مع مقومات الحالة الاستبدادية كحالة قبلية من

¹ - المرجع السابق نفسه، ص7.

² - voir : Ghassan Salama, **ou sont les democrates ?**, dans ; Ghassan Salama, ed, **Democratie sans Democrates**, paris : fayard, 1994.

³ - كريم المفتي، الثورات العربية و الخبرة الثورية العالمية (جنوب أوروبا و شرقها، امريكا اللاتينية)، في عبد الاله بلقيز، يوسف صواني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، جويلية 2012، ص 44.

جهة، ومالات هذا المسار في سبيل الوصول إلى نظام ديمقراطي مرسخ، حيث تفترض عملية الانتقال الديمقراطي:

- التحول في الأبنية، الأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية، كمرحلة وسيطة تؤثر إلى القطع مع العلاقة السلطوية بين الدولة والمجتمع.
- التحول باتجاه "الدمقرطة"¹ في انتظار الوصول إلى لحظة الديمقراطية، باعتبارها نظاما راسخا في الأفكار والممارسات والمؤسسات.
- مسار تتفاعل فيه مكونات الجماعة السياسية الوطنية لتعبئة جهود الفاعلين والقوى في سبيل الوصول إلى مرجعية ديمقراطية جامعة لإدارة النزاعات في المجتمع.²

انطلاقا من هذه الافتراضات تمر عملية الانتقال الديمقراطي بأربع مراحل حددها عالم السياسة الأمريكي " دانكورت روستو " Dankwart Rustow وفق ما يلي:

- **المرحلة الأولى:** تخص الوحدة الوطنية وهو إجماع السكان على الهوية السياسية.
- **المرحلة الثانية:** هي مرحلة تحضيرية تتميز بالصراع العنيف.
- **المرحلة الثالثة:** هي المرحلة الحاسمة وفيه تقرر العناصر النشطة المساومة، وتقوم ببناء الأسس الديمقراطية والتي تمنح لكل طرف حصة في اللعبة السياسية.
- **المرحلة الرابعة:** تتحول الأسس الديمقراطية من وسيلة لتحقيق الأهداف إلى هدف بحد ذاته يتمسك ويؤمن به جميع الأطراف والعناصر الناشطة.³

ولذلك تتباين الآراء حول التحديد الزمني لانتهاة عملية الانتقال الديمقراطي والتي يمكن حصرها في ثلاث آراء تم استنتاجها من خلال الأدبيات المختلفة كما يلي:

¹ – Democratization

² – محمد نور الدين أفاية، القوى الاجتماعية للثورة، في عبد الاله بلقيز، يوسف صواني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، جويلية 2012، ص137.

³ – جوني عاصي، مرجع سابق، ص55.

- نهاية المرحلة مع تنظيم أول انتخابات حرة.
 - إحياء عملية إعادة بناء المؤسسات الجديدة.
 - انتظار هزيمة الأحزاب بما فيها أحزاب السلطة الجديدة في دورة انتخابية لاحقة.¹
- أما لينز وستيفان فيؤكدان في دراسة لهما، أن الحديث عن انتهاء انتقال ديمقراطي يفرض وجود شروط أساسية وهي:
- اتفاق حول قواعد اللعبة السياسية في انتخاب الحكومة.
 - وجود حكومة ذات شرعية شعبية وفق انتخابات حرة و نزيهة.
 - امتلاك الحكومة السلطة الكاملة في إدارة الشأن العام وإقرار السياسات الجديدة.
 - عدم وجود سلطات موازية كالجيش أو المؤسسات الدينية تزامم السلطات الرسمية.
 - الشرعية في الدولة خاصة السلطات التنفيذية، التشريعية، والقضائية.²
- وبناء على هذا التصور النظري تشير عملية الانتقال الديمقراطي إلى مرحلة تعيش فيها الدولة والمجتمع مسارين متناقضين:
- مسار تفكيك مؤسسات النظام السلطوي والقطع مع ممارساته.
 - مسار إعادة البناء وفق منظور ديمقراطي لمؤسسات النظام الجديد.
- ولكن يتساءل البعض، هل نحن أمام مسار خطي؟،
- يجمع الخبراء والباحثين في المجال على أنه لا وجود لوصفة ثابتة صالحة للتطبيق يمكن إتباعها لانجاز الانتقال الديمقراطي، فالمسألة مرتبطة ب:
- معيار الكفاءة.

¹ - كريم المفتي، مرجع سابق، ص 46.

² - Inmaculada Szmolk , **Cadre théorique et typologie des processus de changement politique dans les régimes arabes** , Annuaire de IEMed de la méditerranée ; 2014, sur le site: http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxiu-adjunts/anuari/anuari-2014/Szmolka_typologie_des_processus_regimes_arabes_Annuaire_IEMed_2014.pdf/

- القدرة على توجيه المجتمع نحو اللحظة الديمقراطية.
- حيث تعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل نظرا لاحتمالية ارتداد النظام الجديد عن المسار الديمقراطي، ونظرا لكون عملية التفكير وإعادة البناء المتدرجة والجاري تطبيقها يتشارك فيها كل الأطراف ذات التوجهات السلطوية وكذا الديمقراطية سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.¹ فقد أكدت التجارب الدولية في الانتقال الديمقراطية في الحالة الإسبانية، أوروبا الشرقية وكذا أمريكا اللاتينية، أن عملية الانتقال تنسم بجموعه من المميزات، يمكن إبرازها فيما يلي:
- تباين المسارات وعدم تشابه التجارب نظرا لاختلاف المرجعيات والثقافات وأساليب صناعة الانتقال من طرف الفاعلين والبنى.
- استغراق المراحل الانتقالية فترات طويلة، بفعل الارتباك في الخطوات التنفيذية، أو سيطرة الصراعات على المسار الانتقالي بين الفاعلين وانتشار حالة من التعقيد.
- وجود مشاركة سياسية واجتماعية واسعة من طرف الأفراد والجماعات.
- التغيير في أنماط التحالفات السياسية، من خلال انهيار/نشوء تحالفات جديدة ومتغيرة.²
- سعي القوى السياسية إلى تحسين أوضاعها وزيادة نفوذها وتأثيرها، فالصراعات السياسية تبدو أعنف وأكثر عمقا وجذرية، من خلال صراعات على السلطة والدولة، حيث تسعى كافة القوى السياسية إلى إثبات وجودها.³

¹ - عبد العظيم محمود حنفي، إستراتيجيات الانتقال الديمقراطي، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر 2011، ص04، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/file/Get/f8b92de8-9c54-4846-b38d-9ea3688f23aa.pdf>

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة في الطريق قدما، القاهرة، مصر، 5-6 جوان 2011. ص 6 - 9.

³ - أبو بكر الدسوقي، لماذا تتعثر الدول في المصيدة الانتقالية، نشر مجلة السياسة الدولية، العدد 188، أبريل 2012، على الرابط: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2347.aspx> ، تم الاطلاع عليه في 15-07-2015.

- تصاعد المطالب المكبوتة اقتصاديا واجتماعيا، ومع انهيار النظام التسلطي تتزايد ثورة التوقعات، خاصة مع الأوضاع المعيشية الصعبة للمواطنين وتصور انجاز تلك الوعود بسرعة ما يؤدي إلى ظهور فجوة بين الآمال والتوقعات من جهة والواقع والممارسة من جهة أخرى.¹
- مجموعة من الإشكاليات المعقدة التي تطرح نفسها في الفترات الانتقالية، كمشكلة عملية صياغة الدساتير خصوصا بين القوى المنقسمة إيديولوجيا، موقع للجيش، وشكل الاقتصاد وملامح التعليم والثقافة، في المرحلة الجديدة.
- نوعية التحالفات الخارجية للدول في المرحلة الجديدة خصوصا في سياقات الاستقطاب الإيديولوجية والطائفية.²

وبهدف تجاوز تحديات عملية الانتقال الديمقراطي المشار إليها، يفترض تحقيق بعض المهام الأساسية والتي لخصها برهان غليون³ في انجاز خمسة مهام رئيسية وهي :

- نشر وتطوير ثقافة جديدة، وإيضاح مخاطر الصراع المرتبطة حولها في نفس الوقت.
- توفير موارد مادية ومعنوية جديدة بإيجاد آليات لذلك في سبيل تسهيل عملية الانتقال.
- بناء قطب ديمقراطي تعددي حي، وتعلم استيعاب التعددية الفكرية والتنظيمية في المجتمع لتوحيد الإيمان المشترك بالديمقراطية كنظام سياسي واجتماعي.
- إصلاح المؤسسات الرسمية والاجتماعية وتدعيم مؤسسات الدولة القانونية لتمكين الديمقراطية السليمة في المجتمع.

- بناء الإجماع الوطني ويعني إعادة النظر في الخيارات المجتمعية الكبيرة في جوانبها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، للوصول إلى نموذج المجتمع الديمقراطي المراد.⁴

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD ، المرجع السابق. ص 6 - 9.

² - أبو بكر الدسوقي، المرجع نفسه.

³ - مفكر سوري و أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة السوربون بباريس، للاطلاع أكثر: برهان غليون، الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري، ورقة قدمت إلى: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث و

مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2001.

⁴ - محمد نور الدين أفاية، المرجع السابق ذكره، ص 141 - 143.

في نفس الإطار يذهب لاري دياميوند Larry Daimond إلى وجود مسألتين ينبغي تحقيقهما في المرحلة الانتقالية وهما:

- إصلاح القوة الصلبة التي كان يقوم عليها النظام الاستبدادي وهي أساسا الأجهزة الأمنية والأجهزة السياسية، ووضع أسس العلاقة مع المؤسسة العسكرية، بحيث تكون مؤيدة للديمقراطية بدلا من أن تكون معرقة لها.
- وضع قواعد لعبة جديدة من خلال وضع جملة من القوانين الأساسية التي تعزز من الانتقال الديمقراطي في ظل سلطة مؤقتة.¹

أما جين شارب Gene Sharp² فيري أهمية الوصول إلى الشروط الضرورية لتوفير البيئة الملائمة للانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية من خلال:

- وضع دستور جديد يفرض قيود على السلطة التنفيذية، ويمكن السلطة التشريعية من وظيفتي التشريع والرقابة ويحقق استقلال القضاء، ويعزز حقوق وحريات الأفراد ويعمق اللامركزية من خلال تمكين المجتمعات المحلية والمشاركة الشعبية.
- إيجاد حكومة فعالة تكون قادرة على مواجهة المشاكل الأساسية وتحقيق الحرية والعدالة.
- إقرار قوانين تعزز منظومة الحريات الأساسية.
- التحصين ضد التدخلات الخارجية التي قد تجهض الانتقال الديمقراطي.³

¹ - سامح فوزي، (تعقيب 2)، الثورة المصرية و البناء الديمقراطي : التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية، في عبد الاله بلقزيز، يوسف صواني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، جويلية 2012، ص380.

² - أستاذ العلوم السياسية، ارتبط اسمه بالكتابة في المواضيع الخاصة بالكفاح السلمي، وقد استلهمت الكثير من الحركات المناهضة للحكومات من أفكاره و من أهم كتبه: =

Geen Sharp, **From Dictature to Democracy: A Conceptual Framework for Liberation**, ed. Boston, MA; Albert Einstein Institution, 2010.

³ - المرجع نفسه، ص 381.

انطلاقاً من هذا العرض يمكن القول بأن عملية الانتقال الديمقراطي تسعى لتجاوز التعقيدات الناتجة عنها، وتؤسس لمنظومة الحريات وحكومة فعالة تتجزر الانتقال الديمقراطي بفعالية.

المطلب الثاني: أدبيات الانتقال الديمقراطي

شهدت دراسة ظاهرة الانتقال الديمقراطي اختلاف في مداخل الاقتراب منها بين مجموعة من الأدبيات، سيحاول هذا المطلب تبيان اتجاهاتها.

أولاً: مدارس الانتقال الديمقراطي.

تتفق معظم المراجع الأكاديمية المتخصصة في مواضيع التحولات الديمقراطية على إجمال نظريات الانتقال الديمقراطي في ثلاث اتجاهات أساسية وهي مدرسة التحديث، المدرسة البنوية والمدرسة الانتقالية.

1- مدرسة التحديث:

يعرف التحديث بأنه "عملية تستهدف سيطرة المجتمع على موارده وقدراته وإمكانياته وضبط ظروف المجتمع وتوجيهها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً"¹، وتهتم مدرسة التحديث بالشروط التي يجب أن تتوفر مسبقاً للتحويل نحو الديمقراطية، حيث يعتبر سيمور مارتن ليبست

¹ - مصطفى بلعور، التحويل الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، التحول، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2010.

¹(Seymour Martin Lipset) رائد هذه المدرسة، من خلال مقال نُشر له في سنة 1959 حول "الشروط الأولية الاقتصادية"²، حيث سيطرت هذه المدرسة على التفكير الغربي والأمريكي بالخصوص في البحث عن جذور النظام الديمقراطي في النصف الأول من القرن العشرين، والذي شكل بداية إنتاج بحثي حول التجارب الوطنية المختلفة. فقد قدمت هذه المدرسة مجموعة من الأفكار يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تركز على فكرة أن الديمقراطية تنشأ في مجتمع يتطور وينمو اقتصاديا.
- تنطلق من كون الحداثة الاقتصادية تؤدي إلى تمايز البني والوظائف الاجتماعية حيث تصبح أكثر تعقيدا نظرا ل: النمو الاقتصادي، توسعة التكنولوجيا، انتشار المواصلات...، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة قيادة المجتمع انطلاقا من سلطة مركزية، وكل هذا يساهم في التطور السياسي والذي سيؤدي إلى سقوط النظام السلطوي.
- في نظر أنصارها، هي نظرية علمية قابلة لأن تطبق على كل مجتمع مهما كانت توجهاته، سواء كان إسلاميا أو مسيحيا أو ملحدًا...³
- حسب فيربا سيدني ولوسيان باي فإنّ التحديث السياسي يهدف إلى تعزيز السلطة المركزية وإضعاف نفوذ السلطات التقليدية في المجتمع إضافة إلى زيادة المشاركة الشعبية في القرار السياسي وزيادة الاتصال بين النظام والمواطن.⁴
- أما لاري دايموند فيعتقد بوجود علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والانتقال الديمقراطي من خلال "المجتمع المدني" كعامل وسيط، حيث يؤدي النمو الاقتصادي والاجتماعي إلى

¹-عالم اجتماع سياسي أمريكي (1922-2006)، من الدين كتبوا بأسهاب في شروط الديمقراطية من منظور مقارن للاطلاع أكثر: Seymour Martin Lipset , **Some Social requisites of democracy** ,

Economic development and political Legitimacy, American Political Science Review Liii March 1959.

²- عماد الدين شاهين، قراءة في أدبيات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، في نادبة مصطفى (تنسيق علمي)، التربية المدنية وعملية التحول الديمقراطي في مصر، نشر مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ص 24.

³ - جوني عاصي، مرجع سابق، ص 31

⁴- مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 44-45.

زيادة مجموعات المجتمع المدني والتي ستطالب بالاستقلالية وفق القانون وتقدم بذلك بدائل متعددة لإنهاء السياسات السلطوية.¹

تعرضت مدرسة التحديث للعديد من الانتقادات، حيث أثبتت دراسات الحالة أن الشروط المسبقة قد توفر سببا كافيا وليس شرطا ضروريا للتحويل الديمقراطي وإقامة الديمقراطية.

2- المدرسة البنيوية :

يعتبر كتاب "الجذور الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية" لبارنغتون مور² من الأدبيات الكلاسيكية حول موضوع تحول المجتمعات إلى الحداثة والديمقراطية، فحسب الكاتب هدف الكتاب³ هو اكتشاف ما هي البنى الاجتماعية والأوضاع التاريخية التي تساهم أو تعرقل تطور الديمقراطية البرلمانية.³ انطلاقا من هذا الكتاب اكتسب الطرح البنيوي أهمية في اهتمامه بالبنى الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع وبالعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، ويمكن تلخيص أهم أفكار هذه النظرية فيما يلي:

- تنطلق المدرسة من تفسير العلاقة بين ملاك الأرض والبرجوازيين من جهة والدولة وكيفية تفاعل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الحديث في المجتمع.
- التحول الديمقراطي هو نتيجة واسعة لتغير التركيبة الطبقية والبنيوية في المجتمع، ومحصلة للصراعات والتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية، وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى والتي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية.⁴
- الانتقال ديمقراطي لا ينطلق من اختيارات النخب السياسية في فترة زمنية محددة، وإنما يأتي انسجاما مع التغيرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وظهور طبقات ونخب جديدة

¹ - جوني عاصي، المرجع السابق نفسه، ص 34

² - للاطلاع أكثر: Brington More, **The Social origins of dictatorship and democracy: Lord**

and peasant in the making of the modern world, Boston: Beacon Press, 1966.

³ - جوني عاصي، مرجع سابق، ص 42.

⁴ - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 45-46.

تسعى إلى اكتساب السلطة والتغيير وفق مصالحها، ما يجعلها تؤثر في القيم الثقافية السائدة في الدولة لتحقيق الممارسة الديمقراطية.¹

• تم انتقاد النظرية البنيوية انطلاقاً من كونها تركز على عامل البنية وتهمل دور الفاعلين والنخب وتوافقاتهم للدفع بعملية التحول الديمقراطي.

- تقاطعات النظريتين التحديثية و البنيوية :

تتشترك النظريتان البنيوية والتحديثية في عنصرين أساسيين يمكن تحديدهما فيما يلي:

• **مركزية الدولة:** فالدولة هي اللاعب الوحيد والرئيسي في صناعة التحول، عبر تحكمها في عملية التحديث وتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه المنظومة التعليمية والثقافية.

• **المسار الحتمي للانتقال والمركزية الغربية:** من خلال أفكار النظريتين، لا يكون التحول الديمقراطي إلا ضمن سياق نمطي يربط نجاح مسار التحديث بالمرور وفق مراحل التصنيع والتحديث التقني والعسكري والإداري الذي مر به الغرب، ومن ثم فنحن أمام رؤية مشتركة تنطلق من حكم قيمي يجعل من المجتمعات الغربية وتجربتها التاريخية مقياساً للفصل.²

3-المدرسة الانتقالية:

يعتبر مقال دانكو روستو "التحول نحو الديمقراطية" عام 1970 من الأعمال المميزة التي أسست منهجاً مميزاً لفهم عملية التحول الديمقراطي، يعرف بالمدرسة الانتقالية، حيث تركز على دور النخب السياسية في إحداث التحول الديمقراطي وإدارته وترسيخه.³ ويمكن تلخيص أهم أفكار هذه النظرية فيما يلي:

• الديمقراطية هي تنافس بين النخب ضمن تسوية مؤسسية معينة .

¹ - جوني عاصي، المرجع السابق نفسه، ص44.

² - عبد الزدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، نشر مركز الجزيرة للدراسات، صدر يوم 14/02/2013 على الموقع:

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/2013241039595777.html>

³ - عماد الدين شاهين، مرجع سابق، ص 25.

- يمكن لأي دولة التحول نحو الديمقراطية، مهما كانت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية أو ثقافتها السياسية، فالشرط المسبق الوحيد هو شرط الوحدة الوطنية.
- التحول نحو الديمقراطية هو انتقال من نخب غير ديمقراطية إلى نخب ديمقراطية، وهذا مرتبط بالظروف المصاحبة للعملية التي **تضغط/ تحت** النخب على تقبل الديمقراطية.
- المشاركة الشعبية في عملية التحول الديمقراطي لا تحتل أهمية كبيرة، فهي تعتبر ضمن الظروف التي تدفع النخب نحو تبني اللعبة الديمقراطية.¹
- انتقدت النظرية الانتقالية من خلال توجيهين:
- **التوجه النخبوي:** بتركيزها على النخب في إحداث التحول الديمقراطي كمسألة تفاوض وتتافس بينهم وتهميش الجانب المجتمعي.
- **التوجه الإرادي:** بتركيزها على الاختيارات الإستراتيجية للاعبين كناتج للانتقال الديمقراطي مع تهميش البني وما تفرضه من قيود على اللاعبين.²

ثانيا- الموجة الثالثة والتراكم البحثي حول مداخل وعوامل الانتقال الديمقراطي:

هيمنت مواضيع الانتقال الديمقراطي على الدراسات المقارنة، جراء عمليات الديمقراطية التي شهدتها العالم منذ عام 1974، واستمرت إلى ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أو ما يسميه الباحثين "عام الحقيقة" *The year of Truth*³، ودخول العالم في أحادية قطبية أنتجت مناخا سياسيا سيطر عليه الخطاب السياسي الأمريكي حول ما سمي بالثورة الديمقراطية العالمية، حيث أثرت هذه التحولات الدولية في طبيعة التوجهات البحثية وأبرزها دراسة السياسات المقارنة.⁴ ويمكن القول أن هذه المساهمات العلمية أفرزت أنواعا عديدة من الأدبيات السياسية الغربية منها:

¹ - جوني عاصي، مرجع سابق، ص 54-56.

² - المرجع السابق نفسه، ص 57.

³ - شادية فتحي إبراهيم عبد الله، مرجع سابق، ص 28.

⁴ - جوني عاصي، مرجع سابق، ص 68.

- **المقاربات التركيبية:** تتمثل في مقارنة الأستاذ صامويل هنتغتون حول الموجة الثالثة للتحول لديمقراطي والتي من خلالها ينظر إلى انهيار الأنظمة الشيوعية باعتباره جزءا من تطور عالمي يمر بموجات لتحقيق الديمقراطية كأنظمة حكم.¹
- **علم الانتقال الديمقراطي Transitology :** انطلق رواده من اعتبار مسلماته وفرضياته قابلة للتعميم على حالات الانتقال التي شهدتها أوروبا الشرقية أو أي مكان جغرافي في العالم،² ومثلت كتابات شميتير Shmitter وأودونيل Odonel الأساس في تأسيس علم الانتقاليات³، بدراسات تم من خلالها التركيز على:
- الإجراءات والأسباب التي أدت بالأنظمة السياسية إلى الانفتاح السياسي واجتياز الحاجز الفاصل بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي وأنظمة الحكم الديمقراطي.
- تم التركيز بالإضافة إلى الانتقال الديمقراطي، الاهتمام بصياغة مفهوم الترسخ الديمقراطي وموضوع نوعية الديمقراطية.⁴
- ينطلق علم الانتقاليات من مجموعة من الافتراضات أهمها:
- معرفة الهدف من خلق نظرية حول الديمقراطية، يمكن صاحبه من القدرة على تعيين وتوضيح العمليات المطلوبة في سياقات اجتماعية مختلفة.
- الديمقراطية هي عملية تدريجية وتتم بمراحل متعاقبة.
- مسار الانتقال الديمقراطي مرتبط بقرارات النخب السياسية وليس السمات البنوية.

¹ - دار البصام، (تعقيب)، الثورات العربية و الخبرة الثورية العالمية (جنوب أوروبا و شرقها، أمريكا اللاتينية)، نشرت ضمن كتاب ، الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، 2012، ص 44

² - المرجع السابق نفسه، ص 45.

³ - Guilhot Nicolas, Shmitter Philipe C , op cit : p5

⁴ - عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، في على الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق و تحرير)، لماذا انتقل إلى الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص 33.

- القيام بالإصلاحات المتوافقة مع المنظومة النيوليبرالية، يمكن أن تقيم ديمقراطية نشطة ودولة فاعلة.¹

وفي السياق العام اهتمت دراسات الانتقال الديمقراطي بالإجابة عن سؤالين محوريين:

- ما هي العوامل الدافعة لحدوث انتقال ديمقراطي؟²
- ماهي المداخل التي تتم من خلالها عمليات الانتقال الديمقراطي؟³

1- عوامل الانتقال الديمقراطي:

شكل التساؤل حول لماذا يحدث انتقال ديمقراطي في دولة ما دون دول أخرى؟ أهم سؤال في إطار الدراسات المتعلقة بالموجة الثالثة، فقد طرح الباحثون عدة فرضيات يمكن أن تفسر هذه الظاهرة، وبصفة عامة تتداخل عدة عوامل لتفسير هذه الظاهرة عوامل الانتقال الديمقراطي والتي لخصها الأستاذ حسنين توفيق إبراهيم في دراسته النظرية في أربع عوامل انطلاقاً من التجارب التي عرفتتها الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي:

أ- عوامل تتعلق بتأزم الأوضاع وعجز النظام عن مواجهتها بفعالية، حيث يصل الوضع إلى:

- تآكل شرعية النظام الاستبدادي وبالتالي تصاعد حدة المعارضة ضده.
- لجوء النخبة الحاكمة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي لاستيعاب مطالب المعارضة.
- احتمال حدوث انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالسلطوية للانتقال نحو الديمقراطية.⁴

ب- عوامل تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين، ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها:

- درجة تماسك النخبة الحاكمة، وحجم التأييد الشعبي لها.
- موقف الجيش والأجهزة الأمنية من النخبة الحاكمة.
- طبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في مواجهة النخبة الحاكمة.

¹ - كريم المفتي، مرجع سابق، ص 48.

² - عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 35.

³ - جوني عاصي، مرجع سابق، ص 118.

⁴ - حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 5.

ج- عوامل تتعلق بطبيعة وفعالية المجتمع المدني، وهذا مرتبط ب:

- وجود طلب مجتمعي على الديمقراطية.
- قدرة المجتمع المدني في تعزيز الطلب الديمقراطي وتوسيع نطاقه.¹

د- عوامل تتعلق بالبيئة الخارجية: من خلال:

- المساعدات الخارجية: ودور القوى الدولية في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية.
- نظرية الدومينو أو عامل الانتشار: شكل عنصرا دافعا لعملية الانتقال الديمقراطي على الصعيد الإقليمي في بعض الحالات، حيث أن نجاح دولة ما في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يمكن أن يلقى بتأثيراته على الدول المجاورة لها على النحو الذي يشجع النخب والقوى السياسية فيها على السير في نفس الاتجاه.²

2- مداخل الانتقال الديمقراطي:

شكل البحث في نمط الانتقال الديمقراطي أحد المحاور المهمة في علم الانتقاليات، فقد حاول عديد الباحثين الإجابة عن سؤال كيف يتم الانتقال؟، ومن أشهر التصنيفات نجد صامويل هنتنغتون في كتابه الموجة الثالثة، الذي ميز بين أربع أنماط للانتقال الديمقراطي وهي:

- **نمط التحول:** وذلك بقيام النخبة الحاكمة بإدخال عدد من الإصلاحات الديمقراطية في النظام لشعورها بتزايد عدم الرضا والسخط الشعبي، وتناقص قوة النظام مقارنة بقوة المعارضة،
- **نمط التحول الاحلالي:** في هذا النمط تأتي المبادرة مشتركة من قبل قيادة النظام والقوى الاجتماعية المختلفة فيه بهدف التوصل إلى أسس مشتركة للتخلي عن النظام غير الديمقراطي وإقامة نظام ديمقراطي بديل.

¹ - نفس المرجع، ص 6.

² - المرجع السابق نفسه، ص 7.

• **نمط الإحلال:** يعد هذا النمط أكثرهم اتسماً بالعنف، فيأتي الانتقال الديمقراطي في أعقاب صراعات ومظاهرات شعبية عنيفة ومطالبات من قبل الشعب بإنجاز الإصلاحات المنشودة.

• **نمط التدخل الأجنبي:** يحدث هذا النمط عندما يكون الانتقال الديمقراطي نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية.¹

من جهة أخرى، وانطلاقاً من دراسته لنماذج عدة ودراسات أصيلة في الانتقال الديمقراطي يمكن استنتاج ثلاث مداخل رئيسية لخصها الدكتور عبد الفتاح ماضي في مقاله حول مداخل الانتقال الديمقراطي² كالتالي:

أ- **المدخل الأول: الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي المباشر،** ففي هذا المدخل ينصب الاهتمام حول ثلاث أمور أساسية وهي:

- دور الاستعمار والتركة الاستعمارية.
- مدى توافق الآباء المؤسسون قبل الاستقلال وبعده.
- مدى اختيارهم النظام الديمقراطي مباشرة.³

ب- **المدخل الثاني: الانتقال التدريجي من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية،** ويتضمن هذا المدخل اجتياز ثلاث مراحل أساسية.

- **المرحلة الأولى:** مرحلة ضعف النظام القديم وظهور جناح إصلاحية داخله.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة شروع النظام الحاكم في تبني بعض الخطوات الانفتاحية.
- **المرحلة الثالثة:** تطور هذه الخطوات الانفتاحية نحو عملية انتقال ديمقراطي ثم ترسيخ أسس النظام الجديد.

¹ - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 41-43.

² - للاطلاع أكثر: عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، في على الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق و تحرير)، لماذا انتقل إلى الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009

³ - المرجع السابق نفسه، ص 37.

يقوم هذا المدخل على ثلاث طرق أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الانتقال بقيادة الإصلاحيين داخل النظام:** بمبادرة من الحاكم نفسه للقيام بإصلاحات في نظام الحكم. أو ظهور جناح إصلاحي داخل الفئة الحاكمة يتبنى خطوات إصلاحية، أو موت الحاكم وظهور نخب إصلاحية مثلما حدث في اسبانيا مع وفاة الديكتاتور فرانكو عام 1975.
- **الانتقال عن طريق التفاوض وتوافق النخب:** انطلاقا من هشاشة وضعف شرعية النظام سيدفعه الأمر إلى تبني خطوات انفتاحية نتيجة الضغط الممارس عليه، هذا ما يجعل المعارضة تستغل الظرف لتعبئة قوى التغيير والتي غالبا ما تواجه بمحاولة لقمعها أو احتوائها، هذا الأمر يؤدي بالطرفان إلى إمكانية التفاوض حول انتقال ديمقراطي لتجاوز الأزمة عبر اتفاق أو تعاقد.

- **الانتقال عن طريق التظاهرات والمعارضة الديمقراطية:** يتم الانتقال عن طريق تصاعد الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير، للوصول إلى انتقال ديمقراطي في بيئة من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.¹

ج- المدخل الثالث: انهيار نظام الحكم غير الديمقراطي وإنشاء نظام ديمقراطي، وينطلق هذا المدخل من ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة الصراع مع النظام واستعماله لأساليب القمع ضد المعارضة.
 - **المرحلة الثانية:** مرحلة سقوط النظام.
 - **المرحلة الثالثة:** مرحلة إقامة نظام جديد.
- يتم انهيار النظام وفق هذا المدخل عن طريق:
- تدهور الأوضاع الداخلية وظهور انتفاضة ضد النظام، قد تنتقل إلى مواجهة مسلحة مع قوى معارضة في الداخل أو مواجهة عسكرية أمام طرف خارجي.
 - تتسلم المعارضة السلطة بعد سقوط النظام وتبدأ مرحلة بناء نظام ديمقراطي جديد.

¹ - المرجع نفسه، ص 47 63.

- على عكس المدخل الثاني المشار إليه سابقاً، تمنع النخب الحاكمة سابقاً من المشاركة في صياغة النظام الجديد، وغالباً ما يخضعون إلى إجراءات العدالة الانتقالية.¹
- ومن ثم يمكن القول أن الوصول إلى نموذج تفسيري قابل للتعميم في حالة الانتقال الديمقراطي أمر صعب، ومن هنا تحاول فاليري بنص" في دراسة لها بعنوان: التوفيق بين المدارس والأدبيات المختلفة في الموضوع وصولاً إلى النتائج التالية:
- يتمثل دور التنمية الاقتصادية في استمرارية الديمقراطية وليس إيجادها.
- تتفق الأدبيات على الدور المركزي للنخب السياسية وتأثيرها في مسار الانتقال الديمقراطي سواء بالتوافق أو الانقسام.
- شكل المؤسسات السياسية لديه دور هام في عملية الانتقال.
- تلعب جدلية الاتفاق/الصراع حول مكونات وحدود الجماعة الوطنية، دوراً مهماً في نجاح/فشل مسار الانتقال الديمقراطي.
- أهمية الحفاظ على الدولة في عملية الانتقال لأنها المؤسسة التي يمكن أن تلتزم بالمعايير الديمقراطية.²

المطلب الثالث: إستراتيجية الانتقال الديمقراطي.

- إن نجاح الانتقال الديمقراطي مرهون بشرطين أساسيين هما:
- قدرة الإصلاحات الدستورية والمؤسسية على مواكبة النسق السياسي والاجتماعي في المرحلة الانتقالية، أي أنه يؤسس لعلاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع وفق عقد اجتماعي جديد.
 - قدرة النخب والفاعلين الوطنيين على التوافق على الاستراتيجيات الكبرى الموجهة للانتقال الديمقراطي، من خلال الاتفاق على شكل الإصلاح وطبيعته وأهدافه .

¹ - المرجع السابق نفسه، ص74-76.

² - عماد الدين شاهين، مرجع سابق، ص 29.

ومن ثم سيتعرض هذا المطلب إلى مجموعة من الإجراءات الإصلاحية التي تتضمنها استراتيجيات الانتقال الديمقراطي التي ينبغي التركيز عليها في هذه المرحلة بغية الوصول إلى إنجاح المسار الانتقالي:

أولاً: العدالة الانتقالية والتعامل مع تركة النظام السابق:

في تعريف للعدالة الانتقالية يشير تقرير للأمين العام للأمم المتحدة عام 2004 أنها " تشمل العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالتة للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة ¹." من خلال هذا التعريف، تختلف العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية في كونها مقارنة لتحقيق العدالة من خلال اعتماد مجموعة من الإجراءات الإصلاحية في فترات انتقالية تمر بها الدول وهي:

- الانتقال من حالة نزاع داخلي أو حرب أهلية إلى حالة السلم.
- الانتقال من حالة انهيار النظام القانوني إلى حالة إعادة بناء الدولة.
- الانتقال من حكم تسلطي إلى نظام ديمقراطي ².

تركز العدالة الانتقالية على مجموعة من الإجراءات أهمها:

- 1- **المحاكمات:** تعتبر أولى آليات العدالة الانتقالية، من خلال التحقيق في جرائم حقوق الإنسان بعد ارتكابها وفرض عقوبات على المسؤولين عنها، عبر آليات وطنية أو دولية.
- 2- **لجان الحقيقة :** تتسم لجان أو هيئات الحقيقة والمصالحة بكونها لجان لتقصي الحقائق، وتكمن إيجابيات عمل هذه اللجان في المراحل الانتقالية:
- إثبات الحقيقة في شأن الماضي، ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، والتوصية بتعويضات للضحايا.

¹ - أحمد شوقي بنيوب ، العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب، مجلة المستقبل العربي، ص 129، على موقع:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_mustaqbal_413_al3dala

[%20ahmad%20shouki.pdf](#) ، تم الاطلاع عليه في 12-1-2015.

² - المرجع نفسه، ص 130 - 131.

- اقتراح الإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة، وبناء المصالحة المجتمعية.
- المساعدة على تعزيز الانتقال الديمقراطي¹
- 3- **الإصلاح المؤسسي:** عند الحديث عن إصلاح المؤسسات فالمقصود منه " تصحيح وضع خاطئ أو شاذ داخل المؤسسة وهي العملية التي يتم بموجبها مراجعة مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها بحيث تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على سيادة القانون وتخضع لمحاسبة الناخبين"²، والإصلاح المؤسسي خصوصا في المراحل الانتقالية يخضع لمجموعة من الآليات أهمها:
- **التطهير (العزل):** وهو عملية منع أشخاص محسوبين على النظام القديم في الاندماج في العمل بسبب الانتماء الفكري أو العمل في إطار ذلك النظام.
- **إعادة الهيكلة:** حيث يتم التعامل مع بنية المؤسسة وهيكلها الوظيفي والأشخاص.
- **إعادة التأهيل:** وهي تتعامل مع العنصر البشري داخل المؤسسة وتغيير العقيدة.
- ويعتبر إصلاح القطاع الأمني أهم عنصر في الإصلاح المؤسسي في إطار العدالة الانتقالية، لما تمثله المؤسسة الأمنية من أهمية انطلاقا من احتكارها للقوة في المجتمع والتي لطالما تستعمل من طرف الأنظمة السلطوية بقمع المجتمع والحريات، ويتم ذلك بإصلاح الأطر القانونية والبنوية لتتكيف مع التحولات السياسية في إطار تحقيق العدالة والحرية، إخضاع المؤسسات لأمنية للمدنيين وضبط تسليحها.³
- ثانيا: العملية التشريعية⁴ وبناء الدستور:**

¹ - أحمد شوقي بنيوب، مرجع سابق، ص 131

² - أمل مختار، المنظور التكاملي: مناهج "الإصلاح المؤسسي" في مراحل التغيير السياسي، مجلة السياسية الدولية، (ملحق اتجاهات نظرية)، نشر مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، مصر ، المجلد 48، العدد 194، أكتوبر 2013، ص 17-18.

³ -المرجع السابق نفسه، ص 19.

⁴تعرف العملية التشريعية، بكونها، "وضع القواعد القانونية بواسطة السلطة العامة المختصة بذلك في صورة مكتوبة، أو هي قيام هذه السلطة بصياغة القاعدة القانونية صياغة فنية مكتوبة وإعطائها قوه الإلزام في العمل"، للاطلاع أكثر: موسى السيد علي، العملية التشريعية في البلدان العربية: ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية،

تلعب العملية التشريعية دوراً هاماً في إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال صياغة القوانين، خاصة الدستور وهذا ما يكفل بدفع العملية الانتقالية الديمقراطية إيجاباً، ومن هنا يمكن تحديد أربع أدوار أساسية:

- **دور الفاعل:** من خلال إقرار قوانين وتشريعات محفزة للمشاركة المنظمة.
- **دور الحامي:** للدولة من هيمنة طرف جديد كما كان الأمر قبل عملية الانتقال.
- **دور المحفز:** عبر تمكين الكيانات والجماعات المهمشة في السابق من حقوقها.
- **دور الضامن:** في عدم العودة إلى السلطوية فيما يطلق عليه الردة عن الديمقراطية.¹

1- بناء الدستور في المرحلة الانتقالية:

إن كتابة الدستور في مراحل ما بعد الانتقال من النظم السلطوية أهمية كبيرة، حيث يتطلب الانتقال إلى الديمقراطية عد اجتماعي جديد، والوثيقة الحاكمة لهذه العلاقة هو الدستور. تتباين الخطوات التي تنتهجها كل دولة في هذا الصدد:

- منها من يسقط الدستور القديم بالكامل.
 - منها من يقوم بإجراء تعديلات عليها لتكيف وطبيعة المرحلة الجديدة.²
- وترتبط هذه المسألة حسب طبيعة عملية الانتقال، إن كانت تمثل قطيعة فعلية مع الماضي أو تتم عن طريق عملية تفاوضية، وتعتبر عملية صياغة الدساتير مهمة معقدة نظراً لكون:
- العملية تسبقها مفاوضات عديدة وتنازلات بين الفاعلين خاصة في القضايا الكبرى التي تخص هوية المجتمع وشكل نظام الحكم.
 - تمر العملية بمجموعة من المراحل تبدأ بالاتفاق على مجموعة واسعة من الأهداف والمبادئ وآليات إعداد المسودة.
 - تمر على نقاش شعبي لها ثم تعرض على الاستفتاء، وتوضع بعد ذلك موضع التنفيذ¹

¹ - محمد العجاني، تشريعات المرحلة الانتقالية ومعايير وشروط التحول الديمقراطي، مجلة الديمقراطية، العدد 57، سنة 2015، على موقع: <https://elagati.wordpress.com/2015/01/06/> اطلع عليه في 06-01-2015

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 10.

انطلاقاً من دراسة العمليات التأسيسية للدستور يمكن استنتاج أهم المحاور التي تستند إليها الدساتير في مراحل الانتقال الديمقراطي كما تخبرنا به المدرسة الدستورية الجديدة وفق ثلاث محاور أساسية كما يلي:

- **المؤسسات:** فيها يتحدد شكل الدولة والنظام السياسي، والتوازن بين السلطات الرسمية بما يضمن تعاون بين مختلف هياكل الدولة وكذا الرقابة على جميع السلطات، خصوصاً السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية.
- **القواعد القانونية:** من خلال منظومة تضمن تجانس القواعد القانونية وترتيبها بشكل محكم القوانين الدولية، الدستور، القوانين العضوية...
- **الحقوق والحريات الأساسية:** من خلال إرساء ضمانات قضائية لاحترام الدستور وكذا حماية حقوق وحريات المواطن ووضعها في صلب الدستور.²

2- إشكالات بناء الدستور في السياق الانتقالي:

في إطار صياغة الدساتير في المراحل الانتقالية تواجه العملية مجموعة من الإشكاليات يمكن حصرها فيما يلي:

- أ- **إشكالية توافق الفاعلين حول مضمون الدستور:** تبرز أهمية التوافق بين الفاعلين كشرط لنجاح الانتقال الديمقراطي وتقليص التكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعملية الانتقالية عبر دستور يضمن استدامة نتائج العملية التوافقية. من خلال إيجاد توازنات معينة بين النخب تنتقل الدولة من حالة اللايقين إلى حالة مستقرة في إطار نظام سياسي ديمقراطي، وعدم العودة إلى حالة ما قبل الانتقال.¹

¹ - فرانثيسكا بيندا وآخرون، التحول نحو الديمقراطية، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، نشر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص 8 على الرابط:

http://www.idea.int/publications/democratization_iraq/ar.cfm ، اطلع عليه في 12-1-2015

² - ----، المدرسة الدستورية الجديدة: الشكل الجديد للمسار التأسيسي، نشر المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، من الرابط:

http://www.constitutionnet.org/files/rapport_nouveau_constitutionnalisme_ar.pdf

ب- إشكالية السلوك التصويتي للناخبين حول الدستور: يطرح دور الناخبين في السياقات الانتقالية أهمية كبرى، ومن ثم يمكن تحديد مسألتين ترتبط بدور الناخبين:

- **المسألة الأولى:** تتعلق بقدرة الناخبين على التكيف مع الوضع الجديد مقارنة بالسياقات السلطوية قبل الانتقال، وقدرته على التجاوب الفعال مع المسار التأسيسي الجديد في ضوء كثافة السيولة والجدل الذي يصاحب العملية الانتقالية.

- **المسألة الثانية:** تتعلق بمخاطر ربط الناخب لقراره التصويتي بوجود أزمة اقتصادية واجتماعية تصاحب عملية صياغة الدستور وهو ما قد يعطي فرصة لبعض القوى السياسية في التأثير على الناخب لإعادة بعض الممارسات السلطوية كحل عملي من أجل تجاوز الوضع المتأزم في المجتمع.²

ج- إشكالية التكريس الدستوري للانتقال الديمقراطي: تطرح العملية الدستورية مجموعة من الإشكالات تتعلق أساساً بقدرة الدستور على ترجمة أو استيعاب التوازنات الهشة في المرحلة الانتقالية من خلال ما يلي:

- **إشكالية السلطة التأسيسية:** من خلال جدلية التداخل في مسؤولية وضع المعايير التي تحكم بناء الدستور الجديد.

- **إشكالية تعدد الخيارات الدستورية:** المرتبط أساساً بالتعدد في التجارب العالمية، وهو ما يؤدي إلى طرح إشكالية الخصوصية الوطنية، وهو ما يعطي للعملية سمة التعقيد خصوصاً في ضوء انقسام إيديولوجي، اثني وعرقي في المجتمع، تحتاج إلى إيجاد نوع من التوافقات والتوازنات بين الفاعلين.

- **إشكالية التوافق حول شكل النظام السياسي:** خصوصاً في ضوء اختلاف الأشكال المتعلقة بمبدأ الفصل بين السلطات - نظام رئاسي، برلماني..- وهو ما يؤدي عادة إلى إيجاد

¹ - المومني ندير، المواكبة الدستورية للانتقال للديمقراطية: حالات إسبانيا وأوروبا الشرقية، نشر مجلة الديمقراطية، ص2، من الرابط: <http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=313> ، تم الاطلاع عليه في 2-1-2015.

² - المرجع نفسه، ص2.

دساتير مختلفة لتجاوز الخلافات في تحديد شكل نظام الحكم، فيتم على سبيل المثال الجمع بين الأنظمة الرئاسية والبرلمانية.¹

ثالثاً: الانتخابات في المرحلة الانتقالية:

1- متطلبات الانتخابات الديمقراطية: عند ربط الانتخابات بالديمقراطية يجب البحث عن المعايير الأساسية لوصف الانتخابات بأنها ديمقراطية وهذا من خلال ثلاثة معايير:

- **معيّار فعالية الانتخابات:** ويعني أن للانتخابات مقاصد ووظائف يترتب عليها مجموعة من النتائج الفعلية في نظام الحكم، وليست هدفاً في حد ذاته.
- **معيّار حرية الانتخاب:** ويتمثل في كون الانتخابات تجري في ظل حكم مبدأ القانون، وتتسم بالتنافسية، وتحترم الحقوق والحريات الأساسية للمواطن.
- **معيّار نزاهة الانتخابات الديمقراطية:** ويعني أن الانتخابات تجري بشكل دوري ومنتظم، وتتسم عملية إدارتها والإشراف عليها وإعلان نتائجها بالحياد السياسي والعدالة والشفافية.²

2 - الانتخابات في السياق الانتقالي:

الانتخابات أمر حيوي في الانتقال الديمقراطي، فلا يمكن تصور عملية "دمقرطة" بدون انتخابات،³ من هذا المنطلق توفر الانتخابات مجموعة من النتائج الإيجابية مثلما يمكن أن تؤدي إلى انعكاسات سلبية على مسار الانتقال الديمقراطي وفق ما يلي:

أ- الانعكاسات الإيجابية:

- **التمثيل الحقيقي للمصالح والقوى الاجتماعية، خاصة تلك التي كانت مضطهدة في مراحل الاستبداد.**

¹ - المرجع السابق نفسه، ص 3

² - عبد الفتاح ماضي، الانتخابات الديمقراطية، مرجع سابق، ص 12.

³ - زولتان باراني، روبرت مورز، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، ترجمة جمال عبد الرحيم، نشر دار جداول، الكويت، ط1، 2012. ص 324-327.

• إضفاء الشرعية على الحكومة والسلطة التأسيسية ما يعطي قدرة على تأسيس انتقال ديمقراطي صحيح.

• قدرة المواطن على مراقبة عمل المؤسسات الانتقالية ما يؤدي إلى استجابة أحسن في التعامل مع المسائل اليومية مقارنة بالحكومات في السياقات الاستبدادية.¹

ب- الانعكاسات السلبية:

• الفائزون غير الديمقراطيون: تظهر فوز أحزاب " غير ديمقراطية " في الانتخابات التنافسية معضلة كبيرة في مسار الانتقال الديمقراطي، خاصة الأحزاب المرتبطة بالنظام السابق والتي تستفيد من الأوضاع الصعبة للمرحلة الانتقالية وضعف التعبئة للقوى السياسية الجديدة للحصول على تأييد شعبي واسع.

• الانتخابات والصراع الاثني: يمكن للانتخابات أن تفاقم في ظل ظروف معينة عمليا من الصراع الاثني بدلا من المساعدة على التخفيف منه. ويرجع ذلك إلى بروز أحزاب قومية متشددة وعودة أحزاب أو شخصيات تمتد للنظام السابق تشارك بفاعلية في انتخابات حرة ونزيهة حيث تحاول استخدام خطاب القومية المتشددة كتكتيكات للفوز بالتأييد الواسع للناخبين، ما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى بروز عنف اثني ينتج عنه تعطيل المسار الانتقالي.

• هشاشة الأنظمة الحزبية: في إطار المراحل الانتقالية وفي ظل أجواء الانقسام السياسي الحاد، عادة ما تنتج عنها صياغة أنظمة حزبية هشة وغير مستقرة تؤثر على مسار الانتخابات التأسيسية، ما يعيق بالتالي وجود نظام حكم فعال. خاصة التشديد في إنشاء الأحزاب والتي تؤدي إلى تغييب مصالح اجتماعية كثيرة عن التمثيل بصورة مناسبة ما يؤدي بها إلى المشاركة في أطر غير القنوات الانتخابية في إطار قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية.²

مالات الانتقال الديمقراطي:

¹ - المرجع نفسه، ص 328-330.

² - المرجع السابق نفسه، ص 331.

يعتبر مسار "الانتقال الديمقراطي" عملية معقدة بطبيعتها، تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة، داخلية وخارجية، حيث يجمع الخبراء والباحثين على أن المرحلة معقدة نظرا للاحتمالية ارتداد النظام الجديد عن المسار الديمقراطي، وكون عملية التفكير وإعادة البناء المتدرجة والجاري تطبيقها يتشارك فيها كل الأطراف ذات التوجهات السلطوية وكذا الديمقراطية سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق، ومن ثم تأخذ مالات الانتقال الديمقراطي ثلاث حالات:

- **نجاح الانتقال الديمقراطي والتمهيد للترسيخ الديمقراطي.** من خلال تحقيق الأهداف المرسومة مسبقا، وهو ما يعني في نفس الوقت المرور إلى مرحلة أخرى لاستكمال المسار، فنجاح الانتقال الديمقراطي وفق الأدبيات النظرية التأسيس لمرحلة جديدة تتجاوز فيها الدولة مرحلة اللايقين للدخول في مرحلة جديدة تدعى مرحلة الترسخ الديمقراطي، مثلما تم ذكره سابقا.
- **فشل الانتقال الديمقراطي والتراجع عن المسار.** بمعنى أنه لا يؤدي إلى قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الانتقال، نظرا لحدوث ردة أو انتكاسة قد تكون نتيجة لانقسام عميق في المجتمع أو حرب أهلية على سبيل المثال لا الحصر.
- **ارتداد مسار الانتقال الديمقراطي وتأسيس أنظمة سياسية هجينة وهي الأنظمة التي تجمع بين بعض عناصر النظم غير الديمقراطية وبعض عناصر الديمقراطية مثلما ذكرنا آنفا.**

المبحث الثاني: محددات الأمن القومي،

المتغير الثاني الذي يشكل محور الدراسة هو الأمن القومي، وسيتناول هذا المبحث ماهية الأمن القومي والأدبيات التي تناولته خاتماً بتحليل ديناميكية التهديدات التي تؤثر فيه.

المطلب الأول: الأمن القومي وجدلية المفهوم.

يركز هذا المطلب على تحديد مفهوم الأمن القومي من خلال الاقتراب من الأدبيات التي حاولت الإلمام به.

أولاً- تطور ظاهرة الأمن القومي:

نشأت وتطورت الظاهرة الأمنية في سياق الوجود الإنساني منذ القدم، حيث اعتبر الأمن شرطاً مهماً في البناء الحضاري، وأمام تطور التنظيم الدولي ونشأة الدولة القومية تطورت الظاهرة الأمنية مع ذلك حيث تبلورت فكرة الأمن القومي بالتلازم مع نشأة الدولة القومية، ومن أبرز النظريات التي تفسر نشأة الدولة والتي تربطها بالمتغير الأمني نجد هوبز الذي يميز بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، والبحث عن الأمن "دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي" تتخلى بموجبها عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة¹.

يعد الاهتمام بمفهوم الأمن القومي بالنسبة للباحثين والمختصين بالدراسة العلمية للظاهرة حديث نسبياً، ويعود استخدامه لأول مرة في نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947، ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام المفهوم بمستويات متعددة ومختلفة.²

ومن ثم الاهتمام بالظاهرة كموضوع للمعرفة الإنسانية ارتبط ب:

- خصائص النظام الدولي من جانب ومقومات أطرافه من جانب آخر.

¹ - عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 7.

³ - نسيم بلهول، الإطار النظري لدراسة الأمن القومي الجزائري، في نسيم بلهول (تحرير و إشراف)، فهم الأمن القومي الأمن القومي والدفاع الوطني، نشر دار الحامد، الأردن، 2015، ص 37.

- ارتباط درجة الاهتمام بالظاهرة بوجود العنف السياسي على المستويين الدولي والمحلي.
- من الناحية التحليلية ارتبط بتحول النظم الدولي من نظام تعدد الأطراف إلى نظام ثنائي جامد¹ في إطار الحرب الباردة.

فقد ساد مفهوم الأمن القومي في مرحلة الحرب الباردة من منطلق استراتيجي، وفي ظل هذا المفهوم كانت مسؤولية تحقيق الأمن تكمن لدى الأجهزة العسكرية، استناداً إلى امتلاكها الحق المشروع في استخدام القوة والعنف لمواجهة أي تهديد للأمن القومي، إلا أن المرحلة المعاصرة قد شهدت تغيرات هامة في طبيعة التهديدات ومصادرها ونوعيتها ونطاقها، الأمر الذي كان له تأثيره على مفهوم الأمن القومي، فلم يعد هذا المفهوم بالمضمون السابق، وإنما أصبح مفهومها مركباً متعدد الأبعاد، ومن خلاله يؤكد تيري بالزاك **therry balzak** أن ثلاثة عوامل أسهمت في تحويل التحليل السائد حول الظاهرة الأمنية وهي:

- اضمحلال السيادة القومية.
 - الزيادة المضطردة لحجم الاعتماد المتبادل على المستوى فوق القومي.
 - الانفجار الصراع في الساحة الدولية تحت وقع الديناميات المرتبطة بالهوية.²
- فما يميز أهمية دراسة الأمن القومي هو لجوء المجتمعات والدول تحديداً إلى تحديد أولوياتها ومنطقاتها وإدراك مصادر تهديدها للتكيف مع التحولات التي تعيشها في الإطار الداخلي أو إطار النظام الدولي باستمرار.

ثانياً: مفهوم الأمن القومي:

ليس هناك إجماع حول المقصود بظاهرة الأمن القومي، فهذا الأخير مفهوم شامل وواسع يندرج تحته العديد من التعريفات المتغيرة بظروف الزمان والمكان، فمفهوم الأمن القومي في

¹ - عبد المنعم المشاط، نحو تدريس الأمن القومي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، نشر جامعة الدول العربية، تونس، العدد 59، جانفي 1984، ص 112-113.

² - محمد سي بشير، مستقبل المملكة العربية السعودية من خلال مدخلي الأمن القومي والإصلاح السياسي، مرجع سابق، ص 19-20.

العصور القديمة يختلف جذريا عن العصور الحديثة أين دخلت متغيرات جديدة غيرت من طبيعة التفكير حول محددات الموضوع، نظرا للتهديدات الجديدة التي زادت تشعبه.¹

ففي كتابهم "الأمن القومي : الهيكل التحليلي " يعتبر دانييل كوفمن وآخرون أن مصطلح الأمن "يتسم بالغموض وشدة الاختلاف في المعنى من مجتمع لآخر بحسب ثقافته وموقعه"²، وفي نفس الإطار يقر بالزك بصعوبة تعريف الظاهرة الأمنية ويرجعها إلى ارتباط التعريف بالخلفية الأيديولوجية للباحث مما أدى إلى نتيجتين:

- غياب الاتفاق على مفهوم موحد للأمن.
 - رفع مفهوم الأمن إلى مصاف المفاهيم المختلف بشأنها.³
- وبحسب رؤية بالزك فإن الاختلاف في تحديد المفهوم لا يمنع من القيام بمبادرات جديدة خاصة ومحاولات وضع تعاريف محددة للمفهوم سواء لغويا أو اصطلاحيا.⁴ وانطلاقا من هذا التصور يمكن النظر لمفهوم الأمن القومي على أنه مركب من شقين: الأمن والقومية.

1- مفهوم الأمن:

يعرف لغويا بكونه ضد الخوف، فأما اصطلاحا فيتميز بكونه مفهوم معقد ليس من السهل تحديد تعريف دقيق وواضح له، وفي ذلك يري باري بوزان أنه ينبغي لتعريف الأمن الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل:

- السياق السياسي لمفهوم الأمن.
- الأبعاد المختلفة للأمن.
- الغموض الذي يرتبط بالأمن عند تطبيقه في العلاقات الدولية.⁵

¹ - نسيم بلهول، مرجع سابق، ص 37.

² - جمال معين مظلوم، مرجع سابق، ص 15.

³ - محمد سي بشير، مستقبل المملكة العربية السعودية من خلال مدخلي الأمن القومي والإصلاح السياسي، مرجع سابق، ص 24.

⁴ - جمال معين مظلوم، مرجع سابق، ص 56.

⁵ - عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 12.

ويمكن تحديد معنى الأمن من جانبين:

• **اجتماعيا:** يعني القدرة على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية بكل أنواعها وتحقيق الطمأنينة اللازمة.

• **سياسيا:** يعني القدرة على التزام الوجود السياسي وتحقيق الولاء والاستقرار السياسي.¹

2- مفهوم القومية:

في اللغة قوم يعني الرجال وهم الجماعة المرتبطة بمكان وقيمون فيه، فالقومية تتمثل في عناصر معينة أهمها: الأرض المشتركة، المصالح المشتركة، التاريخ والثقافة المشتركة، علاقات التضامن والنسب، كل هذه الروابط القومية قائمة بذاتها والتي تتجه إلى إنشاء كيان سياسي وهو الدولة.²

انطلاقا من هذا التعريف الإجرائي لمفهوم الأمن القومي وصعوبة تعريفه نظرا لاختلاف الباحثين حوله، سيسعى الباحث في النقطة الموالية إلى تبيان أهم المدارس النظرية التي ساهمت في تطوير المفهوم والبحث عن حيثياته:

ثالثا: الدراسات المتعلقة بالأمن القومي:

يمكن الإشارة إلى ثلاث مدارس أساسية اهتمت بموضوع الأمن القومي وهي:

1- المدرسة الإستراتيجية:

تنظر هذه المدرسة إلى الأمن القومي بوصفه "قيمة إستراتيجية مجردة" يرتبط بقضايا الاستقلال والسيادة ومصالح الدول وكيانها وقيمها الوطنية".³ ومن ثم تحدد من خلال هذا التشخيص المصالح التي تعتبرها لصيقة بأمنها القومي كما يلي:

• بدأ التنظير منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تعد هذه المدرسة أولى المدارس التي

2 - إيمان احمد عبد الحليم مهدي، التحول الديمقراطي و الأمن القومي، مع التطبيق على مصر و العراق: 1991

- 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة،

مصر، ص 2008. ص 14

² - نفس المرجع، ص 15.

³ - عبد الله الحري، مرجع سابق، ص 13.

أصلت لمفهوم الأمن القومي وارتبط بحماية القيم الحيوية للدولة وفق مقاربة عسكرية إستراتيجية. • تطورت هذه المدرسة في إطار الفكر الواقعي الذي كان مسيطرًا بقوة في تلك الفترة، حيث تتمحور أفكاره حول مفاهيم القوة، الردع، توازن القوى..

- التهديد العسكري الخارجي هي ضمن قائمة الأولويات الإستراتيجية لأمن الدولة.
- ارتبط الأمن وفق هذه المدرسة بكيفية إدارة المخاطر التي تهدد الوحدة الترابية للدولة.
- تفترض المدرسة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية فسلوكها عقلائي في بنية فوضوية تتميز بها العلاقات الدولية.¹

تبنى الكثير من الدارسين لمفهوم الأمن القومي مجموعة من التعريفات المرتبطة بالتفكير الاستراتيجي لمضمون المفهوم كما يلي:

- تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".²

• يرى والتر ليبمان Walter Lippmann أن الأمة الآمنة "ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حرب ما، وأنها قادرة إذا تم تحديها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب"³

- ويرى ولفرز Arnold Walfers أن الأمن يعني "حماية القيم التي تم اكتسابها وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم".⁴

خلاصة هذه التعاريف يعتقد من خلالها أنها تضيق من الحقل الأمن القومي،⁵ فانطلاقا من هذا يمكن رصد مجموعة من الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة كالتالي:

¹ عبد العالي عبد القادر، الإطار النظري لدراسة الأمن القومي الجزائري، في نسيم بلهول (تحرير و إشراف)، فهم الأمن القومي الأمن القومي و الدفاع الوطني، نشر دار الحامد، الأردن، 2015، ص 62.

² - نسيم بلهول، مرجع سابق، ص 42

³ - المرجع نفسه، ص 42.

⁴ - المرجع نفسه، ص 64

⁵ - محمد سي بشير، مستقبل المملكة العربية السعودية من خلال مدخلي الأمن القومي و الإصلاح لسياسي، مرجع سابق، ص 27.

- غياب التعريف المتكامل وحصر مفهوم الأمن القومي في بعد واحد، العسكري فقط.
- التركيز على التهديدات الخارجي كمصدر وحيد لتهديد الأمن القومي للدولة ما يعني الإغفال عن التهديدات الداخلية والتي لا تقل خطورة عن الأولى.¹

2- المدرسة التنموية:

انطلقت هذه المدرسة منذ ستينات القرن الماضي مع كتابات وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا في كتابه "جوهر الأمن" والذي ربط الأمن بالتنمية حيث يقول "إنّ الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو القوة العسكرية وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليها، إنّ الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل أمنة"². ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج:

- الربط بين الأمن القومي والرفاهية الاقتصادية والتوازن بالإضافة إلى القدرة العسكرية.
- النظر إلى عوامل الاستقرار والنظام داخل الدولة كأحد مكونات مفهوم الأمن القومي ومن ثم تربط الحفاظ على الاستقرار والوحدة الداخلية بوجود تنمية اقتصادية.³
- توسع مفهوم الأمن القومي وانتقل الحديث إلى الأمن الاقتصادي بمعنى تجزئة الأمن القومي إلى ميادين وأبعاد في أعقاب الأزمة النفطية في منتصف السبعينات من القرن الماضي، إذ يعرف كروز وناي في كتابهما بعنوان "تأملات في الاقتصاد والسياسة في المنظمات الدولية" الأمن الاقتصادي بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية".⁴

تم انتقاد هذه النظرية من خلال:

- الفجوة بين افتراضات المدرسة الاقتصادية من خلالها الانطلاق من فكرة الرفاهية الاقتصادية مما شكك في مصداقيتها.

¹ - نسيم بلهول، مرجع سابق، ص 10.

² - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 12.

³ - عبد المنعم مشاط، مرجع نفسه، ص 114.

⁴ - نسيم بلهول، المرجع السابق نفسه، ص 14.

- وقعت هذه المدرسة في خطأ التركيز على بعد واحد مثلما فعلت المدرسة الإستراتيجية¹

3- المدرسة المجتمعية:

انطلقت هذه المدرسة من انتقاد المنظور الواقعي للأمن والمتمركز حول الدولة، حيث اعتبرتها المصدر الأساسي للتهديد، انطلاقاً من هذا التعبير:

- نقلت مفهوم الأمن من مفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب "حيث أصبح المجتمع كموضوع مرجعاً بدل الدولة"، مما أدى بشكل مباشر إلى تغيير سمة الأمن من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي.²

- يعرف بوزان الأمن المجتمعي بأنه "الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات"، ومن ثم تصبح الهوية هي القيمة المهددة، فإذن الأمن المجتمعي هو " تلك الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهوية ".³

- يلخص ويفر مقارنة بوزان في تصنيفه للأمن القومي والأمن المجتمعي من خلال أن الأول يعنى بالسيادة وبقاء النظام أما الثاني فيخص الهوية وبقاء المجتمع.⁴

المطلب الثاني: مستويات و أبعاد الامن القومي للدولة.

أولاً: مستويات الأمن القومي:

يرى الدكتور عبد المنعم المشاط أن مستويات الأمن القومي أثرت حولها العديد من التساؤلات بالتساؤل حول كيفية الانتقال من مستوى لآخر، فحسبه استقر الأمر على أربع مستويات:

1- الأمن الفردي: وهو تأمين الفرد ضد ما يهدد أمنه واحترام حقوقه وسلامته الشخصية.

¹ - إيمان عبد الحليم هادي، مرجع سابق، ص 15.

² - المرجع نفسه، ص 16.

³ - عادل زقاع ، إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، من موقع:

www.politics-ar.com، اطلع عليه في 2015/5/22

⁴ - إيمان عبد الحليم هادي، مرجع سابق، ص 16.

- 2- **الأمن الوطني:** وهو أمن الدولة الوطنية، وقدرتها على الدفاع عن استقلالها السياسي واستقرارها الداخلي، ويستهدف تحقيق المصالح القومية للدولة كما تحددها بإرادتها.
 - 3- **الأمن الإقليمي:** وهو الأمن الذي يتعلق بمجموعة من الدول التي تشكل نظاماً إقليمياً.
 - 4- **الأمن الجماعي:** وهو الذي يقع ضمن اختصاص المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وهو مسؤولية دولية وليست قومية أو إقليمية.¹
- وهنا يمكن استنتاج مجموعة من الأمور حول مستويات الأمن:
- وجود حد أدنى من التكامل بين المستويات المختلفة.
 - ليس هناك مستوى مطلق من الأمن/ عدم الأمن، فذلك يعني حالة كاملة من السلام/العداء بين الدول وداخل كل دولة.
 - يختلف وزن كل مستوى من تلك المستويات من دولة إلى هذا حسب طبيعة النظام السياسي وعلاقته بالمجتمع والبيئة الإقليمية والدولية.

ثانياً: التحليل القطاعي للأمن القومي:

- انطلاقاً من تطور طبيعة تهديد الأمن القومي، ظهرت مقارنة لتحليل الظاهرة الأمنية تركز على التحليل القطاعي للأمن من خلال أربع قطاعات تفرض نفسها في تلازم الأمن والدولة القومية² وهي:
- **القطاع الاقتصادي:** خاص بقدرة الدولة الوصول إلى الموارد الإستراتيجية والأسواق الكبرى.
 - **القطاع السياسي:** خاص بالاستقرار الإيديولوجي المؤسسي والطبيعي الوجودي للدولة كما يشمل هذا القطاع الجانب العسكري.
 - **القطاع البيئي:** خاص بالحفاظ على شروط الحياة الطبيعية فوق الأرض.

¹ - عبد المنعم مشاط، مرجع سابق، ص 114.

² - محمد سي بشير، مستقبل المملكة العربية السعودية من خلال مدخلي الأمن القومي و الإصلاح السياسي، مرجع سابق، ص 23.

- **القطاع المجتمعي:** من خلال الحفاظ على شروط مقبولة للتقدم على انساق لغوية تقليدية – الثقافة، الدين الهوية الوطنية والتقاليد.¹

ثالثا: ركائز الأمن القومي:

- تؤثر مجموعة من المحددات في صياغة مفهوم الأمن القومي ناتجة عن البيئة الداخلية وتشمل:
- **النظام العقائدي القيمي الاجتماعي:** تعد المنظومة القيمية للمجتمع مصدر قوته وأمنه، ويعتمد من خلال هذه المنظومة على تحديد معايير الفكرية والسلوكية.
- **التجارب والخبرات التاريخية:** تعتبر هذه الخبرات رصيدا كبيرا لصياغة مفهوم الأمن القومي للدول، حيث يملك كل مجتمع رصيدا معيناً يحدد نوعية الأخطار المحدقة والمنافع المحتملة في إطار تفاعلاته داخليا أو خارجيا.
- **قدرات الدولة:** فطبيعة المحددات الجغرافية للدولة سواء كانت سلبية أو ايجابية، فان لها تأثير كبير في تعريف الأمن القومي للدولة وتحديد معاييرها.
- **خصائص النظام السياسي:** يمثل النظام السياسي صورة الدولة، فاذا كان النظام السياسي عادلا و متماسكا فانه سينعكس ذلك إيجابا عليها وإن كان العكس فستتحمل الدولة مجموعة من السلبيات المرافقة لذلك.²

المطلب الثالث: مهددات الأمن القومي.

أولا: ماهية مهددات الأمن القومي.

المهدد هو " الشيء الذي يهدف إلى إزالة أو تقويض أو إضعاف الموضوع الذي ينافسه في المصلحة"³ والحديث على مستوى الدولة يشير إلى بعدين هما:

¹ – المرجع السابق نفسه ، ص 23.

² – محمد سليمان الزواوي، أمن مصر القومي و تحديات البيئة الإقليمية بعد الربيع العربي ، سلسلة رؤى معاصرة، نشر المركز العربي للدراسات الإنسانية، سلسلة 16، القاهرة، 2013، ص 2013.

³ – معن خليل عمر، مهددات و محصنات الأمن الاجتماعي العربي، مجلة شؤون عربية، نشر جامعة الدول العربية، تونس، العدد 54، جوان 1988، ص 56.

- **البعد الأول:** يشير إلى التفاعلات المرتبطة بالبيئة الداخلية والمهددات الناشئة فيها.
 - **البعد الثاني:** يتعلق بالبيئة الخارجية واحتمالات انتقال التهديد ليصيب كيان الدولة.¹
- في هذا الإطار يعتقد الدكتور وليد عبد الحي أنه بفعل التطور الحاصل في العالم اليوم نتيجة العولمة "أصبحت الحدود الفاصلة بين البعدين الداخلي والخارجي في إدارة العلاقات الدولية يميل تدريجياً نحو التماهي، وهو ما يعني أن الأمن القومي والأمن العالمي تداخلتا إلى حد كبير وهو ما يجعل مفهوم الأمن القومي محل مناقشة"².
- تعتبر عملية تصنيف مهددات الأمن القومي أمراً مهماً لدى صانع القرار، فما يواجهه مقومات الأمن القومي لدولة ما لا يمكن اعتباره دوماً مهددات، فهناك ثلاث مفاهيم تتداخل عند تحديد ما يعانيه الأمن القومي من مشاكل وهي: التحديات، المخاطر والتحديات.
- **التحديات:** هي كل صعوبة تواجه المجتمع أو الدولة وتكون نتاج طبيعي لبيئة الأمن القومي الداخلية والخارجية، وذات تأثير محدود، غالباً ما يتم تجاوزها مع مرور الزمن.
 - **المخاطر:** هي تلك العواقب الناتجة عن التحديات التي يواجهها المجتمع أو الدولة، وتوصف بأنها طارئة، وناتجة عن ظروف بيئية داخلية أو خارجية وهي نوعان: مخاطر ذات أثر مستمر ومخاطر ذات أثر محدود.
 - **التهديدات:** هي نتاج مخاطر لا يستطيع المجتمع تجاوزها أو إيجاد حلول عاجلة لمواجهتها والتغلب عليها ما يعطي لها بعداً سلبياً على الأمن القومي.³
- نظراً لتداخل المفاهيم والتقاطعات الموجودة فيما بينها، فيمكن أن تقود التحديات إلى ظهور مخاطر والمخاطر إلى مهددات مثلما يمكن أن تؤدي المهددات إلى ظهور نوع من التحديات والمخاطر.

¹ - المرجع السابق نفسه، ص 56.

² - وليد عبد الحي، الأمن القومي والمنظور الجديد، في نسيم بلهول (تحرير و إشراف)، فهم الأمن القومي الأمن القومي والدفاع الوطني، نشر دار الحامد، الأردن، 2015، ص 7-8.

¹ - عبد الله عبد الرحمان محمود ، مهددات الأمن الوطني الصومالي و متطلبات تعزيزه من منظور الأمن الاستراتيجي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، قسم الدراسات الإستراتيجية، الرياض، 2013، ص 121-122.

ثانيا: إدراك مهددات الأمن القومي:

تختلف طبيعة مهددات الأمن القومي من دولة لأخرى على حسب مستويات وأبعاد مقوماتها الأمنية، وخصوصا في إطار الظاهرة الأمنية المعاصرة مع تكاثر المتغيرات المتداخلة والمتشابكة داخليا وخارجيا، ومع التطور التكنولوجي والعلمي أين تغيرت مصادر ونوعية التهديدات في ظروف دولية خاصة.

وانطلاقا من هذا السياق تصبح مسألة إدراك مهددات الأمن القومي أمرا أساسيا وفي هذا الإطار تتدافع رؤيتين:

- 1- **الإدراك الصحيح:** من خلال التمييز بين مصادر التهديد الرئيسية من الثانوية، ومن ثم سيتم التعامل مع المصادر الرئيسية بفعالية ويتم تخصيص لها الإمكانيات الضرورية لمواجهتها، ومن خلال هذا سيتم ترتيب المصادر تنازليا من الرئيسية إلى الثانوية.
- 2- **سوء الإدراك:** ومن ثم سيكون لها تأثير مزدوج من خلال:

- تتم رؤية التهديدات الثانوية بكونها تهديدات مستعجلة وتحظى بأولوية إستراتيجية.
- سوء الإدراك وفهم نوايا الآخرين قد يؤدي بالدولة إلى مواجهة يمكن تجنبها.¹

ثانيا: تصنيف مصادر تهديد الأمن القومي.

يتم التفريق بين مستويين لمصادر التهديد، هما مصادر التهديد الرئيسية، ومصادر التهديد الثانوية. كما يجب أن يوضّح مجال تلك المستويات المهددة للأمن، وكلاهما يعملان من خلال مستويين، فأولهما المستوى الداخلي، والثاني المستوى الخارجي.

- 1- **مصادر التهديد الرئيسية للأمن القومي:** هي تلك المصادر التي تمثل خطرا على بقاء كيان ومصادر الحياة في الدولة، أي أننا أمام " أزمة وجودية من عدمها ".
- 2- **مصادر التهديد الثانوية:** هي عندما لا يمس مصدر التهديد كيان الدولة ووجودها، بل يلحق الضرر ببعض الأبعاد الأمنية، فيمكن تجاوز تلك المهددات بمرور الزمن.²

¹ - عبد المنعم مشاط، مرجع سابق، ص 124.

² - عبد الله عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 130-132.

- 3- مصادر التهديد الداخلية للأمن القومي: تهدد هذه المصادر أبعاد الأمن الوطني في شقه الداخلي، أي أنها موجهة للدائرة المحلية للأمن الوطني للدولة، وغالباً تكون ذات تأثير قوي على تماسك الشعب، وقوة نسيجه الاجتماعي. فهي الأمن الذاتي للمواطنين،
- 4- مصادر التهديد الخارجية للأمن القومي: توجه هذا المصادر، تهديداتها للأبعاد الأمنية للدولة، في دوائرها الخارجية (إقليمية . دولية)، وهي تعني ضمناً تدخلاً من قوى خارجية، في الدائرة المحلية للدولة. ويُعد الاعتداء المسلح على أراضي الدولة ومصالحها الخارجية، أعلى درجات مصادر التهديد الخارجية.¹

إن ما نصل إليه من خلال التحليل المقدم يتمثل في أن المفهوم المعاصر للأمن القومي هو مفهوم متعدد الأبعاد والمستويات، ومن ثم فهو مفهوم مركب متسع النطاق يبدأ بتحقيق أمن الفرد ويتسع نطاقه بعد ذلك ليشمل كافة الدوائر التي يمكن أن تكون مصدراً لتهديد الأمن سواء كانت داخلية أو خارجية أو متداخلة بين الداخل والخارج .

¹ - المرجع نفسه، 135-140.

المبحث الثالث: قياس قوة الدولة من خلال العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي.

يحاول هذا المبحث البحث في أبعاد العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي من خلال يستخدم اقتراب "انهيار الدولة"، وافترض قدرته على تفسير هذه الآثار البنوية على الدولة انطلاقاً من أثر العلاقة الارتباطية بين المدخلين.

المطلب الأول: اتجاهات العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والأمن القومي في التجارب الدولية.

في المسارات الانتقالية نحو الديمقراطية، عادة ما تنامي المخاوف والهواجس بشأن الاستقرار في الدولة كأحد الأبعاد الرئيسية للأمن القومي، ولا سيما في ظل تصاعد مؤشرات عدم الاستقرار في تلك الدول بدرجة خطيرة، وهو أمر يحتمل تصنيفه في خانة "الطبيعي" في مراحل التغيير والتحويلات الكبرى، إلا أنه يثير العديد من التساؤلات حول تجارب الانتقال الديمقراطي، من خلال البحث عن أسباب ارتباط اختلال بنية الأمن القومي بمسار الانتقال الديمقراطي في الدول، وذلك في إطار تساؤل أكبر حول طبيعة أو ماهية العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والأمن القومي؟

وعلى الرغم من تناقض مفهومي الانتقال الديمقراطي والأمن القومي، باعتبار:

- الانتقال الديمقراطي شكل من التغيير.
- الأمن القومي يرتبط بالاستقرار.

إلا أن العلاقة الوثيقة بين كلا المفهومين تبدو جلية وهو ما يعطي انطبعا بوجود علاقة جدلية بين المتغيرين¹ والتي من المفترض أن تسلك اتجاهين كما يلي:

¹ - محمد سي بشير، مستقبل المملكة العربية السعودية من خلال مدخلي الأمن القومي والإصلاح السياسي، مرجع سابق، ص 282 285

- إن قوة درجة الانتقال الديمقراطي يمكن أن تسهم في تدعيم أسس الأمن القومي في دولة ما إذا كانت تؤدي إلى زيادة شرعية النظام وحماية الجبهة الداخلية من التهديدات المحتملة وإرساء الاستقرار السياسي كأحد الأبعاد الحيوية في الأمن القومي¹، فالانتقال الديمقراطي يمثل ركيزة أساسية للأمن القومي عن طريق احتواء العنف وصيانة الاستقرار في الدولة.
- **ضعف الانتقال الديمقراطي** أو ارتداد العملية تؤثر سلباً على الأمن القومي للدولة، حيث يمثل ذلك تهديداً في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفسح المجال أمام الاختراق والتدخل الأجنبي ما سيؤدي إلى خلق جو من عدم الاستقرار وتعقيد المشهد العام.²
- عملياً، ارتبطت تجارب الانتقال الديمقراطي في الكثير من الدول خصوصاً العالم العربي منذ بداياتها المبكرة بعدم الاستقرار. فعلى سبيل المثال:
- دخلت الجزائر مرحلة صعبة من عدم الاستقرار السياسي في أعقاب البدايات الأولى للانتقال الديمقراطي بعد انتفاضة أكتوبر 1989، حيث أدت تفاعلات المرحلة الانتقالية إلى دخول البلاد في مرحلة صدام بين النظام السياسي وجبهة الانتقاد بعد توقيف المسار الانتخابي في 1992 تطور بعد ذلك إلى صدام مسلح عنيف.
- في اليمن ترافقت تجربة التحول الديمقراطي التي بدأت منذ قيام الوحدة اليمنية عام 1990م مع عدم الاستقرار السياسي، والذي وصل ذروته باندلاع الصراع المسلح بين شريكا السلطة حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي عام 1994.³
- وفي حين أثبتت العديد من التجارب في العديد من دول العالم، مثل دول شرق وجنوب أوروبا وبعض دول أمريكا اللاتينية وبعض دول جنوب شرق آسيا أن الانتقال الديمقراطي قد أدى إلى تحقيق الاستقرار السياسي أو تدعيمه عبر مؤشرات معينة مثل:
- التداول السلمي للسلطة.
- الاستقرار على مستوى النخب الحاكمة.

¹ - المرجع السابق نفسه، ص 284-285

² - إيمان عبد الله، مرجع سابق، ص 15

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 8

- حدوث تفاهم حول قواعد العملية السياسية بين الحاكمة والمعارضة والمجتمع المدني.
- احترام آلية الانتخاب والتنافسية.¹
- إلا أنه على النقيض من ذلك فإنّ جهود التحول الديمقراطي في الدول العربية قد فشلت في تحقيق الاستقرار، حيث ارتبطت تلك الجهود في الغالب ب:
- تزايد حدة العنف السياسي بين النخب الحاكمة نفسها أو بينها وبين المعارضة.
- حدوث انقسامات حادة داخل نخب المعارضة.
- عدم احترام آلية الانتخابات.
- تصاعد مظاهر الاحتجاجات والاضطرابات الناجمة عن أتباع سياسات اقتصادية نقشفية

المطلب الثاني: قوة / انهيار الدولة: المتغيرات والمراحل:

الحديث عن الدولة وقدرتها على استيعاب التحولات الكبرى يحيلنا إلى الاقتراب من الموضوع من زاوية المتغيرات التي تؤثر في بنية الدولة، ففي مراحل التحول السياسي يعود الحديث عن طبيعة الدولة ومؤسساتها والتحديات التي تواجهها من حيث علاقتها بأزمات التحول/ الوجود نظرا للتماهي بين النظام السياسي السلطوي والدولة، فالتحولات التي شهدتها دول أوروبا الشرقية منذ ما يسمى الموجة الثالثة، شاهدة على مسارات أثرت في كيان الدولة وتماسكها الداخلي من خلال اتجاهات تفكيكية ونزاعات داخلية².

وفي هذا الصدد سيحاول هذا المطلب الاقتراب من الدولة في مراحل التحول السياسي من خلال قياس طبيعة الدولة بين الانهيار والقوة، من خلال اقتراب انهيار الدول State collapse approach الذي حاولت الكاتبة كاتي كليمانت Caty Clement تطويره بدراسة ثلاثة تجارب مرت على تحولات سياسية وهي يوغوسلافيا، لبنان والصومال.

¹ - لوريل إي ملير، جيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، نشر معهد أبحاث الدفاع الوطني RAND، 2013، ص 29، 30.

² - هناء عبید، الدولة طوق النجاة، هل تدفع الديمقراطية الثمن؟، مجلة الديمقراطية، نشر مؤسسة الأهرام، القاهرة مصر، العدد 56، أكتوبر 2014، ص 6

أولاً: تصنيف الدول:

حاولت الكاتبة كاتي كليمانت في دراستها حول انهيار الدولة تقديم ثلاث نماذج للدولة كما يلي: الدولة القوية نسبياً، الدولة في أزمة والدولة المنهارة مثل ما يلي

1- الدولة القوية نسبياً A relatively strong state ومؤشراتها هي:

- قدرة على إدارة الصراع وفرض الأمن.
- قدرة البنى التحتية على تقديم الخدمات الأساسية.
- قدرة على السيطرة جزء كبير من إقليمها ولفترة زمنية دائمة¹

2- الدولة في أزمة A state in crisis

- مؤشراتاتها هي:
- غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن.
- غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية.
- قدرة على السيطرة على مناطق محددة من إقليمها ولفترة قصيرة من الزمن²

3- الدولة المنهارة A collapsed state

- مؤشراتاتها هي:
- غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن.
- غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية.
- عاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها ولفترة طويلة من الزمن³

ثانياً: متغيرات انهيار الدولة:

تري الكاتبة كاتي كليمانت بأنّ هناك أربعة متغيرات يمكن أن تؤدي إلى انهيار الدولة، وهي:

1- متغير تناقض في البيئة الخارجية:

أي التحول في البيئة الدولية بين التدخل/ عدم التدخل للحفاظ على استمرار الدول وبقائها، بصرف النظر عن درجة تماسك الدولة الداخلي. ففي الحرب الباردة كان دعم أحد المعسكرين

¹ – caty clement , op cit , p 5

² – Ibid, 4

³ – Ibid, 4

سببا لبقاء الكثير من الدول، وهو ما يمكن اختباره بعد نهايتها نظرا لانهايار العديد من الدول بسبب زوال المساندة الخارجية مثل يوغسلافيا والصومال.¹

2- متغير اقتصادي:

عندما يخضع الاقتصاد لتغييرات على بنيته الهيكلية من خلال زيادة/تراجع النمو، يؤدي ذلك إلى تزايد دور الجماعات المهمشة وتساعد مطالبها الوطنية والانفصالية، وهو يؤدي إلى التعجيل بحدوث أزمة اجتماعية وسياسية حادة. ويتضح هذا في حالة الانهيار الاقتصادي.²

3- متغير مرتبط بالجماعات النافذة :

تلعب الجماعات ذات البعد الهوياتي المختلفة خصوصا تلك التي لها قدرة في التعبئة السياسية، دورا أساسيا في التغيير والتمرد ضد الجماعات الأخرى التي تستحوذ على السلطة، ومن هنا يحدث الصدام بين المجموعات التي تطالب بالتغيير لأنه حسبها معرضة للإقصاء، وجماعات تحاول المحافظة على الوضع القائم.³

4- متغير ضعف الاستيعاب المتبادل للنخب:

في الأنظمة السياسية المستقرة يتم تهدئة العنف السياسي بآليات إدارة الصراع. من خلال "الاستيعاب المتبادل" أو تدوير النخب الجديدة الصاعدة في المجتمع، ودمجها في عمل النظام السياسي القائم، وفي حال التحول من نظام سياسي إلى نظام آخر يكون أحد أهم أسباب عدم الاستقرار ناتجة عن عجز النظام عن تدوير النخب واستيعاب النخب الجديدة، أو إقصاء النخب القديمة ومن ثم يتطور عدم الاستقرار إلى صراع حاد وقد يتخذ شكل العنف السياسي، وفي النهاية يؤدي إلى انهيار الدولة.⁴

ثالثا: كيف يمكن أن تنهار الدولة؟

في تحديد أسباب انهيار الدول تقسمها الكاتبة إلى ثلاث مراحل :

¹ – Ibid, p 8 – 9.

² – Ibid, p 9 – 10.

³ – ibid, p 10 – 11.

⁴ – Ibid, p 11.

1-المرحلة الأولى: انتقال الدولة من حالة الدولة القوية إلى الدولة القوية نسبيا.

بحفاظ الدولة على وظائفها في تحقيق الأمن والسيطرة الكاملة على جزء كبير من أراضيها.¹

2-المرحلة الثانية: انتقال الدولة إلى حالة الدولة في أزمة،

المتغير المركزي في هذه المرحلة هو المتغير الاقتصادي، حيث ترتبط هذه المرحلة عادة بحدوث أزمة اقتصادية، والتي تكون مؤشرا "لقرب وقوع أزمة سياسية في البلاد.²

3-المرحلة الثالثة: اجتماع عدة عوامل لكي تنهار الدولة فعليا.

مثل ما حدث في الصومال وأفغانستان ولبنان وبوغوسلافيا حيث شملت عدم فاعلية الحكومة المركزية، تآكل شرعيتها، تراجع سيطرتها الأمنية علي إقليمها وانتشار حالة من عدم احترام القانون ومن غياب النظام.³

المطلب الثالث: أثر مسار الانتقال الديمقراطي على قوة/انهيار الدولة من**خلال محددات الامن القومي.**

يحاول هذا المطلب الوصول إلى تحليل بنيوي لتأثير مسارات الانتقال الديمقراطي على الدولة، من خلال قدرتها على استيعاب التحولات الكبرى، وأيضا التعامل مع أزمات ومخرجات التحول وهذا بالاعتماد على متغيرات انهيار الدولة التي صاغتها الكاتبة كاتي كليمانت في دراستها السابقة الذكر، ومن ثم فالباحث يعتقد أن تأثير مسار الانتقال الديمقراطي على قوة الدولة يكمن في دراسة تأثيراته على محددات الأمن القومي في أربعة أبعاد بنيوية، وبأخذ كل بعد في نفس الوقت شكل جدلية، وهذا انطلاقا من الأدبيات العلمية وفرز مخرجات الخبرات والتجارب الدولية في المجال، وفقا لمايلي:

¹ – ibid, p14.

² – Ibid, p 16.

³ – Ibid, p 19.

- دراسة تأثير مسار الانتقال الديمقراطي على البنية السياسية (الأمن السياسي للدولة) من خلال التركيز على دور النخب، عن طريق جدلية الصراع والتوافق في إدارة النزاعات المرتبطة بالمسار الانتقالي للوصول إلى اللحظة الديمقراطية.
- دراسة تأثير مسار الانتقال الديمقراطي على البنية الاقتصادية (الأمن الاقتصادي) من خلال جدلية الركود والنمو وقدرة هذه البنية على تحمل التبعات والأزمات الاقتصادية المرتبطة بفترة التحول.
- دراسة تأثير مسار الانتقال الديمقراطي على البنية المجتمعية (الأمن المجتمعي) من خلال جدلية الاستيعاب والاستبعاد، أي قدرة هذه البنية على احتواء التفتت الاجتماعي المرتبط بالانفجار الاجتماعي والهوياتي المتولد عن تفاعلات الفترة الانتقالية.
- دراسة تأثير مسار الانتقال الديمقراطي على البنية الخارجية (الأمن الخارجي) من خلال جدلية المخاطر والفرص، التي تؤثر من خلالها الفواعل الدولية على المسارات الانتقالية.

أولاً- البنية السياسية: النخب بين الصراع والتوافق:

ينصرف هذا المستوى إلى أدوار الفاعلين مثل الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني، في استقرار/ عدم استقرار المراحل الانتقالية ما بعد التغيير.

1- تفاعلات النخب ما بعد إسقاط النظام السلطوي:

في دراسة لها حول التفاعلات المرتبطة بتحول إيران من حالة الثورة إلى حالة الدولة، تركز الدكتورة أمل حمادة، على الأدبيات التي درست سلوكيات الفاعلين السياسيين بعد الإطاحة بالأنظمة السلطوية، فعموما ترى أن مراحل الانتقال الديمقراطي تبدأ بوجود توافق بين الفاعلين السياسيين حول هدف إسقاط النظام السياسي السلطوي وبعد النجاح في بداية المرحلة تتخذ النخب مجموعة من الإجراءات:

- السيطرة على المؤسسات القمعية كالجيش والشرطة.
- اللجوء إلى اختيار شخص يحظى بالإجماع الوطني من جانب مختلف القوى السياسية الجديدة والجماهير ليكون على رأس النظام الجديد، وهذا الاختيار يعود لسببين رئيسيين:

- رغبة النخب الجديدة في تحقيق الإجماع الوطني.
- افتقاد النخب الجديدة لعامل الخبرة في تسيير الشأن العام نظرا للسنوات الطويلة التي عاشتها في إطار نظام سلطوي.¹

تتفق الأدبيات على أن المراحل الأولى عادة ما تنتج عنها اختلافات وصراعات بين الفاعلين السياسيين حول حدود التغيير والانتقال، وهذا عادة لاعتبارات إيديولوجية أو شخصية مرتبطة بالماضي القريب وفي دراسته بعنوان مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي يفسر الدكتور خالد حنفي علي المسألة من خلال احتمالين:

- الصراعات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية تدخل في إطار الحركة التطورية للمجتمعات، قد تنتهي إلى مرحلة أكثر نضجا وبرز مثال على ذلك الثورة الفرنسية.
- ترتبط الصراعات في المرحلة الانتقالية بحالة غير طبيعية و من هنا ستصل إلى نتائج عكسية و إعادة النمط السلطوي المنهار بدل التغيير البنوي الايجابي.²

1- مهددات الأمن السياسي في المسار الانتقالي:

تواجه المرحلة الانتقالية مجموعة من التحديات والتي يمكن أن تصل إلى مستوى تهديد الأمن السياسي للبلاد من خلال ما تخبرنا به الأدبيات حول الموضوع:

أ- الاستقطاب والتنافس على الشرعية: إنّ انهيار النظم السلطوية يحتم على النخب الجديدة إيجاد شرعية تعتمد على المؤسسات نظرا لأنه:

- غالبا ما تفرض الشرعية المبنية على الكاريزما نفسها في هذه المراحل.
- عدم استقرار قواعد العمل الحاكمة للتفاعل والعلاقات بين الفاعلين السياسيين.

¹ - أمل حمادة، الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة الى الدولة، نشر المركز العربي للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2008، ص 45.

² - خالد حنفي علي، الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، نشر مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 19، المجلد 47، أكتوبر 2012، ص5.

ولهذا الأمر ترتفع درجة الاستقطاب السياسي داخل المجتمع، حيث تميل المجتمعات إلى فرز القوى السياسية في ثنائيات الأولى ضد الأخرى كاليمين/ اليسار، محافظ / راديكالي، تقليدي/ حداشي وهو ما يقل فرص الأحزاب ذات البرامج الوسطية في فرض نفسها في مناخ من الاستقطاب السياسي الكثيف.¹

ب- القدرة على التحول إلى العمل الحزبي المؤسسي: تشير التجارب إلى حالات تعقدت الأمور على القوى المساهمة في التغيير لاسيما في حالات التحول العنيف، بالتحول إلى أحزاب سياسية قادرة علي الوصول إلى الحكم أو ممارسته بفاعلية. بما يفاقم احتمالات عدم الاستقرار.

ج- الانقسام بين الفاعلين في المرحلة الانتقالية: تشير التجارب إلى أن نجاح المراحل الانتقالية في الوصول إلى ديمقراطيات مستقرة، مرتبط بوجود كتلة من القوى السياسية تعمل على إنجاح الانتقال الديمقراطي.

د- استعمال العنف لحل الصراعات: يظهر الحشد مع لجوء الجماعات المتنافسة أو المتصارعة إلى التوظيف المتكرر، وأحيانا للعنف، سواء المادي أو المعنوي، للدفاع عن مصالحها الذاتية الضيقة بصورة تصادية. وهو ما يرفع درجة عدم الاستقرار السياسي.²

ثانيا: البنية الاقتصادية: بين جدلية الركود والنمو.

في المراحل الانتقالية تبرز مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي تعد متغيرا مركزيا للحديث عن قدرة المسار الانتقالي على النجاح واستيعاب التحولات السياسية من خلال:

1- جدلية التنمية والديمقراطية:

يمكن حصر الاتجاهات النظرية التي عملت على تفسير هذه القضية في ثلاث اتجاهات:

أ- أولوية التنمية عن الديمقراطية: من خلال أن تحقيق تطور اقتصادي يؤدي إجمالا إلى تعزيز التحول نحو التغيير السياسي والديمقراطية.

¹ - أمل حمادة، مرجع سابق، ص 67.

² - جلال معوض، فرص وتهديدات: العلاقات الارتباطية بين عدم الاستقرار والمراحل الانتقالية، المصدر مجلة السياسة الدولية، نشر يوم 2014/07/01، في موقع: www.ahramdigital.eg، تم الاطلاع عليه يوم: 2015/01/7.

ب- أولوية الديمقراطية عن التنمية: من خلال أن الديمقراطيات حتى ولو كانت غير مكتملة تتفوق في أدائها على الحكومات التسلطية، لا سيما مع وجود مبدأ المحاسبة بين السلطات داخل الدولة، بغية الوصول إلى خدمة المصالح العامة. أما النظم السلطوية، فإنّ الاحتكار السياسي عادة ما يتحول إلى احتكار اقتصادي، مما يضعف من الفعالية الاقتصادية.

ج- المعادلة المتوازنة: من خلال أن زيادة الدخل بشكل مستمر عامل رئيسي للحفاظ على ديمقراطية شاملة. وبالتالي، فإنّ العلاقة بين الاقتصاد والتغيير السياسي تسير بشكل متواز ومتوازن، فلا يمكن عزل أحدهما عن الآخر.¹

2- جدلية الانتقال الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في التجارب العالمية:

تشير التجارب العالمية إلى أن المشكلات الاقتصادية كان لها دور في التأثير على المسار الانتقالي وفقا لمستويين:

أ- تدهور الأوضاع الاقتصادية: حيث يترتب على هذا المستوى تصدعات على المسار الانتقالي ولكن لا يترتب عليها فشل الانتقال الديمقراطي، في الأرجنتين مثلا تطلب الوضع الاقتصادي القيام بإجراءات تقشف ما أدى إلى اندلاع موجات غضب شعبية انتهت باستقالة الرئيس في بداية حكمه ولكن لم يعرقل ذلك مسيرة الانتقال.

ب- تحسين الاقتصاد وتعزيز الديمقراطية: تؤكد التجارب العالمية أن التحسن الاقتصادي يترافق مع نجاح المسار.²

3- مهددات الأمن الاقتصادي في المرحلة الانتقالية:

أ- تراجع معدلات النمو الاقتصادي: تعتبر تحقيق معدلات النمو الاقتصادي أمرا حيويا لمسار الاقتصاد في المسار الانتقالي و خصوصا:

• العلاقة الجدلية بين استقرار المرحلة الانتقالية و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، خصوصا أمام حالة اللايقين التي ترافق المرحلة ما سيضعف من موقع الاقتصاد.

¹ - خالد حنفي علي، جدلية العلاقة بين الاقتصاد والتغيير السياسي بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، على الرابط: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2895.aspx>، تم الاطلاع عليه في يوم 2015/01/07.

² - لوريل إي ملير، جيفري مارتي، مرجع سابق، ص 29، 30.

- عدم الاستقرار في النخب سيكون له تأثير سلبي على الحفاظ على معدلات جيدة في التنمية الاقتصادية و التحكم في نسب البطالة.¹

ب- إدارة النخب للسياسة التوزيعية: تعتبر نمط توزيع الريع أو الموارد في المراحل الانتقالية معيارا حاسما في مسألة الحفاظ على قدرة المجتمع في تأمين المسار الانتقالي من خلال:

- إذ أن استخدام هذه العوائد بطريقة متزنة سيصل إلى تحقيق السلام الداخلي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال معدلات النمو، ويبرز هذا الإشكال خصوصا في الدول الريعانية.

- وعلى عكس من ذلك يمكن أن تؤدي طريقة التوزيع وفق الصيغة الزبائية وانتشار الفساد إلى تهديد الاستقرار الداخلي وتعبئة الجماعات المهمشة ما قد ينتج من خلال ذلك حالة من العنف المجتمعي.²

ج- ارتباط السياسات الاقتصادية في المرحلة الانتقالية، من خلال:

- غموض وارتباك السياسات الاقتصادية في المراحل الانتقالية، فعادة ما يكون ترددا في العودة لانتهاج سياسات اقتصادية قائمة على تحرير الاقتصاد والانفتاح على الاقتصاديات العالمية والاستثمار الأجنبي بلا ضوابط أو مراعاة للمصالح الوطنية، وبين العودة لممارسة الدور المهيمن للدولة لوظائفها التنموية لمواجهة متطلبات العدالة والفقر والبطالة.
- الفجوة بين الواقع الاقتصادي والطموح الاجتماعي خصوصا بعد تغيير الأنظمة السلطوية والتي تعتبر لدى المواطن البسيط سبب الفقر أو الحرمان، ومن ثم سيقع الاقتصاد غالبا أمام قرارات شعبية من طرف النخب الحاكمة لتجاوز المطالب الاجتماعية.³

ثالثا: البنية الاجتماعية: جدلية الاستيعاب والاستبعاد:

1- مفهوم الاندماج الاجتماعي: يعرف الفضاء الاجتماعي بأنه "الفضاء الذي تتشكل فيه

¹ - عز العرب، مرجع سابق، ص 6، 7.

² - المرجع نفسه، ص 07.

³ - أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق،.

العلاقات الاجتماعية التي تقرب الناس معا، تحت هويات معينة أو تصنيفات اجتماعية معينة¹، ولكن يمكن أن تنتج صراعات في هذا الفضاء، ويتخذ الصراع هنا شكلين:

- الصراع الأفقي بين هذه الجماعات وبعضها.
- الصراع العمودي: الذي يتشكل مع الدولة كتنظيم كلي يمكن أن يحرم هذه الجماعات أو بعضها من الاستقلالية.²

ومن ثم يأتي مفهوم الاندماج /الاستبعاد ليحاول تفسير هذا التفاعل، ويقصد به "عملية خلق الفرص على قدم المساواة لتوطيد الروابط الاجتماعية من خلال المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا) والمؤسسات العامة، ومن ثم عند الاقتراب من المفهوم تبرز الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار علاقات القوة داخل المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهي العلاقات التي تؤثر في النهاية في أوضاع المجتمع بداخله."³ ومن ثم يرتبط مفهوم الاندماج خصوصا بمفهومين:

- **الاندماج والعدالة الاجتماعية:** فكون الاندماج نتاج سياقات غياب العدالة والمساواة، فغياب العدالة الاجتماعية يكون معرقلا للتفاعل الايجابي بين الجماعات المختلفة وتغيب من خلاله فكرة المصلحة المشتركة.

- **الاندماج والاستبعاد:** الاندماج هو تناول السياق الايجابي في المجتمع على عكس الاستبعاد ذو المنحى السلبي، فتفعيل قيم التسامح والتعددية مهمة لتجاوز إشكاليات الاستبعاد.⁴
- 2- مهددات الأمن الاجتماعي:**

- زيادة حدة الانقسامات الحقيقية المجتمعية مع تراجع قوة مؤسسات الدولة وآليات الضبط التقليدية، السلطوية أو الديمقراطية.

¹ - أحمد زايد، الشارع لمن: التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، من موقع: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2027.aspx>، تم الاطلاع عليه في 2015/1/8.

² - المرجع نفسه.

³ - مي مجيب، جدلية الاندماج الاجتماعي للأقباط في مصر الثورة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلد 1، العدد 4، ربيع 2014، ص 80 - 81.

⁴ - المرجع السابق نفسه، ص 83.

- تأثيرات تنامي مشاعر الخوف وعدم الثقة، خلال المراحل الانتقالية، بما يعزز الرجوع للانتماءات الأولية القبلية، أو الدينية وغيرها، وتزداد من خلالها أنواع العنف المجتمعية.
- انفجار الهويات الفرعية من خلال العوامل المرتبطة بالاعتقاد إن مرحلة التغيير ترتبط بوضع ميثاق أو عقد اجتماعي جديد يتضمن تعريف الهوية، وتحديد الحقوق والامتيازات والمسؤوليات، والواجبات.

رابعاً: البنية الخارجية: جدلية الفرص والمخاطر:

تعتبر العلاقة بين الداخل والخارج أمر بديهيًا في العلاقات الدولية خصوصاً منذ نشأة الدولة القومية، وظهور فكرة السيادة، ولكن هذه العلاقة الجدلية ازدادت حدتها وكثافتها بعد التطورات التي صاحبت العولمة في مجال التكنولوجيا والاتصالات، ومن المؤكد أن مستوى تأثير الخارج في الداخل يتوقف على مدى قوة الداخل في استيعاب مخرجات البيئة الخارجية.

1- أدوار العامل الخارجي في مراحل الانتقال الديمقراطي:

تشير الأدبيات المختلفة حول نمط التدخلات الخارجية في المراحل الانتقالية إلى بعدين يفرضهما المنطق الجيوسياسي للتفاعلات الدولية، الأول يعرف بالسطوة، والثاني بالترابط.

أ- دور التأثير بالمخاطر: التي يمكن أن تؤثر بها القوى الخارجية على المسار الانتقالي، فيتم استخدام آليات المقاطعة السياسية والاقتصادية لإسقاط الحكومات المنتخبة والتي لا تروق للقوى الدولية والتأثير على المسار الانتقالي في اتجاه المصالح الإستراتيجية لها، ومن جانب آخر تؤثر المنظمات الدولية بشدة ف المراحل الانتقالية، ففي أمريكا الجنوبية فرض صندوق النقد الدولي حزمة إصلاحات هيكلية أدت إلى تدني المؤشرات الاجتماعية والاقتصادي.

ب- دور توفير الفرص: فقد كان للعامل الخارجي دور ايجابي في التحولات السياسية في أوروبا الشرقية فقد لعبت دور الحامي لها بعد انهيار الأنظمة الشيوعية، وهنا يبرز أهمية وجود الدولة في بيئة مناسبة للانتقال الديمقراطي والتي توفر الفرص لنجاح مسار الانتقالي.¹

2- العامل الخارجي والصراعات المرتبطة بالتحول السياسي:

¹ - دار البصام، مرجع سابق، ص 66-67.

في مراجعة للأدبيات المختلفة حول أنماط التدخلات الخارجية في صراعات المرحلة الانتقالية، تشير الدكتورة إيمان رجب¹ إلى 5 أنماط مختلفة يلعبها العامل الخارجي في التأثير على الصراعات المنبثقة عن عملية الانتقال الجاري القيام بها من خلال:

أ- **تسهيل عملية المصالحة الوطنية:** من خلال الإسهام في تسوية وترتيبات ما بعد الصراع، و"تسهيل" تحقيق المصالحة بين أطراف الصراع الداخلي.

ب- **إعادة بناء المؤسسات الأمنية:** من خلال التركيز خصوصا على المؤسسات الأمنية الجيش والشرطة. وتشير الخبرات العملية إلى لعب المنظمات الدولية الحكومية دورا مهما في هذه العملية في إطار إعادة بناء مؤسسات الدولة.

ج- **قيادة عملية تسوية الصراع:** من خلال سعي الطرف الخارجي للتدخل لتسوية الصراعات، سواء من خلال فرض وقف إطلاق النار أو فرض مبادرة سياسية، كما هو في حالة النزاعات، وبعض الحروب المحدودة.

د- **زيادة شدة الصراع:** من خلال دوره في تأجيج الصراع، ونقله من مستوى إلى آخر أكثر خطورة فمن الأزمة إلى مستوى الحرب مثلا.

هـ- **ضبط شدة الصراع:** من خلال التدخل للحفاظ على الصراع في مستوى معين بالإضافة إلى إجراءات توفير الحماية الإنسانية، وتقوم بها أساسا الدور المنظمات الدولية غير الحكومية.

في نهاية الفصل يصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

- تشير عملية الانتقال الديمقراطي إلى مرحلة من التعديل/الهدم وإعادة البناء والتي تمارسها النخب الفاعلة، وهذا ما يجردها من فكرة "الوصفة الجاهزة" ويؤكد أيضا على خصوصية كل دولة في سياق التحول والانتقال نحو الديمقراطية، مما يعطي لصفة الإبداع والتميز في التجربة التأسيسية للديمقراطية مكانة هامة في عناصر إنجاح المسار الانتقالي وصناعة التقاليد السياسية للدولة والمجتمع.

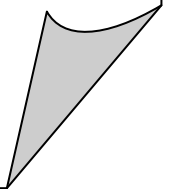
¹ - إيمان رجب، حدود التأثير: الأطراف الخارجية وأنماط التدخل في الصراعات الداخلية، المصدر السياسة الدولية ، نشر يوم 2014/01/01، على موقع: www.ahramdigital.eg ، تم الاطلاع عليه في 2015/01/7.

- تتطلب عملية الانتقال الديمقراطي وجود قدر معين من التوافق بين النخب على المحاور الكبرى لخارطة طريق المرحلة الانتقالية وقواعد اللعبة التي تحكمها، فالانتقال الديمقراطي بالأساس تتحمل مسؤوليته النخب الفاعلة في المرحلة الانتقالية.
- الظاهرة الأمنية المعاصرة اتسعت لتشمل مستويات وأبعاد مختلفة نتيجة ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية داخلية وخارجية وأيضاً ذات مصادر رئيسية وثانوية، أدت إلى زيادة أهمية المكون الأمني في الحياة الإنسانية واتساع نطاق علاقة الاعتماد المتبادل بين المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تكشف العلاقة بين متغيري الأمن القومي والانتقال الديمقراطي وجود علاقة ارتباطيه بينهما من خلال خلق علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع وحفظ الاستقرار الداخلي للدولة في المجالات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهذا يقتضي وجود ميكانيزمات تجعل من الانتقال نحو الديمقراطية أمراً حاسماً في بناء عقد اجتماعي جديد يؤسس لنظام ديمقراطي يقوم على الشرعية الشعبية والمشاركة الفعالة للمواطنين.
- إن تأثير مسار الانتقال الديمقراطي على قوة الدولة يكمن في دراسة تأثيراته على محددات الأمن القومي في أربعة أبعاد بنيوية، السياسي، الاقتصادي، المجتمعي والخارجي، و يأخذ كل بعد في نفس الوقت شكل جدلية، و هذا انطلاقاً من الأدبيات العلمية وفرز مخرجات الخبرات والتجارب الدولية في المجال.

الفصل الثاني:

المسار الانتقالي في تونس

2015 – 2011



الفصل الثاني:

المسار الانتقالي في تونس 2011-2015

تمهيد:

ساهمت المنظمات الدولية باستمرار في تقديم تونس كنموذج اقتصادي يحتذى به في المنطقة العربية والمغربية، ومثال للنجاح خصوصا في جانب معدلات النمو الاقتصادي، رغم هذه الأرقام وحالة الاستقرار السياسي، عرفت البلاد في سنة يناير 2011 أحداث سياسية غير متوقعة أطاحت بنظام الرئيس زين العابدين بن علي، وعجل ذلك بانتشار النموذج التونسي إلى دول أخرى كمصر وليبيا.

بعد سقوط النظام التونسي فتح الباب أمام مسار انتقال ديمقراطي، يهدف إلى بناء مؤسسات ديمقراطية تعددية تضمن تحقيق الحريات والكرامة للمواطن التونسي، في بيئة محلية وإقليمية معقدة نتيجة التحولات السياسية والجيوسياسية المرافقة لعملية تغيير الأنظمة الحاكمة.

انطلاقا من هذا الأمر يحاول هذا الفصل تتبع الخلفيات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في الوصول إلى إسقاط النظام التونسي، بالإضافة إلى محاولة فهم آليات إدارة المرحلة الانتقالية ونتائجها في إطار التحديات القائمة، خصوصا التهديدات التي تواجهها الدولة التونسية في بنيتها الأمنية في إطار مستويات وأبعاد متعددة. من خلال تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: المقومات البنيوية للدولة التونسية: السياق التاريخي للتحولات السياسية الراهنة.

المبحث الثاني: خيارات الفاعلين للانتقال نحو الديمقراطية في تونس

المبحث الثالث: الدولة التونسية في سياق العلاقة الترابطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي

المبحث الأول:

المقومات البنيوية للدولة التونسية: السياق التاريخي للتحوّلات السياسية الراهنة.

إنّ الفهم الدقيق لما جرى في 14 جانفي 2011 يدفع الباحث إلى التعمق أكثر واكتشاف دوافع التحول السياسي في تونس، من خلال دراسة بنيوية لطبيعة علاقة الدولة والمجتمع من الاستقلال إلى غاية لحظة تنحي الرئيس بن علي عن الحكم، إدراكا منه بأن الوصول إلى هذه اللحظة لا يمكن فصله عن السياق التاريخي لتطور الدولة التونسية من خلال ثلاث متغيرات:

- متغيرات أداء النظام السياسي.
- متغيرات الواقع الاجتماعي والاقتصادي.
- متغيرات البنية الخارجية.

المطلب الأول: التحول السياسي في تونس 2011.

شكل حدث إسقاط نظام بن علي مرحلة مهمة في التاريخ التونسي، ومن خلاله يحاول المطلب تسليط الضوء على طبيعته، مراحله وفواعله.

أولا: جغرافية البلاد التونسية وتطورها التاريخي.

الجمهورية التونسية دولة مستقلة ذات سيادة، نالت استقلالها عن فرنسا في 20 مارس 1956، تتمتع بأهمية إستراتيجية خاصة في الشمال الإفريقي وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، أين تتوسط الساحل الشمالي لإفريقيا المطل على أوروبا، تبلغ مساحتها نحو 163 ألف كم² وبذلك تعتبر:

- أصغر دولة في شمال إفريقيا، حيث تقع بين دولتين وتشكل الممر الساحلي بينهما هي ليبيا والتي تمتد معها بـ 459 كم من الحدود البرية، وتمتد مع الجزائر بـ 956 كم.
- محاطة بحدود الدولتين في الشرق والغرب والجنوب، فتونس تعد جغرافيا دولة ساحلية ممتدة في الجنوب، لا تشمل أجزاء من الصحراء الكبرى الإفريقية .

- ذات سهول ومرتفعات محدودة ومجاري مائية عديدة لذلك تسمى بتونس الخضراء.¹
وتنقسم تونس إلى إقليمين جغرافيين هما:
 - **إقليم الشمال:** يقع في الشمال من جبال الأطلس، يشمل حوالي الثلث من مساحة القطر التونسي ويتركز فيه ما يقارب 70 بالمائة من السكان حيث يعرف هذا الإقليم هجرة دائمة من الجنوب نظرا لإمكانياته الاقتصادية الهائلة أين تقع فيه أكبر المدن.
 - إقليم الجنوب:** ويشمل القسم الثاني من مساحة تونس ويتكون من عدة أقاليم أهمها: السهل الشرقي، الأراضي التلالية وتونس الجنوبية.² وتوضح الخريطة التالية الموقع الجغرافي لتونس:
- الشكل الأول: خريطة تونس³**



¹ - موقع مقال الصحراء، الموقع الاستراتيجي لدولة تونس، الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/ThwraTunis/sec04.doc_cvt.htm ، اطلع

عليه في 14-10-2015.

² - حمزة غول، البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012، ص 51-52.

³ - خريطة تونس، على الرابط: <https://www.google.dz/search?q=>

كان لتونس دورا مهما على امتداد التاريخ منذ عهد الفينيقيين في قرطاج، وقد فتحها المسلمون في القرن 7 ميلادي، فتونس هي دولة "قرطجنة القديمة" التي كانت ندا قويا للإمبراطورية الرومانية في أوروبا، وقاد "حنيعل" جيوش قرطجنة ليغزو جنوب أوروبا ويلحق العديد من الهزائم بالإمبراطورية الرومانية.

يبدأ تاريخ تونس الحديث منذ انضمام البلاد التونسية إلى الدولة العثمانية عام 1574، إلى الاحتلال الفرنسي تحت اسم الحماية الفرنسية عام 1881، وتزامن الأمر بعد ذلك بتصاعد الثورات المطالبة بالاستقلال ويذكر في ذلك:

- في 1907 انفجرت المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي.
- ازدادت هذه المقاومة بقيادة "الحبيب بورقيبة" في أعقاب الثورة المصرية 1952 حتى أعلن استقلال تونس عام 1956.

قبل الإعلان عن الاستقلال اصدر بورقيبة أمرا من الباي في ديسمبر 1955 يقضي بإنشاء مجلس وطني منتخب لإعداد دستور للبلاد، وفي جويلية 1957 صادق المجلس على إلغاء الملكية في تونس وإعلانها جمهورية مستقلة. وتم اختيار بورقيبة ليكون أول رئيس لتونس¹، لتترسخ هيمنة الحاكم/ القائد على الدولة عن طريق حزبه - الحزب الدستوري الجديد - ويخلفه بعد ثلاثة عقود بالتمام الرئيس بن علي، الذي استمر في الحكم وفق نفس النهج الأحادي حتى 14 يناير 2011، تاريخ إسقاطه من خلال انتفاضة شعبية دخلت بموجبه تونس مرحلة التعددية السياسية.

ثانيا: حدث التحول السياسي في تونس 2014/01/14.

شكل يوم 14 يناير 2011 حدثا هاما في التاريخ التونسي الحديث بسقوط نظام زين العابدين بن علي ودخول تونس في مرحلة تحول سياسي عميق، في سبيل تعديل نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع، من علاقات تحكمها السلطوية بتجلياتها القمعية إلى مرحلة أخرى يراد لها أن يحكمها علاقات ذات مضمون ديمقراطي وفق تجليات تعتمد على المشاركة الشعبية في إدارة الشأن العام.

1- راغب السرجاني، قصة تونس منذ البداية إلى ثورة 2011، ط1، نشر دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص 12.

بدأت ما يطلق عليه "الثورة التونسية" باحتجاجات ذات مطالب اجتماعية واقتصادية، فكانت المطالب الأساسية تتركز في تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الحرية والكرامة للمواطن التونسي، ولكن بمرور الوقت تحولت هذه الانتفاضة لتتجاوز الدوافع الاجتماعية نحو المطالبة بتغيير النظام السياسي كلية.

ولكن ينبغي القول من خلال تتبع ودراسة الحدث التونسي أن خلفيات الحركة الانتفاضية تعود أساسا إلى تراكمات مرتبطة بالسياسات المتبعة منذ الاستقلال في جميع المجالات، خصوصا ترسيخ الاستبداد السياسي وانتشار الفساد بالرغم من الصورة النمطية الايجابية للنموذج التونسي في المجال الاقتصادي، ولذا فالمؤشرات الأولى التي أظهرت تغييرا في اتجاهات المجتمع نحو النظام السياسي يؤرخ لها العديد من الباحثين انطلاقا مما يسمى انتفاضة الحوض المنجمي في 2008 وصولا إلى إسقاط النظام السلطوي في 2011.

1- مراحل التحول السياسي في تونس:

يمكن القول أن الحدث التونسي مرّ بأربع مراحل أساسية وصولا إلى الإطاحة ببين علي، كالتالي:

أ- المرحلة الأولى: تمثلت في الاحتجاجات التي ظهرت في منطقة قفصة المنجمية سنة 2008¹، باعتبارها أول انتفاضة اجتماعية اتسع نطاقها منذ ثورة الخبز سنة 1984²، نظرا للبطالة المستشرية وطرق التوظيف غير الشفافة في الشركات العاملة في المنطقة وعملت السلطات على قمع هذه الاحتجاجات بالعنف.³

ب- المرحلة الثانية: تتعلق بالشرارة التي تفجرت في منطقة سيدي بوزيد المنتمية الى المناطق الداخلية المهمشة وانتشارها، بعدما أقدم الشاب البوعزيزي على حرق نفسه يوم 17 ديسمبر 2010.

¹ - المولدي الأحمر، العمق المدني والشعبي للثورة التونسية، في (مجموعة مؤلفين)، ثورة تونس: الأسباب، السياقات والتحديات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الدوحة، ط1، 2012، ص134.

² - ثورة الخبز هي التسمية التي أطلقت على الاضطرابات التي عرفت تونس في جانفي 1984 بعد زيادة سعر الخبز والمواد الأساسية.

³ - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، ط1، 2012، ص 14.

ج- المرحلة الثالثة: دخول مناطق ساحلية عديدة على خط الانتفاضة الشعبية وهي صفاقس، بنزرت وسوسة وهو ما أعطى للانتفاضة التونسية بعدا آخر دخلت فيه مرحلة اللاتراجع.

د- المرحلة الرابعة: تمثلت في دخول تونس العاصمة في الأحداث، وتسبب بعد ذلك في الإطاحة بين علي يوم 14 جانفي 2011.¹

يشير الباحث من خلال هذه المراحل إلى التطور الطبيعي للحركة الاحتجاجية من خلال:

- الانتشار الأفقي: من حيث الفئات التي انضمت للمطالبة بإسقاط النظام.
- الانتشار العمودي: من حيث تطور المطالب من مطالب اجتماعية واقتصادية بتحسين مستوى المعيشة إلى المطلب السياسي برحيل النظام وعلى رأسه زين العابدين بن علي لتحقيق الحرية و الكرامة للمواطن التونسي.

1- الفواعل المؤثرة في المشهد التحولي التونسي.

قبل التطرق للعوامل التي ساهمت في الإطاحة بنظام بن علي بجدر بنا الوقوف عند الفواعل والسمات العامة للمشهد التحولي، فقد كانت تونس مثالا للاستقرار السياسي والمجتمعي التي لم تشهد اضطرابات كبيرة وعميقة في تاريخها السياسي أثرت على بنية الدولة، أو على أسباب بقائها، فملاحظة متأنية للمرحلة الممتدة من بداية الاحتجاجات في مدينة سيدي بوزيد إلى غاية رحيل نظام بن علي، يشير إلى تعدد وتنوع فئات المجتمع التي ساهمت في نجاح المسار، نظرا لتوفر الكثير من الظروف المساعدة على ذلك، والتي استطاعت إيجاد تحالف في فئات المجتمع غابت عنه الكاريزما القيادية وحضرت معه الفئوية والجماهيرية، ويمكن إبراز أهم الفواعل المؤثرة كما يلي:

- أ- فئة الشباب: كانت لفئة الشباب المبادرة في تحريك شرارة الانتفاضة، انطلاقا من عاملين أساسيين استطاعوا من خلاله كسر حاجز الخوف الذي فرضه النظام منذ أكثر من 5 عقود وهما:
- العامل الأول: يتعلق بدوافع محفزات الإقصاء والتهميش الذي عانت منه وخاصة البطالة لدى الفئات المتعلمة.

¹ - المولدي الأحمر، العمق المدني والشعبي للثورة التونسية، مرجع سابق، ص 134.

• العامل الثاني: يتعلق بقدرة الشباب التونسي على التكيف مع وسائل الاتصال الحديثة، خاصة مواقع التواصل الاجتماعية، وتحويلها إلى أداة لتأسيس أنماط مشاركة جديدة لم تعهدها الأجيال الماضية في تونس.¹

ب- **النقابات العمالية والقوى السياسية:** إضافة إلى الشباب، مثلت القوى المجتمعية ومن أبرزها الاتحاد التونسي للشغل إضافة إلى نقابة المحامين، القاطرة التي قادت لنجاح الحراك الشعبي في إسقاط نظام بن علي،² فبالرغم من ازدواجية المواقف بين قيادة الاتحاد التي لم تبد موقفا واضحا مما يجري من أحداث، إلا أن إطارات النقابة كانت لها قدرة على تنظيم الكثير من التظاهرات انطلاقا من مقراته الجهوية، وهو ما كان له قدرة على تعبئة الجماهير، وإلى جانب النقابات العمالية كانت القوى السياسية دورا مهما في التعبئة الجماهيرية وهذا بالرغم من القمع الممارس عليها، وان تباينت المواقف من دورها في التحول السياسي التونسي،

ج- **دور المؤسسة العسكرية:** ساهمت مؤسسة الجيش على عكس قوى الأمن الداخلية في تأمين الوضع وتقادي الانهيار الكامل للدولة التونسية، وفي هذا الجانب حاول الكاتب أمين محمد حطيط³ في مقال له حول "المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي" إجمال أسباب موقف الجيش التونسي بما يلي:

- الجيش التونسي مبني على أساس وطني وتغيب فيه إلى درجة كبيرة الفئوية أو الطائفية.
- تسارع الأحداث والتي تجاوزت في وقت قصير قدرات الجيش على منعها من الانتشار.
- بقاء الانتفاضة سلمية بشكل تام، ما جعله محايدا ونزع منه أي حجة للتدخل لفرض النظام.

¹ - كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة على نظام بن علي في تونس، مجلة السياسة الدولية، نشر مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية للأهرام، القاهرة، مصر، العدد 144، السنة 47، افريل 2011، ص 60.

² - المرجع نفسه، ص 61.

³ - عميد ركن متقاعد، باحث استراتيجي، وأستاذ جامعي في القانون.

• خشية الجيش من اندلاع أعمال قتال والتسبب بنشوء حركات مسلحة تعقد الأمور في الساحة التونسية.¹

انطلاقاً مما كتب عن الحدث التونسي يمكن أن يحيلنا الأمر إلى مجموعة من الملاحظات حول طبيعة التحول السياسي في تونس:

• **الطابع الاحتجاجي:** المتميز بالدوافع الاجتماعية والاقتصادية نظراً لانتشار البطالة والفقر خصوصاً في المناطق الداخلية، وتداخله فيما بعد بالمطلب السياسي الراض للاستبداد السياسي الممارس على المواطن التونسي منذ الاستقلال واقتترانه بالفساد.

• **العفوية:** ميزت صفة العفوية على الحدث التحولي التونسي، وتظهر أساساً في تطور الحركة الاحتجاجية وانتشارها من حيث الفئات التي انضمت للمطالبة بإسقاط النظام، وكذا تطور المطالب من المطلب الاجتماعي الاقتصادي بتحسين مستوى المعيشة إلى المطلب السياسي برحيل النظام وعلى رأسه زين العابدين بن علي لتحقيق الحرية والكرامة للمواطن التونسي الشعار الأبرز الذي حمله المحتجون.²

• **السلمية:** كانت الاحتجاجات في تونس سلمية وإنّ قوبلت بالعنف من طرف قوات الأمن، وشكل هذا الأمر دافعاً أساسياً لانضمام الكثير من فئات المجتمع إلى الحركة الانتقاضية وتضييق دائرة الخناق على النظام في مواجهة المجتمع محلياً أو الخارج.³

• **غياب الكاريزمية:** لم يظهر في الانتفاضة التونسية قيادة واضحة تمكنت من قيادة المجتمع وتأطير الشباب نحو إسقاط النظام، بالرغم من أنّ الاحتجاج كان منظماً، فقد تشكلت

¹ - أمين محمد حطيط، المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي، في عبد الإله بلقزيز، يوسف صواني (تحرير)، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، جويلية 2012، ص 225-226.

1- مصطفى الفيلالي، الثورة التونسية والبناء الديمقراطي، في عبد الإله بلقزيز، يوسف صواني (تحرير)، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، جويلية 2012، ص 320-321.

³ - عزمي بشارة، مرجع سابق، 55-60.

القوى في الصفوف الأولى من مجموعة من الشباب من نشطاء ميدانيين وقيادات حزبية ونقابية¹ وهو ما أدى إلى عدم استئثار أو توجيه أي طرف لبوصلة التحول.

• **الانتشار وغياب الجهوية:** المتتبع للمراحل التي جرت فيها الثورة التونسية يلاحظ انتشارها في جميع الأراضي التونسية بالرغم من أنها بدأت في منطقة سيدي بوزيد، فدخل المناطق الساحلية وتونس العاصمة فيما بعد، أدى إلى إنجاح المسار التحولي وتحقيق الإجماع الوطني حول دعم المطالب السياسية والاقتصادية.² ويمكن تفسير ذلك من خلال التجانس المجتمعي الذي نتج عن مشروع بناء الدولة في تونس ومن خلاله أيضا تضرر كل فئات المجتمع وإن كان بدرجات متفاوتة من السياسات الاستبدادية للأنظمة السابقة.

كما تحدثنا سابقا فالرغبة في استيعاب الدوافع الأساسية لانتفاضة التونسيين ضد نظام حكم استمر أكثر من 23 سنة في الحكم، يدفع الباحث إلى التعمق أكثر في الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إدراكا منه بأن الوصول إلى هذه اللحظة لا يمكن فصله عن السياق التاريخي لتطور الدولة التونسية، من بداية مرحلة الاستقلال الوطني وإلى غاية سنة 2011 وهذا باستكشاف طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع. من خلال ثلاثية الكرامة، الحرية والعدالة.

المطلب الثاني: النظام السياسي وعلاقته بالمجتمع.

أولى هذه المتغيرات هو طبيعة سلوك النظام السياسي اتجاه المجتمع، "فالدولة تتجسد بصفة عملية ورسمية في النظام السياسي الذي حكمها ويعبر عنه"³، من خلال هذه العلاقة الموجودة بين النظام السياسي والدولة، يبحث هذا المطلب في أداء النظام السياسي التونسي على مرّ 5 عقود في إدارة الدولة واستكشاف طبيعة العلاقة التي حكمت توجهاته اتجاه المجتمع، ومن خلالها ستعطي للباحث قدرة على فهم سياق تأثير العامل السياسي في رفع مطالب الحرية والكرامة.

¹ - محمد سي بشير، نجاح التجربة الديمقراطية التونسية: أين الفارق؟ مرجع سابق، ص 74.

² - المولدي الأحمر، العمق المدني والشعبي للثورة التونسية، مرجع سابق، ص 126-128.

³ - محمد سي بشير، مستقبل المملكة العربية السعودية من خلال مدخلي الأمن القومي والإصلاح السياسي، مرجع سابق، ص 44-45.

أولاً: بورقيبة و مشروع بناء الدولة ما بعد الاستقلال:

لعب الجيل الأول من النخب التونسية، الدور المحوري في بناء النظام السياسي ومن خلاله مؤسسات الدولة ما بعد الاستعمار في تونس، فمن خلال قيادته لحركة التحرر التونسية المتمثلة في الحزب الدستوري الحر إلى حالة الاستقلال عام 1956، استطاع الحبيب بورقيبة الاستناد إلى "شرعية ثورية" في عملية بناء الدولة الوليدة،¹ وكجميع الدول العربية التي خرجت من مرحلة الاستعمار لم يخرج بورقيبة عن بعض التقاليد التي كان متعارف عليها في تلك الفترة من خلال فرض النخب الثائرة نفسها كقائد للدولة والمجتمع، ومن ثم فمشروع "بورقيبية" في الحكم بنى معالمه وتصورات الأساسية انطلاقاً من هذا السياق، وفق تصور حاول من خلاله بناء نموذج حديث للمجتمع والثقافة السياسية منفرد عن السياق العربي، وهذا ما سنحاول ذكره في النقاط التالية:

1- مشروع ثقافي وفق منظور غربي :

انطلق بورقيبة في تطبيق أفكاره التحديثية للمجتمع والثقافة التونسية بالتركيز على المنظومة القانونية والدستورية، على خلاف الكثير الدول العربية الأخرى التي استندت إلى المجالس الثورية في إدارة البلاد،² ولكن بالرغم من ذلك كانت الفكرة الثقافية مهيمنة على تفكيره، باعتبارها المدخل المركزي في إعادة بناء المجتمع، وإلزامية تعديل وتنقية المنظومة القيمية نحو وضع جديد متقدم يتجه من خلاله المجتمع التونسي نحو تمثيلات تقترب من النماذج الغربية، وفق تصورات النظرية التحديثية، التي ترى ضرورة أن تسلك مجتمعات العالم الثالث نفس المسلك الذي أوصل الغرب إلى مصاف المجتمعات المتقدمة والراقية من خلال العلمانية والتصنيع.... وبناءاً على ذلك اتخذ بورقيبة مجموعة من الإجراءات والخطوات الإجرائية لتحقيق أهدافه:

¹ - mohammed kerrou, Tunisie : **révolution et transition politique ou le conflit de trois légitimités**, p125-126 , Annuaire de IEMed de la méditerranée ; 201 2sur le site : http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxiu-adjunts/qm-16-originals/kerrou_tunisie %20revolution%20et%20transition %20politique%20ou%20le%20conflict%20des%20trois%20legitimites_qm16.pdf

² - عز الدين عبد المولى، مرجع سابق..

أ- إرساء العلمانية وتصفية البنية الإسلامية: يمكن القول أن أولى بوادر ومؤشرات التفكير في الوضع الجديد للبلاد التونسية كان في سياق الترتيبات لرحيل الاستعمار الفرنسي، هذه الترتيبات كانت مدخلا لصراع استراتيجي بين نخبها التي قادت الصراع ضد الاستعمار، أساسا حول المسلك المستقبلي للدولة التونسية والذي شمل خيارين سياسيين حضاريين:

- الأول تمثل في الخيار العلماني - الغربي.
- الثاني تمثل في الخيار الإسلامي العربي.¹

وبعد انتصار أنصار الخيار الأول الذي يمثله بورقيبة (سيتم تناول الصراع بالتفصيل في نقطة موالية)، لجأت النخبة المسيطرة على الحكم إلى تطبيق مشروعها المبني على التصورات العلمانية في تسيير شؤون الدولة والمجتمع، فالحبيب بورقيبة يصفه الكثير بالمتعصب للثقافة الفرنسية والطرح العلماني، فقد حاول بناء دولة تونسية علمانية على غرار ما فعله مصطفى كمال أتاتورك في تركيا،² ففي احد خطبه صرح "أن مشروعه الحداثي هو نسخة مطابقة للطرح العلماني الفرنسي، فالحداثة بحسبه لن تتحقق إلا بالقطيع مع الموروث الحضاري العربي - الإسلامي. ففي رؤيته كان التعليم الزيتوني تعليما رجعي لا يضمن للمجتمع أي تقدم"³، وهو ما أدى به إلى التمكين لمشروعه من خلال:

- إغلاق جامع الزيتونة في تونس عام 1961. وتأسيس الجامعة التونسية الحديثة من خلال علمنة التعليم وتوحيده.
- إلغاء المحاكم الشرعية وإلغاء الديوان الشرعي وتوحيد القضاء التونسي.

¹ - علي بن محمد الصولي، الشأن الديني في تونس: الجذور والمالات، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، اسطنبول، تركيا، العدد 1، السنة 3، ربيع 2014، ص 103.

² - سهيل الحبيب، الثورة على دولة الاستقلال، وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الإيديولوجي التونسي المعاصر: جذور الدولة في المسار الانتقالي الحالي، مجلة عمران، نشر المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، قطر، العدد 6، خريف 2013، ص 2-3، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/file/Get/29f48402-aa77-42c8-b53e-5ae3fbba7cf0.pdf>

³ - علي بن محمد الصولي، مرجع سابق، ص 104.

- حل كل الأوقاف والأحباش الشرعية الموقوفة.
- إصدار قانون بحظر الحلقات القرآنية.¹
- ب- مجلة الأحوال الشخصية وتحديث التعليم: كانت للمرأة وضعاً خاصاً بالنسبة لبورقية، حيث أصدر مجلة للأحوال الشخصية في سنة 1956، قرر بموجبها مجموعة من الإجراءات لصالحها، اعتبرت وضعاً متقدماً بالنسبة لمثيلاتها في البلدان العربية،² ومن أبرز قراراته:
 - اعتبار تعدد الزوجات ممنوعاً قانوناً، والذي صدر سنة بعد الاستقلال في 1957.
 - سن قانون في 1958 يجيز التبني وهو ما يخالف الأحكام الإسلامية.
 - أعطى الحق للرجل كما المرأة في طلب الطلاق بالمساواة.
 - تحديد سن الزواج بـ 17 سنة وإقرار حق الإجهاض.³
- ومن جانب آخر كان للتعليم أهمية في مشروعه، فقد سن بورقية قانون لإصلاح التعليم صدر سنة 1959 وقد حدد أهدافه الأساسية في إنشاء مدرسة عصرية جديدة ومجانية في متناول الجميع، كمدخل لتحديث الثقافة وتكوين جيل متعلم. ومن خلاله أنشأ جامعات حديثة على النمط الغربي.⁴

2- معاداة الديمقراطية وتكريس السلطوية:

شهدت تجربة تحديث الدولة في تونس تعثراً في البعد السياسي، حيث عرفت الانفراد الكامل لبورقية بالحكم، فالمشروع التحديثي لبورقية أخذ كل القيم الاجتماعية والثقافية الغربية ما عدا القيم السياسية المبنية على الديمقراطية والحريات، حسب تعبير الدكتور عزمي بشارة في كتابه

¹ - راغب السرجاني، مرجع سابق، ص 18.

² - رنا العاشوري السعدي، التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر، مجلة المستقبل العربي، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 434، أبريل 2015، ص 7، على الرابط:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_434_rana_al3ashori_als3di.pdf

تم الاطلاع عليه في 12-11-2014.

³ - راغب السرجاني، مرجع سابق، ص 22-23.

⁴ - رنا العاشوري سعدي، مرجع سابق، ص 9-10.

"الثورة التونسية المجيدة"، وفي إطار هذا الأمر يحلل توجهات الحبيب بورقيبة في مسألة الحداثة والعلمانية والديمقراطية بقوله انه "مارس القيم الفرنسية الحداثيّة بفهم تسلطي للعلمانية، فأسقط من خلالها مسألة الديمقراطية لصالح مفهوم ضيق للحداثة"¹، ويمكن بيان ذلك من خلال ما يلي:

- في سنة 1963 اعتمد بورقيبة نظام الحزب الواحد بقيادة الحزب الحر الدستوري بعد محاولة انقلابية فاشلة ضده.

- انتهاج سياسة اقتصادية اشتراكية ما أدى إلى تعزيز قبضة السلطة على البلاد.
- تكريس نظرية الحزب/الدولة بجعل الوالي هو المسؤول الأول عن الحزب في ولايته.
- في 1975 تم تعديل الدستور لضمان مبدأ الرئاسة مدى الحياة.
- تمكين الوزير الأول من الخلافة الآلية لرئيس الجمهوري فيما تبقى من المدة النيابية واستبعاد أي دور للسلطة التشريعية بعدما كانت من صلاحياتها بموجب الدستور.²

3- إقصاء القوى المضادة:

في إطار تكريس النمط السلطوي كفسفة حكم بالنسبة لبورقيبة قائمة على التحكم في المجتمع وفق علاقة سلطوية، برزت مجموعة من الحركات السياسية ذو توجهات إيديولوجية مختلفة عارضت وتصارعت مع نظام بورقيبة، خاصة الحركة اليوسفية وبعدها حركة الاتجاه الإسلامي.

أ- الصراع مع الحركة اليوسفية: يدخل هذا الأمر في إطار الصراع حول الخيارات الأساسية للدولة التونسية لاستكمال بناء مشروعها للدولة الحديثة بعد الاستعمار الذي تطرقنا إليه سابقاً، فبعد توقيع وثيقة الاستقلال الداخلي مع المستعمر الفرنسي في 1955/06/03، تفجر صراع دموي بين جناحين في الحزب الدستوري الحر والذي قاد الحركة الوطنية التونسية:

- جناح ذو توجه علماني تغريبي بقيادة بورقيبة يؤيد فكرة المرحلية، أي من الاستقلال الداخلي إلى الاستقلال الكامل عن الاستعمار الفرنسي.

¹ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 55.

² - عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتداعيات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2012، ص234.

• جناح آخر ذو توجه عروبي- إسلامي بقيادة أمين عام الحزب "صالح بن يوسف" فسميت الحركة باسمه "اليوسفية"، وكان يرى وجوب استكمال العمل المسلح حتى ترسخ فرنسا لشرط الانسحاب الكامل.

امتد الصراع لمدة 6 أشهر وحسمه في النهاية بورقيبة لصالحه، ما مكنه من تصفية معارضيه والهيمنة على الدولة ومعالج بناء مشروعها السياسي والثقافي والاقتصادي وفق نظرة متأصلة في النموذج الحداثي الغربي.¹

ب- إقصاء الإسلاميين: بعد أكثر من 20 سنة من الاستقلال، ظهرت حركة الاتجاه الإسلامي التي تشكلت في بداياتها كحركة دعوية أسسها كل من راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو،² من خلال برنامج يحاول التكيف مع التنظيم المعاصر للحياة السياسية وفق نظرة إسلامية، والتي كانت تنتظر لدولة بورقيبة من منظور الامتداد للمشروع الاستعماري والتيار التغريبي وسلخ المجتمع من هويته الحقيقية، وهو ما أدى ببورقيبة إلى قمع وإقصاء قادتها واعتقالهم في السجون³ انطلاقاً من فكرة إقصاء الظاهرة الدينية في المجتمع المتعارضة مع المشروع المتصور للدولة التونسية القائم. ومن ثم يمكن القول إن مشروع بورقيبة في بناء الدولة تركز أكثر في محاولته الجاهدة في إعادة تعريف الشخصية التونسية ومنظومته القيمية المجتمعية في إطار أفقي، من خلال التغيير الجذري لمنظومة الأحوال الشخصية مثلاً، دون الاقتراب من المستوى العمودي، أي إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال تغيير آليات عمل النظام السياسي وتفعيل قدرة المواطن التونسي على المشاركة الديمقراطية والتخلص من شخصنة السلطة.

ثانياً: رئاسة بن علي وترسيخ السلطوية:

¹ - سهيل الحبيب، مرجع سابق، ص 4.

² - كان راشد الغنوشي أستاذاً للفلسفة وعبد الفتاح مورو عمل كمحامي.

³ - أنور الجمعاوي، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، العدد 4، المجلد 1، ربيع 2013، ص 159.

بعد مرض بورقيبة واستخلافه "الآلي" من طرف رئيس وزرائه زين العابدين بن علي سنة 1987 فيما يسمى بالانقلاب الطبي في تونس،¹ بدأ الجيل الثاني من النخب التونسية والذي نشأ في إطار النظام السلطوي لبورقيبة في قيادة الدولة بإستراتيجية مغايرة لسلفه، وإنّ اتفقا في الاتجاه السلطوي لنظام الحكم. فقد انطلق بن علي في الارتكاز على مصادر شرعية جديدة تختلف عن الشرعية الثورية التي استند إليها بورقيبة، نظرا للفارق الجيلي بينهما، ووجدها في إطار "الشرعية الدستورية" من خلال عملية إصلاح سياسي متحكم فيها أي "ديمقراطية هجينة"، ويمكن إبراز آليات عمل النظام السلطوي التونسي في عهد بن علي وفق ما يلي:

1- السلطوية في إطار الشرعية الدستورية:

بمجيء بن علي إلى الحكم أعلن في خطابه الأول للأمة عن عزمه على إنقاذ تونس من الانهيار السياسي والاقتصادي الذي ورثه عن سلفه الحبيب بورقيبة، من خلال وضع برنامج يسمح للدولة بالانفتاح على المجتمع، فأصدر مجموعة من القرارات الإصلاحية تضمنت ما يلي:

- إصدار عفو عام سنة 1988 عن آلاف المساجين التونسيين.
- إلغاء محكمة أمن الدولة.
- استحداث المجلس الدستوري ليتولى مراقبة دستورية القوانين.
- إلغاء مبدأ الرئيس مدى الحياة.
- ارتفاع عدد الأحزاب المعارضة المعترف بها إلى 6 أحزاب.
- إجراء انتخابات ومشاركة حركة النهضة فيها - الاتجاه الإسلامي سابقا - ودخول المعارضة لأول مرة إلى البرلمان.²

لكن بمرور الوقت كانت هذه الإجراءات تمهيدا لبناء نظام سياسي "هجين" أخذ بالأسلوب السلطوي ذو الواجهة الديمقراطية الشكلية، حيث كرس بن علي نظام رئاسيا سلطويا من خلال:

¹ - لطفي طرشونة، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير، في (مجموعة مؤلفين)، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، 1ط، 2012، ص 47-52 .

² - المرجع السابق نفسه، ص 47-52.

- تحكم السلطة التنفيذية المتمثلة في شخصه في القرار في تونس.
 - الدور الشكلي للمعارضة في البرلمان نتيجة تحكم الحزب الدستوري في نتائج الانتخابات.
 - تعديل المادة المتعلقة بتحديد العهديات لتمكين بن علي من الترشح لعدة مرات.
- هذه المسائل جعلت بن علي يؤسس لحكم "رئيس مدى الحياة" وانقلابا على وعوده الإصلاحية في بداية حكمه.¹

2- القمع السياسي:

- يعتبر الكثير من الدارسين للشأن التونسي أن نظام بن علي نجح في أن يعدل "بظلمه" بين جميع النخب التونسية المعارضة² طوال فترة حكمه، بغض النظر عن توجهاتها، ولكن كانت حركة النهضة ذو التوجه الإسلامي الأكثر تعرضا للقمع، حيث استمر نظام بن علي في نفس سياسة بورقيبة في قمع الظاهرة الدينية في المجتمع ومحاولة كبح انتشارها خاصة مع التحولات التي ميزت العالم بسقوط الاتحاد السوفياتي واستعماله هذه الورقة لتخويف المجتمع من "الخطر الإسلامي" للحفاظ على قدرة نظامه على البقاء في السلطة، فحركة الاتجاه الإسلامي والتي غيرت اسمها إلى "حركة النهضة" عام 1989، وان استفادت من الانفتاح المؤقت للنظام السياسي في بداية عهد بن علي، إلا أنه سرعان ما شن عليها حملة قمع واسعة فقد:
- وصل عدد السجناء من أعضائها والمتعاطفين معها نحو ثلاثين ألفا.
 - قضت المحكمة العسكرية - أوت 1992 - على 256 قياديا وعضوا في الحركة بأحكام قاسية وصلت إلى السجن مدى الحياة.
 - لجأ عدد من قياداتها إلى الغرب واستقروا هناك سنوات طويلة كما حصل مع الغنوشي الذي طلب اللجوء السياسي في بريطانيا.³
- ما يمكن قوله من خلال تحليل الواقع التونسي:

¹ - رنا العاشوري، مرجع سابق، ص 23-25.

² - محمد سي بشير، نجاح التجربة الديمقراطية التونسية: أين الفارق؟، مرجع سابق، ص 75.

³ - أنور الجمعاوي، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة، مرجع سابق، ص 160.

- كلا من الجيل الأول بقيادة بورقيبة والجيل الثاني الممثل في زين العابدين بن علي استندا في مشروعاتهما لبناء الدولة والمجتمع على الفكر الغربي العلماني، ولكن غاب عنهما المشروع السياسي الديمقراطي، المحور الأساسي للفلسفة الغربية في الحكم،
- تكريس السلطوية ومراقبة المجتمع مثلّ الأداة الرئيسية لفرض مشروعاتهما في غياب أي دور للمجتمع ونخبه في المشاركة من خلال المنع التام لدوران النخب وبروز معالم قيادة جديدة،
- وفر السياق المحفزات الأساسية لاندلاع الانتفاضة ضد نظام بن علي، وقد كانت شعارات الحرية والكرامة المرفوعة تعبر في المخيال الجمعي التونسي عن تغير في توجهات المجتمع اتجاه النظام السياسي عمليا، من أجل إعادة تعديل العلاقة السلطوية، بعقد اجتماعي جديد.

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية-الاقتصادية التونسية.

يتطرق هذا المطلب إلى دور العامل السوسيو- اقتصادي في توفير المحفزات التي مكنت المجتمع التونسي من التعبير عن نفسه في إطار شعارات اجتماعية واقتصادية رفعت من خلالها مطالب العيش الكريم والعدالة الاجتماعية، وكانت دلالة انفجار هذه الانتفاضة من المناطق الداخلية أكبر دليل على ذلك، ومن ثم سنحاول أن نبين كيف أدى النموذج الاقتصادي والاجتماعي التونسي إلى انفجار مجتمعي غاب لسنوات عديدة عن المشهد التونسي.

أولاً: البنية الاقتصادية التونسية:

1- هيكلية الاقتصاد التونسي:

ترتبط الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للوضع الذي سبق التحول السياسي في تونس ارتباطاً وثيقاً بثلاث مراحل مرّ عليها الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال إلى غاية 2010 وهي:

أ- **المرحلة الأولى:** امتدت من الاستقلال إلى غاية سنة 1970، وتميزت بإرساء قواعد النظام الاشتراكي وتعزيز دور الدولة في التنمية مع انفتاح على الخارج.

ب- **المرحلة الثانية:** امتدت من 1970 إلى غاية نهاية عهد بورقيبة وشهدت المرحلة انفتاحاً اقتصادياً عرفت اختلالاً بين الجهات وعدد من الاحتجاجات الشعبية أهمها ثورة الخبز عام 1983.

ج- المرحلة الثالثة: مرحلة بن علي الممتدة من 1987 إلى جانفي 2011، والذي جاء ببرنامج اقتصادي يستند إلى آليات اقتصاد السوق¹ من خلال:

- تحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية.
- تطوير القطاع البنكي والمصرفي لتحفيز واستقطاب الاستثمار.
- دمج اقتصاد تونس في الاقتصاد العالمي بانخراطها في الشراكة لمتوسطة ومنظمة التجارة² وفي نفس الإطار تمكن الاقتصاد التونسي من خلال هذه المراحل من بناء هيكل يرتكز على قطاعين رئيسيين مثلاً أعمدة الارتكاز بالنسبة إليه، يشير إليهما الدكتور محمد سي بشير في مقاله حول التجربة الديمقراطية التونسية، وهما :

• **القطاع السياحي:** حيث يعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة، فتونس صنفت من بين أفضل الوجهات السياحية خاصة في المنطقة المتوسطية.

• **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال بناء شبكة صناعية وخدمائية أكدت على تفوق النموذج التونسي في تكوين اليد العاملة خصوصاً النسيج، مما يسهل عملية استقطاب الاستثمارات الخارجية.³

كان لهذين القطاعين الدور الرئيسي في بناء صورة نمطية عن الاقتصاد التونسي، من خلال قدرته على بناء نموذج اقتصادي ايجابي في سياق إقليمي يتميز بسيطرة فكرة اقتصاد الريع وبالخصوص جيرانها في الجزائر وليبيا.

2- تطور الاقتصاد التونسي:

تبعاً لهذه الديناميكية، حقق الاقتصاد التونسي مجموعة من الأرقام الاقتصادية أعطت صورة نمطية على نجاح التجربة الاقتصادية في تونس من خلال:

¹ - وليد حقوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية-الاجتماعية، في (مجموعة مؤلفين)، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، ط1، 2012، ص88-89.

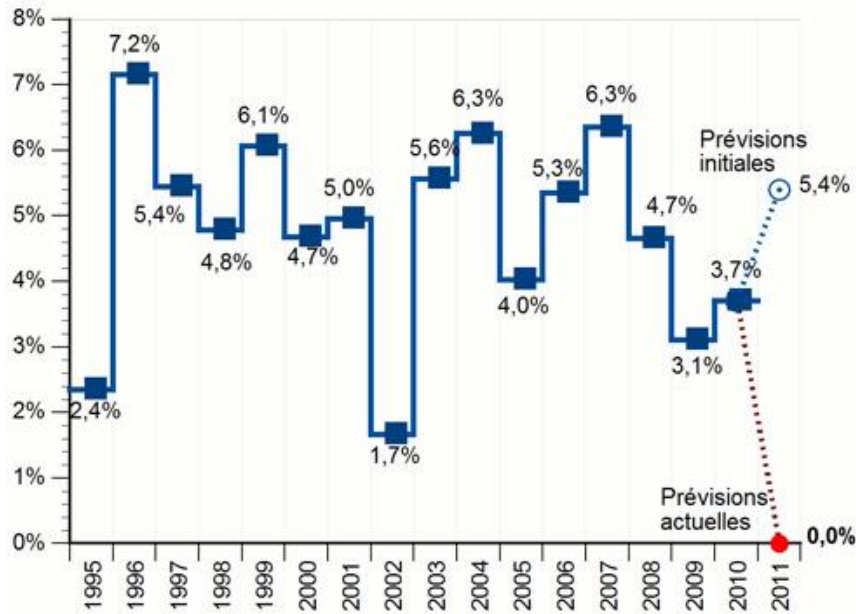
² - عائشة التايب، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية، في (مجموعة مؤلفين)، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، ط1، 2012 ص 58-59.

³ - محمد سي بشير، نجاح التجربة الديمقراطية التونسية: أين الفارق؟، مرجع سابق، ص 74.

- تحقيق نسبة نمو حقيقية قدرت بـ 3.8 بالمائة سنة 2010.
- انخفاض الدين العام إلى 40 بالمائة من الناتج الوطني الخام.
- تراجع معدل العجز في الميزانية إلى 1.3 بالمائة من الناتج الوطني الخام.
- الاستفادة من إعانات اق تقدر بـ 100 مليون دولار سنويا في إطار الشراكة المتوسطية.
- الاستثمارات الغربية خاصة في قطاع السياحي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

و يوضح المنحنى التالي معدلات النمو التونسية المسجلة بين فترتي 1995 و 2011.

الشكل (2): منحنى بياني يظهر تطور نسبة النمو في تونس 1995-2011²



ولكن رغم النجاح الاقتصادي التي تمثله هذه الأرقام، يخفي الواقع التونسي جملة من السلبيات كانت سببا لتذمر شعبي من خلال الأزمات والصعوبات الاجتماعية والتي لم يتمكن

¹ - المرجع نفسه، ص 74

³ - Hafedh Zaafrane , **Les défis économiques et sociaux de la démocratie naissante en Tunisie, quel rôle pour l'Union européenne ?**, p 5, sur le site:

http://www.iss.europa.eu/uploads/media/Document_de_travail_par_Hafedh_Zaafrane.pdf,

النظام التونسي من إخفائها على الرغم من "إشادة المؤسسات الدولية" بالنموذج التونسي الاقتصادي، ومن أهم هذه السلبيات:

- سيطرة فئة قليلة على مفاصل الاقتصاد المنتفعة من النظام السياسي.
- التخصص الشديد في قطاعات ذات موارد قليلة و فائدة في تحويل المعارف والتكنولوجيا.
- تبعية النموذج التونسي نحو سوق واحد وهي الاتحاد الأوروبي، ومن ثم التأثير بالأزمات المصاحبة له، وهنا نتحدث بالخصوص عن الأزمة العالمية التي كانت لها آثار سلبية على قطاعي السياحة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.¹

ثانيا: البنية الاجتماعية التونسية:

عند الحديث عن تونس يمكن الإشارة إلى عاملين ساهما في إبراز محددات البلد،

- العامل الأول: معدلات النمو الاقتصادي مثلما تحدثنا عنه سابقا.
- العامل الثاني: قدرة الدولة على تعميم التعليم وتطويره ليصبح المجتمع التونسي من أكثر المجتمعات العربية تصنيفا في مستوى جودة التعليم، وهذا ما ساهم في "تنمية العقل النقدي الإدراكي"² حسب تعبير الكاتب مصطفى الفيلاي.

ولكن اجتماع هذين العاملين لم يمكن من تحقيق مستويات جيدة في الشغل والفقر، ويفسره الأستاذ محمد سي بشير بأحد المظاهر السلبية في النموذج التونسي الذي حقق "التمية دون الوصول إلى التطور"، نظرا للتفاوت التنموي بين الجهات، ما جعل تونس تسير بسرعتين الأولى باتجاه التمية في مناطق معينة، والثاني بسرعة التهميش والفقر في مناطق أخرى،³ وهذا ما سنحاول توضيحه أكثر من خلال الإشارة إلى مواضيع البطالة والفقر والتفاوت الجهوي كمدخل رئيسي لمؤشرات الانتفاضة على النظام وتغييره.

1- البطالة في تونس:

¹ - محمد سي بشير، نجاح التجربة الديمقراطية التونسية: أين الفارق؟، مرجع سابق. ص 76

² - مصطفى الفيلاي، مرجع سابق، ص 311.

³ - محمد سي بشير، نجاح التجربة الديمقراطية التونسية: أين الفارق؟ مرجع سابق. ص 77.

سجل الإحصاء التونسي حول السكان والتشغيل عام 2007 أرقاما مرتفعة بالنسبة للبطالين كمايلي:

- قدرت نسبة العاطلين عن العمل ب14.7 بالمائة أي 522.4 ألف عاطل مقارنة ب410 ألف في سنة 1994 وتمثل النسبة التطورية للبطالة بين 2004 و2000 نسبة 2.3 بالمائة.¹
- تمثل فئة حاملي الشهادات العليا الفئة الأكثر تضررا من هذه الظاهرة حيث بلغوا 127.7 ألف عاطل الفترة من 2007-2008 مقارنة ب 102.3 بالمائة سنة 2007²

ويوضح الجدول التالي نسب العاطلين عن العمل في تونس وفق المستويات التعليمية.

الشكل (3): جدول يوضح نسب العاطلين عن العمل وفق المستويات التعليمية ف 1994-2007.³

المستوى التعليمي	نسبة البطالة سنة 1994	نسبة البطالة سنة 2007
ذوي المستوى التعليمي المحدود	25 بالمئة	2 بالمائة
ذوي المستوى التعليمي الثانوي	24 بالمائة	40 بالمائة
ذوي المستوي التعليمي العالي	02 بالمائة	20 بالمائة

ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول أن نسب النمو التي حققها الاقتصاد التونسي لم تكن كافية لامتصاص المعدلات العالية لخريجي الجامعات وهو ما مثل أحد النماذج السلبية للنموذج الاقتصادي التونسي. أما توزيع البطالة وفق التقسيم المناطقي فيمكن أن توضحه الخريطة التالية:

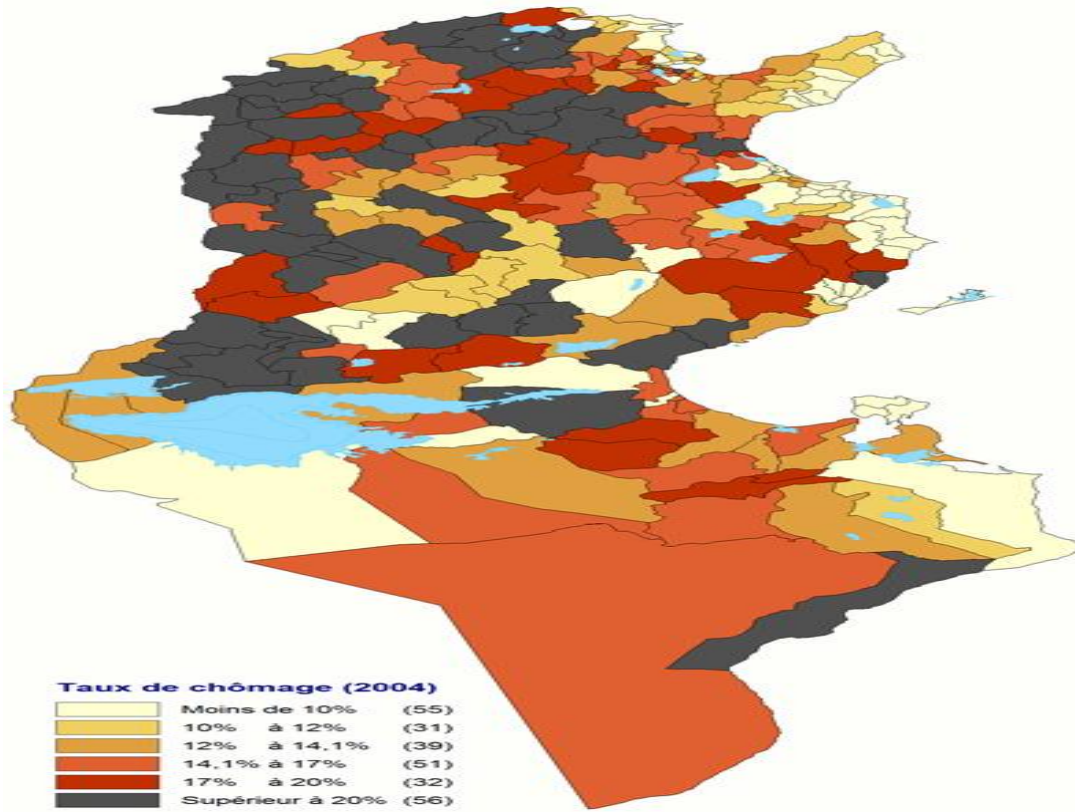
الشكل (4): خريطة تمثل نسبة البطالة حسب المناطق التونسية سنة 2004⁴

¹ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 178- 181

² - المرجع نفسه، ص 185.

³ - Hafedh Zaafrane ,opcit , p2.

⁴ - ibid, p2.



تؤكد هذه الخريطة على الاختلال الجهوي في توزيع البطالة في تونس، وارتكازها في المناطق الداخلية وعلى الحدود مع الجزائر، والتناقص المسجل في المناطق الساحلية وهو ما يعبر فعلا عن أزمة تفاوت تنموي و جهوي في البلاد التونسية.

2- الفقر والتفاوت الجهوي في تونس:

أكدت الإحصاءات الرسمية على تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة التونسية من خلال نشر الكثير من الأرقام الدالة على ذلك ومن بينها مثلا:

- تضاعف الدخل الفردي التونسي من 960 دينار سنة 1986 إلى 4000 دينار سنة 2006 وهو ما يمثل تطور ملحوظ في القدرة الشرائية.
- تراجع مظاهر الفقر من 7.7 بالمائة سنة 1986 إلى غاية 3.8 بالمائة سنة 2007.
- توسع دائرة الطبقة الوسطى إلى غاية 80 بالمائة سنة 2007 في المجتمع التونسي.
- ارتفاع آمل الحياة إلى 74 سنة عام 2007.¹

¹ - عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 199-200

هذه الأرقام وإن دعمتها بعض التقارير الدولية مثل تقرير التنمية البشرية 2010 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي "صنف تونس من بين الدول السبعة والتي حققت التقدم الأسرع في دليل التنمية البشرية بين فترتي 1980-2010"¹، فقد شكل الواقع الاجتماعي من خلال انتشار البطالة والتفاوت الجهوي التونسي الجانب السلبي في المشهد التونسي بالرغم من الإشادة الدولية، فبعد رحيل الرئيس بن علي كشفت السلطات المؤقتة أن نسبة الفقر في تونس تمثل 24.7 بالمائة² أي أضعاف النسب الرسمية المعلنة في عهد النظام السابق، وهو ما يعطي استنتاجا واضحا بكون الأرقام الحقيقية لم يكن يعلن عنها من أجل ابقاء الصورة النمطية عن نجاح التجربة التونسية.

ويوضح الجدول التالي نسب الفقر المسجلة في البلاد التونسية.

الشكل (5): جدول يوضح نسب الفقر في تونس سنة 2000³

المنطقة	نسبة الفقر (بالمائة)	نسبة البطالة (بالمائة)
الجنوب الغربي	12.1	21.1
الشمال الغربي	9.3	21.1
الوسط الغربي	7.7	17.9
الجنوب الشرقي	7.1	14.7
الشمال الشرقي	4.6	14
الوسط الشرقي	3.6	12.8
العاصمة و ضواحيها	2.9	15.9
النسبة الكلية	5.6	15.8

¹ - وليد حدوق، مرجع سابق، ص 93.

² - عزمي بشارة، المرجع السابق نفسه، ص 201-202.

³ - نفس المرجع، ص 202.

وفي نفس الإطار مثلت طريقة توزيع التنمية في تونس شاهداً آخر على سلبية النموذج التونسي من خلال:

- انفراد الولايات الساحلية بمسؤولية اتخاذ القرار فالأرقام تشير مثلاً إلى أن من إجمالي 137 وزيراً استعان بهم بورقيبة: الولايات الساحلية 112 وزيراً، الولايات الغربية 25 وزيراً، منطقة سيدي بوزيد ولا وزيراً.

- استفادة المناطق الساحلية من إمكانيات أكبر في المجال التنموي من المناطق الداخلية والجنوبية الأخرى، وهو ما أدى إلى فجوة اجتماعية وجاهوية حقيقية، فمثلاً: حجم الاستثمارات المنجزة على مدى خمسين عاماً يتوزع نسبة 80 بالمائة لفائدة الولايات الساحلية و20 بالمائة فقط للولايات الجنوبية.¹

ومن ثم يمكن الاستنتاج أن النموذج الاقتصادي والاجتماعي التونسي اعتمد على فكرة التنمية السلطوية، فالنظام التونسي لطالما حاول تقديم نموذج لتسويق الصورة الإيجابية على قدرته في إدارة البلاد وفرض الاستقرار السياسي، ولكن في غياب التقدم الحقيقي الضامن لتساوي المجتمع في الفرص والحصول على العيش الكريم.

هذا التفاوت يعطي للمناطق الداخلية حضوراً أكبر في انطلاق الحركات الاحتجاجية مثل ثورة الخبز في 1984 وكذا أحداث ديسمبر 2010 والتي مهدت لسقوط نظام بن علي.

المطلب الثالث: متغيرات البنية الخارجية

كانت السياسة الخارجية التونسية في عهد بورقيبة تتجه نحو العالم الغربي مترافقة في ذلك مع منظومته القيمية وتصورات الحضارية، وبالأخص الحفاظ على علاقات متميزة مع فرنسا، في حين كانت معظم دول العالم الثالث تتجه نحو المعسكر الشرقي،² من خلال هذا الأمر تشكلت محددات سياستها الخارجية من خلال:

- قدرة الدولة على البعد من الصراعات وإثارة الأزمات والحفاظ بحيادها قدر الإمكان.

¹ - مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص 33

² - غول حمزة، مرجع سابق، ص 91.

- زيادة التواصل مع الدول الأوروبية بما ينعكس عليها بقدرات اقتصادية ودعم سياسي.
- بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار.

أولاً: انعكاسات الصورة النمطية للدولة التونسية لدى القوى الدولية:

- عرفت تونس منذ الاستقلال في سياستها الخارجية مع بورقيبة إبراز بعدين أساسيين:
- الدولة الحداثيّة ذات المشروع الثقافي وفق النمط الغربي.
 - الانفتاح الاقتصادي والذي بدأ منذ سبعينيات القرن الماضي والتي استفادت منه أوروبا في الاستثمار والمزايا المختلفة خاصة في مجالي السياحة والصناعات المتوسطة.
- كل هذا بالرغم من الممارسات التسلطية التي كان يمارسها النظام التونسي وتقييده للحريات السياسية، فتونس تلقت على الدوام خصوصاً في عهد بن علي الإشادة من طرف المؤسسات الأوروبية، فقد تحصلت على مكانة مهمة في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي فكانت:
- أول دولة توقع اتفاق للتجارة الحرة مع الطرف الأوروبي ضمن دول جنوب المتوسط.
 - وصل الأمر إلى تسميتها " بالمعجزة الاقتصادية " من طرف جاك شيراك في عام 1992 وتبعه في ذلك الكثير من الدول والوكالات الغربية.¹
 - تطور التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي بشكل كبير مثلما يوضحه الشكل التالي:
 - وصفها بالدولة المعتدلة" من خلال سلوكها الخارجي خاصة في موقفها بخصوص الصراع مع الكيان الصهيوني والانفتاح التونسي في هذا الأمر والذي تجلّى مثلاً في دعوة الرئيس التونسي لرئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق لزيارة تونس عام 2005.

ثانياً: تونس التحالفات الدولية:

ركز بن علي في تسويقه لصورة تونس الخارجية على فكرة الخطر الإسلامي والذي يهدد الدولة التونسية الحديثة، فقد اتخذ هذه القضية جوهر تحركه الخارجي خصوصاً لدى القوى الكبرى وأهمها الولايات المتحدة،² جرى التعامل الأمريكي مع تونس بوصفها " حليف " ومع انتقال الولايات المتحدة

¹ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 206

² - غول حمزة، مرجع سابق، ص 91

الأمريكية إلى وضع مشروع "مكافحة الإرهاب" خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، واستغلالا لمجموعة من الأوراق أهمها:

- حربه القمعية ضد الإسلاميين.
- الأحداث الإرهابية التي شملت بعض المراكز السياحية واليهودية في تونس عام 2004 في جربة التونسية.¹

استعمل بن علي هذه المواضيع ليشكل ورقة ضغط بالنسبة للعامل الخارجي والأمريكي بالخصوص من أجل تطوير التنسيق معه والحصول على المشروعية الدولية للتغاضي عن انتهاكات الحريات الأساسية في المجتمع إضافة إلى تخويف المجتمع بهذه الورقة لمنعه من المطالبة بحقوق وحريات جديدة.

تمثل هذه الطريقة في التعامل مع البنية الدولية بما يمكن تسميتها بالسلطوية البراغماتية، وإن كانت البراغماتية جوهر السياسة الخارجية، فالباحث يقصد بالخصوص شخصنة التوجهات نحو البنية الدولية كمصدر أساسي في شرعية الحفاظ على كيان واستمرارية النظام وهذا على حساب قضايا المجتمع الوطنية والحضارية.

خلاصة البحث الأول:

كرس أداء وتوجهات النظام السياسي التونسي في فترتي بورقيبة وبن علي نمط علاقة بين الدولة والمجتمع يستند إلى تكريس السلطوية ومراقبة المجتمع عن طريق الأداة القمعية، وتغيبب المجتمع ونخبه في المشاركة في اتخاذ القرار، ولهذا السبب يمكن القول إن مصادر التحول السياسي في تونس نجدها في طبيعة النموذج التونسي السلطوي الذي ضخم من أجهزة الدولة على حساب المجتمع و يمكن استنتاج طبيعة النظام السياسي التونسي من خلال كونه:

- **سلطوية دستورية:** من خلال تفضيل بورقيبة تأسيس مشروعه في بناء الدولة وفق دستور مستند على الشرعية الثورية - وإن كان غير ديمقراطي - وعدم تقليد الكثير من الدول العربية في

¹ - عزمي بشارة، المرجع السابق نفسه، ص 209

تلك الفترة من خلال العمل بفكرة المجلس الثوري هنا ما يفسر قدرة المجتمع على تسهيل التحول السياسي السلمي بوجود التقاليد الدستورية.

• **سلطوية تحديثية:** مسار التحديث وإن كان حاول طمس البنية الإسلامية للمجتمع التونسي إلا أنه عزز مسار الاندماج في الحياة الحديثة تطوير التعليم ومن خلاله تطور المجتمع المدني واشتغاله في البيئة السلطوية.

• **التنمية السلطوية:** بالرغم من السلطوية التي مكثت على التونسيين إلا أن حالة الاستقرار السياسي الذي فرضته بالقمع والزبائنية أدت إلى تطور النمو الاقتصادي.

• **سلطوية قمعية:** بالرغم من التسلط والرقابة المستمرة على المجتمع لم تعرف تونس أزمت سياسية كبرى باستثناء ثورة الخبز 1983، حيث تم قمعها باستخدام العنف وتم التحكم فيهما.

• **سلطوية براغماتية:** حظيت تونس بمكانة لدى القوى الكبرى بفضل سياسة خارجية أديرت بحذر وارتهان للبنية الخارجية من خلال أهمية المحدد الخارجي في بقاء النظام وديناميكية الاقتصاد عن طريق السياحة والاستثمارات الخارجية.

المبحث الثاني: خيارات الفاعلين للانتقال الديمقراطي في تونس.

في بادئ ذي بدء يمكن الإشارة إلى أن التحول السياسي في تونس مثل مفاجأة لدى الكثير من الدوائر الأكاديمية، نظرا لطريقة تطور الحركة الاحتجاجية وبلوغها في رقم قياسي مطلب لم يكن يفكر فيه الكثير وهو إسقاط احد اعتي الأنظمة السلطوية قمعا، وسواء اتفق الباحثون أو اختلفوا في توصيف هذا المسار أو تسميته لكن يتفق الجميع على غياب الكاريزما أو قيادة ملهمة كانت لها رؤية إستراتيجية أو ايديولوجية واضحة.

يعتبر الحديث عن الانتقال الديمقراطي في وضع ما بعد انهيار مؤسسات النظام الديكتاتوري السابق وإلغاء العمل بالدستور والمؤسسات السياسية المستندة إليه، أمرا مهما خصوصا بعد دخول البلاد في إطار مسار انتقالي يتسم بالكثير من الغموض وبالخصوص حول الإشكاليات الأساسية المتمحورة في:

• ملامح النظام السياسي الجديد للبلاد.

- طبيعة و مضمون الدستور الجديد.
- طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي ستتحمل مسؤولية قيادة البلاد في المرحلة الانتقالية

المطلب الأول: الفاعلين واتجاهاتهم في المرحلة الانتقالية.

دخل المجتمع التونسي في مخاض التشكل من جديد، بعد عقود من صورة الزعيم الملهم الذي يتحكم في كل مفاصل الدولة والحكم مانعا بذلك دوران النخب الطبيعي، ومن ثم فالانفتاح السياسي بعد سقوط نظام بن علي أدى إلى تشكيل خريطة جديدة انخرطت فيها كل مكونات المجتمع التونسي بتعدد مرجعياتها وخلفياتها، هذا الأمر يحيلنا إلى استكشاف الخريطة السياسية المنبثقة عن مرحلة ما بعد التحول السياسي واتجاهاتها والتي لعبت دورا أساسيا في وضع تونس في مسار الانتقال الديمقراطي، ويمكن تبيان ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: القوى السياسية:

بعد سقوط نظام بن علي، أنتجت الفترة الانتقالية في بدايتها:

- أكثر من 160 تشكيلا سياسيا وفق اتجاهات إيديولوجية مختلفة.
- تقارب غالبية التشكيلات من حيث البرامج والشعارات وحتى الأسماء.

فقد ضمت الخارطة الحزبية في تونس مجموعة من الأحزاب ذات التوجهات الإيديولوجية المختلفة والتي كانت قبل 14 جانفي، أو ظهرت بعده. ويمكن تقسيم أهم هذه الأحزاب إلى ما يلي:

أ- انهيار حزب النظام السابق: على رأسها التجمع الدستوري الحاكم سابقا الذي تم حله مباشرة بعد هروب بن علي.

ب- الأحزاب المعترف بها سابقا: مثل الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد والتكتل من اجل العمل والحريات.

ج- الأحزاب المقصاة سابقا: وأهمها حركة النهضة وكذا حزب العمال الشيوعي وكذا المؤتمر من اجل الجمهورية بقيادة منصف المرزوقي.

د-أحزاب جديدة تم اعتمادها واستفادتها من فتح المجال للحريات السياسية والمدنية.¹ انطلاقاً من ظروف المرحلة الانتقالية في تونس والأولويات السياسية للأحزاب استقر المشهد الحزبي التونسي على تحالفات مثلت الفاعل الأساسي في توجيه المسار الانتقال التونسي بعد 2011 وهي:

أ-الترويكا: التحالف الذي ضم أحزاب كل من حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، وقع بين الأطراف الثلاثة بعيد انتخابات 2011، وبموجبه تم تشكيل أول حكومة شرعية مؤقتة في البلاد بالرغم من الاختلاف في المرجعيات الإيديولوجية.

ب-حزب نداء تونس: وهي جبهة واسعة، تضم مجموعة من القوى القومية واليسارية والليبرالية برئاسة أحد المسؤولين في عهد بورقيبة، ورئيس الحكومة الانتقالية الأولى، الباجي قايد السبسي. ويتطلع أساساً إلى إعادة إحياء النهج البورقيبي.

ج- الجبهة الشعبية: ذي التوجه اليساري حيث تضم اثني عشر حزباً، أهمها حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، الذي كان يقوده السياسي التونسي المغتال شكري بلعيد، إضافة إلى حزب العمال الشيوعي بقيادة حمة الهمامي أما باقي أحزاب الجبهة، وإن كانت تؤكد انتماءها لليسار إلا أنها في معظمها إما قومية أو ناصرية أو ليبرالية.²

يستنتج الباحث من خلال هذه الخريطة الحزبية مايلي :

- التيارات الحزبية في تونس لا تتعدى كونها تقسيمات إيديولوجية معروفة مسبقاً من خلال الارتكاز على الخلفيات الفكرية لقادتها أو خطاباتهم.

¹ - صلاح الدين الجورشي، تونس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية و الكرامة، في (مجموعة مؤلفين)، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، ط1، 2012، ص 256 258

² - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة سياسيات عربية، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 06، يناير 2014. على الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/256c6afb-ca8c-49ff-91f0-4a19cfcf1fcb.pdf>

- لا يبتعد عن التصنيف العلماني/ الإسلامي والذي لطالما لعب الدور الأساسي في تكوين التركيبة المجتمعية في تونس منذ سيطرة بورقيبة على الحكم وبن علي بعد ذلك.
- هذا التصنيف لا يمكن اعتباره تصنيفا جامدا لا يأخذ باحتمالات التوافق بين التيارات المختلفة إيديولوجيا.

ثانيا- المجتمع المدني:

شكل المجتمع المدني دورا مهما في المسار الانتقالي التونسي ومن أهم منظماته الفاعلة:

1- الاتحاد العام التونسي للشغل:

يعتبر الاتحاد منظمة نقابية معروفة في المشهد التونسي، فنضاله ضد الاحتلال الفرنسي والحصول على الاستقلال أكسبه دور مؤثرا في المشهد السياسي التونسي ما بعد الاستقلال.¹ من خلال تصعيد الاحتجاجات المستمرة في زمن السلطوية، وكان لقواعده الدور المحوري في دعم التحول السياسي في تونس ضد نظام زين العابدين بن علي وخلع مثلما ذكرنا سابقا، في المرحلة الانتقالية لعب الاتحاد دورا سياسيا واضحا من خلال أمرين

- الأمر الأول: الحفاظ على حركية القوى العمالية في سبيل التمكين للمشروع الاجتماعي،
- الأمر الثاني: المشاركة في تفاعلات المرحلة من خلال المشاركة في توجيه القاطرة الوطنية نحو محطة التوافق السياسي في القضايا والملفات الكبرى المطروحة استنادا إلى القاعدة المجتمعية التي يتوفر عليها².

2- القاعدة النسائية التونسية.

لعبت الحركة النسوية التونسية دورا هاما في انجاح التحول السياسي في تونس، بفعل المكانة التي تحظى بها في المجتمع التونسي والتي اعتبرت كما ذكرنا سابقا احسن من مثيلاتها في الدول

¹ عدنان المنصر، الاتحاد العام التونسي للشغل جدلية السياسي والاجتماعي، مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتداعيات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2012، ص 279-284.

² المعتصم بالله ابو العين، دور اتحاد الشغل في عملية التحول الديمقراطي في تونس، نشر مبادرة الاصلاح العربي، صدر في 2015/05/12، على الرابط:

<http://m.ahewar.org/s.asp?aid=464764&r=0&cid=0&u=&i=0&q> تم الاطلاع عليه في 2015/11/22،

العربية، ومن ثم أصبح نضالها في الفترة الانتقالية هو الحفاظ على مكتسباتها في ضوء التجاذبات الحاصلة في المرحلة الانتقالية، إلا أن الصعوبة تتمثل أساسا في التأقلم مع الوضع الجديد في مجتمع متعدد الاتجاهات الفكرية وستكون وانعكاساتها في الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية تتمخض عنها المرحلة الانتقالية.¹

الى جانب القوى السياسية يمكن الحديث عن الدور الاساسي للمجتمع المدني في المسار الانتقالي وهو ما سنختبره في أغوار هذا البحث، خصوصا في قيادة التوافق السياسي وامتصاص العنف المجتمعي مثلما رأينا ذلك في الكثير من التجارب العالمية سابقا والذي يحتمل أن يرافق العملية الانتقالية.

المطلب الثاني: الفاعلين وتنظيم المرحلة الانتقالية.

كانت المرحلة الانتقالية محل تجاذب بين الفاعلين انطلاقا من الاختلاف في مدى وشكل هذه المرحلة وطبيعة المسار الذي يجب أن يصل اليه المسار الانتقالي، وإن كانت الفكرة الديمقراطية هي الغالبة على توجهاتهم، وفي هذا السياق يمكن تقسيم المرحلة الانتقالية إلى ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** تمتد من 14 جانفي تاريخ مغادرة بن علي الحكم وإعلان شغور المنصب إلى غاية انتخاب المجلس التأسيسي.

- **المرحلة الثانية** تمتد من بداية عمل المجلس التأسيسي والى توقيع اتفاق الحوار الوطني.
- **المرحلة الثالثة** من توقيع اتفاق الحوار الوطني إلى غاية انتخاب رئيس الجمهورية.

أولا: المرحلة الانتقالية الأولى وإشكالية التوفيق بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية.

في أعقاب انهيار النظام السابق وجدت النخبة التونسية نفسها أمام تحد مؤسساتي في التأسيس وإدارة المرحلة الانتقالية، نظرا لـ:

¹-----، المرأة العربية والتحول الديمقراطي: التحديات وافاق تحقيق المساواة و المواطنة، نشر يوم

2011/10/23، من موقع: <http://www.jadaliyya.com/pages/index/2933/المرأة-العربية-والتحول-الديمقراطي-التحديات-وأفاق-ت>

تم الاطلاع عليه في 2015/11/22

• إشكالية تكييف دستور 1959 مع الأوضاع الجديدة كونه نتاج منظومة تسلطية لمدة أكثر من نصف قرن من الزمن.

• النصوص القانونية المرافقة مثل قانون الأحزاب والانتخابات والجمعيات لم تكن ترق إلى المعايير الأساسية للنظام الديمقراطي والذي يطمح التونسيون لتحقيقه.

لتجاوز هذه الإشكالات تم تأسيس مجموعة من المؤسسات الانتقالية لمراقبة المسار الانتقالي في بدايته لغاية القيام بانتخابات شرعية.

1- اللجنة العليا للإصلاح السياسي وإشكالية الشرعية الدستورية:

أعلن عن تأسيسها ثلاث أيام بعد رحيل بن علي في 17 جانفي 2011، وكانت مهمتها الرئيسية هو إعادة النظر في المنظومة القانونية كي تكون مطابقة للمعايير الديمقراطية ودولة القانون أي التأسيس للشرعية الدستورية¹

2- مجلس حماية الثورة وإشكالية الشرعية الثورية:

انطلاقاً من فكرة الشرعية الثورية، تم الاتفاق من خلال أحزاب وهيئات وجمعيات ونقابات على تشكيل "مجلس وطني لحماية الثورة"، وكان هدفها الأساسي مراقبة عمل الحكومة المؤقتة والمسار الانتقالي في تونس لتجنب الانحراف به بعيداً عن أهداف الانتقال الديمقراطي.²

وأمام ضغط الشارع بما سمي اعتصام القصبة²، أين رفعت فيه مطالب برحيل الحكومة الممتدة لنظام بن علي بقيادة محمد الغنوشي، وضرورة تأسيس مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد للبلاد في مكان دستور بورقيبة، وكان من المبادرين لهذا الاعتصام ناشطين يساريين وإسلاميين من حركة النهضة، وانتهى الاعتصام باستقالة الحكومة واتخاذ مجموعة من القرارات:

• تأسيس حكومة مؤقتة برئاسة الباجي قايد السبسي أول رئيس بالبرلمان عندما تولى بن علي السلطة في 1987، في ظل غياب قادة الأحزاب المعارضة بسبب القمع الذي مورس ضدهم من

¹ - الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 35، مؤرخ في فيفري 2011، يتعلّق بإحداث اللجنة العليا للإصلاح السياسي.

² - أسماء نويرة، صعوبات مسار التحول الديمقراطي في تونس، نشر مركز كارنغي لدراسات السلام الدولي، 30-03-2011، على الرابط: <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=43350> اطلع عليه في 2015/10/06.

طرف نظام بن علي.

• إجراء انتخابات جديدة لانتخاب مجلس تأسيسي يدير البلاد في المرحلة الانتقالية لمؤسسة الحياة السياسية وبناء الدستور.

• حل مجلس حماية الثورة واللجنة العليا للإصلاح السياسي وتحويلهما إلى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي¹.

هذه الخطوة مثلت ما يمكن تسميته نهاية الإشكال الذي برز حول من يملك شرعية إدارة المرحلة المقبلة بجمعها بين الشرعيتين الثورية والدستورية، وإن اختلفت الآراء في وصف مخرجاتها بين من يتحدث عن سقوط النظام القديم وبقاء المنظومة السابقة انطلاقاً من تسلم أحد وجوه نظام بن علي للسلطة، وآخرون يرونها طبيعية نظراً لافتقار النخب التونسية الجديدة للخبرة في تسيير أحد أصعب المراحل في التاريخ التونسي بسبب الفراغ المؤسساتي وحالة التعقيد والتخوف من انهيار البلاد.

3- الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي:

تقوم الهيئة "بالسهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي"²، جاءت الهيئة العليا لتأطير بداية المسار الانتقالي ولتكون:

• الهيكل الرئيسي لإدارة المرحلة الانتقالية من خلال انضمام ممثلين عن الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

• الإطار الأساسي لحوارات ونقاشات النخبة ومشاوراتها ومفاوضاتها، منذ تأسيسها في 18 فيفري 2011 وإلى غاية إنهاء مهامها في 13 أكتوبر 2011.

ومن بين أهم مهامها الناجحة إصدار الهيئة خلال الأشهر الثمانية من عملها، عدداً من المراسيم والقوانين لتنظيم الحياة السياسية والعامة كان من أبرزها مرسوم 18 أفريل 2011، والذي

¹ - خديجة محسن فنان، من الثورة إلى مشروع الديمقراطية: صعوبات المرحلة الانتقالية في تونس، في الكتاب السنوي

للبحر الأبيض المتوسط imed: المتوسطي 2012، نشر دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

² - الجمهورية التونسية، المرسوم 6 المؤرخ في 18 فيفري 2011، يتعلق بإنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

نشأت بمقتضاه اللجنة العليا المستقلة للانتخابات¹.

ومن خلاله يمكن الحديث عن نجاح النخب التونسية في التوفيق بين الشرعية الثورية والدستورية من خلال قدرتها على التكيف مع التغيرات البنيوية المصاحبة لإسقاط النظام السابق والاستفادة من الفرص التي وفرتها المنظومة السابقة، فيما يخص التأسيس والتقاليد الدستورية الموروثة.

ثانيا: المرحلة الانتقالية الثانية وبناء المؤسسات الشرعية المؤقتة:

شكل نجاح المرحلة الانتقالية الأولى بإيجاد الصيغة الملائمة للتوفيق بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، المدخل الرئيس في بلورة إستراتيجية لتنظيم المسار المتبقي، ألا وهي بناء أجل المؤسسات الانتقالية الشرعية من خلال الاحتكام إلى صندوق الاقتراع، وإن كان الأمر ضروري من

التأسيس الصحيح للمسار الانتقالي، إلا أن المسألة لن تكون باليسيرة في مجتمع يسوده انقسام إيديولوجي عميق تطرح فيه أسئلة كثيرة عن قدرة الثقافة السياسية التونسية على تقبل التعايش والتعدد الفكري في مجتمع لم يعرف منذ استقلاله إلا توجهها واحد في الترتيبات الاجتماعية أفقيا وفق علاقة كرست المنظومة القيمية العلمانية عن طريق القوانين المختلفة من جهة، وترتيبات عمودية كان السلطوية جوهر التواصل بين الدولة والمجتمع، ولهذا سيحاول الباحث تناول هذه الترتيبات المؤسسية من خلال مخرجات الانتخابات وقياس فعاليتها في بناء المؤسسات، كمدخل لقياس خيارات النخب وإبداعهم في رسم الإستراتيجية المناسبة لتأطير الخلافات الطبيعية الناتجة عن تفاعلات المرحلة الانتقالية.

1- الانتخابات وبناء المسار الانتقالي.

¹ - عبد الزدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، نشر مركز الجزيرة للدراسات، صدر يوم 14/02/2013 على الموقع:

، <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/2013241039595777.html>

تم الاطلاع عليه في 23-02-2015.

شكلت الانتخابات محورا أساسيا في التأسيس للعملية الانتقالية في تونس انطلاقا من قدرة النخب على استيعاب دورها في استكمال هذه المرحلة بمؤسسات تتمتع بالشرعية الشعبية:

أ- انتخابات المجلس التأسيسي 2011:

جرت انتخابات المجلس لتأسيسي في تونس في 2011/10/23 وشكل إجراء هذه الانتخابات نهاية المرحلة الانتقالية الأولى في المسار الانتقالي بعد انهيار نظام زين العابدين بن علي، والمكلفة أساسا ب:

- اختيار نخبة تونسية تشكل مجلسا تأسيسيا لإدارة المرحلة الانتقالية في البلاد .
- إقرار الدستور التونسي الجديد،
- تنظيم انتخابات مجلس النواب ورئيس الجمهورية فيما بعد للخروج نهائيا من الفترة المؤقتة للمؤسسات التي تنتج عنها لترسيخ العمل المؤسسي والديمقراطي في البلاد.¹
- جرت هذه الانتخابات في مناخ تميز بتطورات عديدة أثرت في التفاعلات بين النخب التونسية ومالات المسار الانتقالي من خلال:

- غياب حزب التجمع الدستوري الديمقراطي والذي تحكم في البلاد لمدة 5 عقود،
- فتح المجال أمام تعددية سياسية وإعلامية أفرزها التحول السياسي وكان لها تأثير في تأزم المناخ السياسي.
- كان المناخ السياسي في تونس قبل الانتخابات مليئا بالمناقشات التي تركزت أساسا على ثنائية "الإسلامي/العلماني" كخطاب سياسي انقسمت فيه الطبقة السياسية وامتد ذلك إلى المجتمع من خلال الاستقطاب السياسي والحرب الإعلامية والنفسية.
- ترقب دولي لاختبار مدى قابلية المسار التونسي للتأسيس لانتقال ديمقراطي حقيقي.
- ومن جهة أخرى أحصت الهيئة المستقلة للانتخابات عددا كبيرا من القوائم الانتخابية. وقد شاركت 5

¹ - عبد اللطيف الحناشي، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، والنتائج، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15 مارس 2012، على الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/7f78d9ff-7059-4df1-8d7c-7ab00fd15fbf.pdf> ، تم الاطلاع

عليه في 2-11-2015.

أحزاب فقط وهي: حركة النهضة، المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل من أجل العمل والحريات، الحزب الديمقراطي التقدمي، القطب الحداثي الديمقراطية والعريضة الشعبية.¹

- نتائج الانتخابات:

يشير الجدول التالي الى نتائج الانتخابات التونسية المتعلقة بالمجلس التأسيسي من خلال القوائم المشاركة وعدد المقاعد والنسب المحصلة عليها من كل طرف.

الشكل (6): جدول يظهر نتائج انتخابات المؤتمر التأسيسي في تونس 2011/10/24²

النسبة المئوية	عدد المقاعد	الحزب السياسي
41	89	حركة النهضة
13.4	29	المؤتمر من أجل الجمهورية
12	26	العريضة الشعبية
9.2	20	التكتل من أجل العمل والحريات
7.4	16	الحزب الديمقراطي التقدمي
2.3	5	المبادرة
2.3	5	القطب الديمقراطي الحداثي
1.8	4	افاق تونس

¹ - المرجع نفسه، ص 44.

² - المرجع السابق نفسه، ص 54.

1.4	3	البديل الثوري
0.9	2	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
0.9	2	حركة الشعب
0.5	مقعد لكل منها	16 قائمة مستقلة
	247	المجموع

- قراءة في نتائج الانتخابات: في قراءة لانتخابات المجلس التأسيسي 2011 تظهر تطورا في الخريطة السياسية التونسية، وإعادة توزيع القوة السياسية بين أطرافها وفق ما يلي:

- كان لحركة النهضة النصيب الأبرز في هذه الانتخابات، نظرا للتعاطف الشعبي معها انطلاقا من القمع الممارس عليها من طرف نظام بن علي من جهة ولانتشار الذي حققته في ثمانينات القرن الماضي، فقد حظيت بأكثر من 42 بالمائة من الأصوات وحصولها على 89 مقعدا من بين 217 مجموع المقاعد النيابية.

- تحصلت قوى سياسية أخرى بقيادة منصف المرزوقي ومصطفى بن جعفر والتي شكلت مع النهضة ما يسمى جبهة 18 أكتوبر للحقوق والحريات لمناهضة نظام بن علي في 2005.
- تحصلت العريضة الشعبية بقيادة الهاشمي الحامدي على المرتبة الثالثة بـ 26 مقعدا ما مثل مفاجأة الانتخابات.

- ضعف نتائج القوى اليسارية والليبرالية وحصولها على عدد قليل من المقاعد، بغير المتوقع.¹

ومن ثم يمكن القول إن السلوك التصويتي للناخب التونسي في هذه الانتخابات اعتمد على ثلاثة معايير أساسية فيما يلي :

- المعيار الأول: يتعلق بمدى وجود قطيعة مع النظام السابق في خطابات الأحزاب

¹ - وحدة تحليل السياسات، الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر الدوحة، أكتوبر، اطلع على المقال في 2015/02/25 على الموقع :

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/6db59ce6-30d1-4ed7-9772-b790231954f3.pdf> ، تم

الاطلاع عليه في 2015-12-11.

والتعاطف مع تجربتهم ونضالاتهم السابقة، فكان الميل أكثر للأحزاب التي تبنت خطابا راديكاليا اتجاه النظام السابق وسياساته.

- المعيار الثاني: مدى امتلاك الأحزاب لمرونة في علاقتها مع الأطراف السياسية بدل استعمال خطاب الإلغاء، فنتائج الانتخابات أظهرت عدم أولوية الناخب التونسي في الاهتمام بالخطاب الذي يعتمد على مقارنة إيديولوجية في التأسيس للمرحلة المقبلة.

• يمكن تفسير حصول حركة العريضة الشعبية على نتائج جيدة في غير المتوقع والتي تعتمد الخطاب الشعبي وكذا الاقتراب من المناطق الداخلية المهمشة، بأنه تصويت انتقامي نظرا لمغالاة الكثير من الأحزاب في الخطاب الإيديولوجي بدل التركيز على الأولويات التي انتفض عليها المجتمع التونسي من أجل تحقيق العيش الكريم.

2-المجلس التأسيسي ومؤسسة المرحلة الانتقالية:

مثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة في إرساء قواعد النظام السياسي الجديد، فقد قامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية وتتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية كاملة، ويتمتع المجلس بالوظائف التالية:

- كتابة الدستور.
- انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره تسمية رئيس للحكومة.
- تشريع قوانين المرحلة الانتقالية.¹

3-الحكومة المؤقتة:

تم تشكيل أول حكومة تونسية ناتجة عن انتخابات حرة منذ استقلالها في 1957، ولهذا فقد دخلت تونس مرحلة جديدة في إطار المرحلة الانتقالية لاستكمال مسار الانتقال الديمقراطي، حيث تم تشكيل حكومة ائتلافية ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات وهي:

- حركة النهضة ذو التوجه الإسلامي.
- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية العلماني الليبرالي.

¹ -أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص 5.

• التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الاشتراكي العلماني. ورغم ما بين هذه الأحزاب الثلاثة من فوارق أساسية، حيث تنحدر من خلفيات أيديولوجية متباينة منها الإسلامي ومنها الليبرالي ومنها الاشتراكي اليساري، فقد تمكنت من تشكيل ائتلاف حكومي لقيادة البلاد نحو التأسيس الديمقراطي¹، ولكن تساعل في وقتها الكثير من المتابعين على قدرة حكومة الترويكا في إنجاح المسار الانتقالي وتحقيق العدالة الاجتماعية والحسم مع المنظومة القديمة، هذه الأسئلة، تم الإجابة عنها من خلال تطورات المرحلة الانتقالية الثانية والتي كشفت عن ضعف البنية الانتقالية التونسية وهشاشتها، (سيتم التفصيل في الموضوع في إطار المبحث الثالث)، ففي ظل تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية والأمنية بعد اغتيال المعارضين اليساريين شكري بلعيد ومحمد البراهمي وتأثيرات الانقلاب العسكري في مصر على الحالة التونسية، توصلت النخب التونسية إلى اتفاق يقتضي تجاوز المسألة والاتفاق على خارطة طريق تتضمن مجموعة من الخطوات والآليات لاستكمال المسار الانتقالي من خلال:

- استكمال عملية بناء الدستور وعدم تعطليه.
- تأسيس حكومة تكنوقراطية للإشراف على تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية لتجاوز المرحلة الانتقالية وبناء مؤسسات شرعية دائمة.

ثالثا- المرحلة الثالثة وتجاوز المرحلة الانتقالية:

1 - صياغة الدستور والمسائل المحورية:

شهدت عملية بناء الدستور مخاضا عسيرا بعد انتخاب المجلس التأسيسي والذي أشرف على العملية بعد اتفاق النخب التونسية على ذلك في غضون سنة من بداية عمله، ولكن نظرا للتأخر الذي شهدته العملية، تم التمديد للمجلس التأسيسي بسنتين موازاة مع تغير تركيبة المجلس بظهور تحالفات جديدة أهمها حزبي نداء تونس والجهة الشعبية.

¹ - أنور الجمعاوي، الحكومة الائتلافية في تونس، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط: ، اطلع

عليه في 16-11-2015 <http://www.dohainstitute.org/file/Get/e82aa448-aa2a-4e83-977f-037c8a575d97.pdf>

، تم الاطلاع عليه في 11-12-2015.

تمحورت الخلافات والنقاشات المستفيضة حول الدستور التونسي الجديد حول محورين أساسيين مثلاً لب النقاش السياسي بين النخب السياسية وفاعلي المجتمع المدني:

• في علاقة الدين بالدولة:

• تم الغاء مسألة إدراج الشريعة الإسلامية ودورها في التشريع في تونس، وقد كان هذا الأمر محل جدل بين القوى السياسية، إلا أن الدستور التونسي يؤكد على أن الدولة هي الراعية للدين تحمي المقدسات وتمنع النيل منها، وهذا الفصل يجد نفسه لأول مرة في الدستور التونسي.

• التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة في إشارة للحفاظ على مجلة الأحوال الشخصية الموروثة عن بورقيبة والتي يعارضها بعض التيارات بصراحة، وأثيرت قضية المرأة من خلال مصطلحي المساواة والتكامل في سياق القضايا المجتمعية المعروفة في تونس.¹

هذا ما يحيلنا إلى استنتاج أن القوى السياسية سواء العلمانية أو الإسلامية منها حاولت إيجاد توافق في هذا الإطار بالتنازل المتبادل عن مجموعة من المبادئ في مرجعياتها الإيديولوجية.

• في مسألة نظام الحكم: يمكن القول إن نظام الحكم الذي أقره الدستور التونسي هو نظام برلماني وذلك من خلال:

• رئيس الجمهورية يكلف مرشح الحزب أو الائتلاف الحزبي الحاصل على أكبر عدد من مقاعد مجلس النواب بتشكيل الحكومة "

• الحكومة مسؤولة أمام مجلس الشعب ورئيسها هو الذي يضبط السياسة العامة للبلاد

• رئيس الجمهورية يقر له الدستور بصلاحيات في مجالات محددة مثل الدفاع والخارجية والأمن القومي ويلتزم بالتشاور مع رئيس الحكومة.²

2- الانتخابات التشريعية نوفمبر 2014:

جرت الانتخابات التشريعية التونسية في مناخ عام تميز ب:

¹ - بشير الجويني، الإنتقال الديمقراطي في تونس: دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة (حزب حركة النهضة أنموذجاً)، نشر مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، اسطنبول ، تركيا، العدد1، السنة 03، ربيع 2014، ص 17-18.

² - المرجع نفسه، ص20.

- إقرار الدستور التونسي الجديد ومختلف المؤسسات الدستورية.
 - ظروف أمنية و اقتصادية صعبة أثرت على المناخ السياسي في البلاد سلبا.
 - توزعت القوائم المرشحة بين حزبية ومستقلة وائتلافية مثلما يوضحه الجدول التالي
- الشكل (7): جدول يوضح توزيع قوائم المترشحين في الانتخابات التشريعية 2014¹**

قوائم حزبية	قوائم ائتلافية	قوائم مستقلة ⁰	المجموع
741	152	334	1327

- بلغت نسبة المشاركين 69 بالمائة في عدد المنتخبين المرسمين، ومن ثم فعدد المقترعين في الانتخابات التشريعية 2014 محدودا مقارنةً بعدد الناخبين لسنة 2011

-نتائج الانتخابات: يظهر الجدول التالي تركيبة مجلس النواب و نتائج الانتخابات التشريعية

الشكل (8) : جدول يوضح نتائج الانتخابات التشريعية 2014.²

الحزب	عدد المقاعد	النسبة المئوية
نداء تونس	85	39.17
حركة النهضة	69	31.79
الاتحاد الوطني الحر	16	7.37
الجبهة الشعبية	15	6.91
افاق تونس	08	3.68
تامؤتمر من اجل الجمهورية	04	1.84
المبادرة	03	1.38
التيار الديمقراطي	03	1.38

¹ - عبد اللطيف الحناشي، تونس : الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة، عن موقع مركز الجزيرة للدراسات على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/20149249204591131.htm> تم الاطلاع عليه

في 12-02-2015

² - المرجع نفسه،.

1.38	03	حزب الشعب
0.92	02	تيار المحبة
0.46	01	الحزب الجمهوري
0.46	01	مجد الجريد
0.46	01	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
0.46	01	التكتل الديمقراطي من اجل العمل و الحريات
0.46	01	رد الاعتبار
0.46	01	صوت الفلاحين
0.46	01	التحالف الديمقراطي
0.46	01	الجبهة الوطنية للإنقاذ
0.46	01	نداء المهاجرين بالخارج
100	217	

- **قراءة في نتائج الانتخابات:** أدت الانتخابات التشريعية سنة 2014، إلى ما يلي:
- تؤكد هذه الانتخابات الاستقطاب الذي جرى بين الحزبين حركة النهضة ونداء تونس.
 - نتائج مختلفة جذريا عن الانتخابات التأسيسية لسنة 2011. وهي اختلافات تعكس تحول كبير سواء على مستوى المشهد السياسي أو على مستوى توجهات الرأي العام بعد ثلاث سنوات.
 - تكتسي هذه الانتخابات التشريعية أهمية باعتبارها ستحدد ملامح الفترة السياسية القادمة، والتي ستمتد على مدى خمس سنوات.
 - اختلفت التحالفات بين من يرى في نتائجها عودة للنظام القديم نظرا لتشكيل حزب نداء تونس من وجوه كثيرة من النظام السابق، وذلك في قراءة سياسية مباشرة، وبين من يرى فيها تحولا سياسيا يعكس عمق التحول المجتمعي في تونس.

4- الانتخابات الرئاسية:

أجريت الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر 2014 فيما أجريت الدورة الثانية في 21 ديسمبر من نفس السنة، وتعد هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية تنافسية في تاريخ تونس. ورغم تعدد

المرشحين، فإنّ الانتخابات الرئاسية حصرت بين أربع متنافسين وهم : منصف المرزوقي، الباجي قايد السبسي، سليم الرياحي، وحمة الهمامي.¹ وجرت الانتخابات في مناخ تميز بـ:

- الاستقطاب من خلال ثنائية مرشح الثورة/مرشح المضادة، حيث قدم المرزوقي بكونه مرشح الثورة أما قايد السبسي بوصفه مرشح الثورة المضادة أو النظام السابق.

- فوز نداء تونس بالانتخابات التشريعية أعطى له دور أكبر في الساحة السياسية.

- موقف حركة النهضة كان يرمي إلى إيجاد مرشح التوافق ورفضت تقديم مرشح لها.

-**قراءة في نتائج الانتخابات:** من إجمالي 5.3 بالمائة مليون ناخب، شاركوا في التصويت في الجولة الأولى 62.9 بالمائة من الناخبين، وحصل السبسي في الجولة الأولى على 39.4 بالمائة من الأصوات مقابل 33.43 بالمائة للمرزوقي و 7.8 بالمائة للهمامي و 575 بالمائة للحامدي و 5.5 بالمائة للرياحي.

جرت انتخابات الإعادة بمشاركة السبسي والمرزوقي، حيث اتسعت الفجوة بين الاثنين بحصول الأولى 55.68 بالمائة الثاني على 44.32 بالمائة. وهو ما يعني حصول قايد السبسي على منصب الرئاسة في تونس.²

من خلال ما سبق يمكن استخلاص نجاح الفاعلين التونسيين في آليات تنظيم المرحلة الانتقالية والتمهيد لبناء المؤسسات الشرعية والدائمة من خلال:

- قدرة البنى السياسية التونسية على استيعاب التحولات السياسية الكبرى وقدرتها أيضا على إدارة مثل هذه التحديات،

- قدرة النخب التونسية في التوفيق بين إشكالية الشرعية الثورية بدون قيادة واضحة كنتاج لإسقاط النظام السابق وبين المؤسسات القائمة الموروثة عن النظام السابق،

ومن ثم سنحاول في المبحث الثالث اختبار قدرة بنية الدولة التونسية على تحمل المخاطر المصاحبة لمسار الانتقال الديمقراطي.

¹ - علي الدين هلال (تحرير)، مرجع سابق، ص 324.

² - المرجع السابق نفسه، ص 326.

المبحث الثالث:

علاقة الانتقال الديمقراطي بالأمن القومي وأثره على قوة الدولة التونسية

يحاول هذا المبحث دراسة التفاعل بين المسار الانتقالي في ليبيا ومحددات الأمن القومي من خلال ثلاثة مطالب تتناول الأبعاد السياسية، الأمنية، الاقتصادية والبعد الخارجي،

المطلب الأول: النخب التونسية والأمن السياسي، ثنائية الصراع والتوافق.

مر المشهد الانتقالي التونسي بعد نجاح التحول السياسي وسقوط نظام بن علي بديناميكية متسارعة بظهور تحديات كثيرة اختلف الفاعلون السياسيون في التعامل معها، والتي ساهمت في تغذية المشهد السياسي خصوصا الاستقطاب الإيديولوجي الذي انتهى بنجاح المسار الانتقالي

أولا: اتجاهات الصراع في تونس.

1- الصراع الإيديولوجي:

عاشت تونس في المرحلة الانتقالية صراعا سياسيا وإيديولوجيا مريرا بين قوى مختلفة ذات مرجعيات إسلامية وقوى علمانية، ففي أعقاب الإطاحة بين علي احتدم الصراع في تونس بين التيارين السالفين الذكر وكانت هوية الدولة وسياقها الحضاري الموضوع الأبرز في تفاعلات النخب المختلفة من خلال:

- **النموذج الإسلامي الممثل أساسا في حركة النهضة مع بعض الأحزاب، يتخوف منه العلمانيون وما يمثله في مخيالهم بفكرة الدولة الدينية.**
 - **التيار العلماني ويمثله إلى جانب مجموعة من المثقفين منه التيار الليبرالي والمتمثل أساسا في التيار البورقوبي والتيار اليساري والتيار القومي، ولهذه التيارات المذكورة مرجعيات علمانية مختلفة بين المعتدلة والمتطرفة، يصفه الإسلاميون بالتغريبي والذي لا يراعي الخصوصيات الثقافية، وهو ما يجعل تونس عرضة للاستلاب الحضاري والاغتراب الثقافي.**
- وتجلى مظاهر هذا الصراع في بداياته بطرح موضوع هوية الشعب التونسي خاصة في الدستور:

أ- **التنازع في صوغ الدستور:** استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد كثيرا من الوقت والجهد، وانصب النزاع أساسا بين العلمانيين والإسلاميين على مسائل متعلقة بهوية الدولة ونظام الحكم والحريات العامة من خلال ثلاث مستويات:

- **مستوى هوية الدولة:** اختلفت النخب السياسية على مكانة الشريعة الإسلامية.
- **مستوى طبيعة الحكم:** تباينت القوى السياسية بين من يدعو لنظام حكم برلماني أو رئاسي.
- **مستوى موضوع المرأة:** فذهب الليبراليين إلى اعتبار المسألة تخص المساواة المطلقة بين الجنسين فيما اعتبر الإسلاميون العلاقة هي علاقة تكامل قبل أي شيء.¹

ب- **الاستقطاب المجتمعي وحالة الشك واللايقين:**

- **الجانب العلماني:** أمام حالة استقطاب كثيفة خاصة في وسائل الإعلام يمكن تقسيم العلمانيين إلى قسمين:

¹ - بشير الجويني، مرجع سابق، ص 17.

- **العلمانيين المتطرفين:** فأحد قيادي اليسار التونسي وهو حمة الهامي شبه التيار الإسلامي بالتيار الظلامي والتيار الفاشي، فحسبه "واجب القوى الديمقراطية والتقدمية أن تواصل الصراع مع القوى الظلامية لتقطع الطريق أمامها وتفتح للشعب التونسي آفاقا أرحب ومجتمع متقدم".¹ حيث اعتبروا التعاطف الديني سببا رئيسيا في توسيع القاعدة الجماهيرية للإسلاميين وهو ما جعلهم يفوزون في كل الاستحقاقات الانتخابية تقريبا.

- **العلمانيين المعتدلين:** مثله بالدرجة الأولى المنصف المرزوقي حيث اتفق على تشكيل تحالف يضم تنوع إيديولوجي يضم كل من حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التجديد ذو المرجعية العلمانية باسم الترويك.

• **الجانب الإسلامي:** من الجانب الآخر فقد تباينت طرق التعامل مع العلمانيين من طرف الإسلاميين:

- **حركات إسلامية غير منتظمة سياسيا:** أو ما يسمى بروابط حماية الثورة، فقد كان لها خطابا قاسيا على العلمانيين، إذ قدموا العلمانية على أنها كفر ودعاتها كفار مستباحة دماءهم لأنهم يهددون الهوية و يرفضون العمل بشريعة الله، حيث ظهرت جماعات شبابية سلفية عملت على تجيش المشاعر الدينية داخل المساجد.²

- **حركة النهضة:** من جانب آخر ظهر خطاب أكثر اعتدلا وهدوءا وبراعماتية مثله في الأساس رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، فتكوينه الفكري واحتكاكه بالغرب طيلة فترة منفاه في بريطانيا جعلت إدراكه يتوسع إلى اعتبار الموضوع من المواضيع الإشكالية وهذا يظهر أساسا في كتاباته وخطاباته المختلفة، فالعلمانية بالنسبة للغنوشي "ليست فلسفة الحادية وإنما إجراءات وترتيبات لضمان حرية الفكر والمعتقد".³

¹ - فرح بلحاج، السجال العلماني- الإسلامي في تونس: الأفق والمتغيرات، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاجتماعية (سيتا)، اسطنبول، تركيا، العدد 1، السنة 3، ربيع 2014، ص 43-45.

² - فرح بلحاج، مرجع سابق، ص 49.

³ - راشد الغنوشي، العلمانية وعلاقة الدين بالدولة، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاجتماعية (سيتا)، اسطنبول، تركيا، العدد 2، السنة 1، صيف 2012، ص 7-8.

يمكن القول إن هذا الصراع مثل مجالا لعودة السياق التاريخي له، وهو ما تجلى في تونس في المرحلة الانتقالية خصوصا بعد مقتل السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي واتهام الإسلاميين بالوقوف وراء العملية، حيث كاد هذا الصراع أن يدخل تونس في حرب أهلية بين التيارين المتصارعين سياسيا.

ثانيا- اتجاهات النخب التونسية للتعامل موروث النظام السابق بين الاحتواء والاقصاء:

تمثل التجربة الانتقالية التونسية حدثا مهما، عكست قدرة البنى السياسية التونسية على استيعاب التحولات السياسية الكبرى وقدرتها أيضا على إدارة مثل هذه التحديات، وفي هذا السياق برز أمر أساسي لدى النخب التونسية في إشكالية التوفيق بين الشرعية الثورية بدون قيادة واضحة كنتاج لإسقاط النظام السابق وبين المؤسسات القائمة الموروثة عن النظام السابق، فعقب انهيار نظام الرئيس بن علي، برز تيارين أساسيين لدى النخب والفاعلين في المشهد التونسي حول التعامل مع النظام السابق:

1- الاتجاه الراديكالي:

رغم الاختلافات الفكرية الهامة التي تفصل بين الأطراف المكونة للاتجاه الراديكالي، كان بينها التقاء حول:

- رفض الدخول إلى الحكومات المؤقتة الانتقالية التي تشكلت بعد سقوط بن علي، لأنها كانت تضمّ وجوها من النظام السابق.
- ضرورة منع رموز النظام المنهار من الترشّح، فساندت بذلك إصدار قانون للعزل السياسي ويضمّ هذا الاتجاه في أغلبه أحزاب وجمعيات مدنيّة مثل حزب حركة النهضة -والتي تراجعت فيما بعد عن موقفها الراديكالي-. وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب العمال الشيوعي وحزب الوطنيين الديمقراطيين وأحزاب قومية وبعثية.¹

2-التيار الرافض لفكرة القطيعة:

الاتجاه الثاني والذي عرف بالإصلاحي، حيث كان يرفض فكرة القطيعة فحسبه:

¹ - عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص 235.

- القطيعة مع الماضي لا يجب أن تكون شاملة وراديكالية وإنما فقط مع المظاهر السلبية منه، والتي أدت إلى انحراف البلاد نحو الاستبداد والظلم.
- القطيعة تتم عبر التعامل مع النخب القديمة بالعزل، عن طريق تفعيل القضاء وليس من خلال قرار سياسي.
- وقد دفعت هذه النظرة الإصلاحية إلى اعتماد موقف معتدل تجاه الحكومات المؤقتة إضافة إلى رفضها قانون العزل السياسي وأهمها حركة نداء تونس.¹

ثالثاً: الإرهاب والعنف السياسي:

- تنامت حوادث العنف السياسي في تونس خلال الفترة الانتقالية وبرز التيار السلفي كفاعل في توتر الساحة التونسية، فقد بدأ ظهور التيار السلفي مع بداية السبعينات مع ما كان يعرف بالصحة الإسلامية، وتوسعت أكثر مع نهاية التسعينات نظراً لعدة عوامل أهمها:
- محفزات قمع الظاهرة الدينية من طرف نظام بن علي.
- تأثير ما يعرف بالحرب العالمية على القاعدة على تنامي التيار السلفي والجهادي منه بالخصوص في البلدان العربية.
- يمثل الشباب التونسي الفئة الأكبر في تركيبة التنظيم، حيث يتوزع أغليته في شمال ووسط البلاد، فقد عرف التيار السلفي صدام مع النظام السياسي تعرض من خلاله للاعتقال والقمع خصوصاً مع اعتبار تونس في تحالف مع الغرب لمكافحة الإرهاب.²

1- المسار الانتقالي وتصاعد المد السلفي:

- مع سقوط نظام بن علي وجدت التيار السلفي نفسه أمام اتجاهين وان انقفا على الفكرة النهائية بالزامية تأسيس دولة إسلامية في تونس مع الاختلاف في الطريقة:
- الاتجاه الأول: يعتبر أن تونس هي أرض دعوة وليس جهاد،

¹ - المرجع نفسه، ص 236.

² - رياض الشعيبي، العنف السلفي في تونس: الواقع والخيارات، نشر مركز الجزيرة للدراسات، صدر يوم 07 أفريل 2014، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/2014479210239311.html> تم الاطلاع عليه في 12-12-2015.

- **الاتجاه الثاني:** طالب كالأول بتأسيس الدولة الإسلامية، وإذا لم يتحقق ذلك فالرد سيكون بالصدام والعنف، وكان من ابرز ممثلي هذا التيار ما يعرف بـ "جماعة أنصار الشريعة".
- مع مرور الوقت بدأ التيار الثاني يكسب مساحات في المشهد التونسي نظرا للتغيرات الموجودة في الساحة التونسية و اختلاف اتجاهات التعامل مع هذا التيار ومطالبه:
- **الاتجاه الأول:** يرى بضرورة احتواء واستيعابه في المجتمع انطلاقا من كون سلوكاته الحالية تبعا للقمع الذي مورس عليهم في فترة النظام السلطوي.
- **الاتجاه الثاني:** وهو التيار الاستتصالي في تونس أين يرفض تماما احتواء أي تيار يعتنق العنف كأحد أدوات العمل في المجتمع.
- انطلاقا من هذه المعطيات وبوادر الصراع والانقسام في المجتمع تصاعد دور التيار السلفي الجهادي من خلال مجموعة من العمليات كان طرفا فيها، أين تم اعتبار جماعة أنصار الشريعة منظمة إرهابية نتيجة ما يلي:
- الصدامات المتتالية مع قوات الأمن خاصة محاولة اقتحام السفارة الأمريكية سنة 2012
- اتهام التنظيم باغتيال المعارضين اليساريين شكري بلعيد ومحمد البراهمي.
- المواجهات مع التنظيم في جبال الشعانبي ومع الحدود الجزائرية
- ارتباط التنظيم بجماعات إقليمية خصوصا في ليبيا والساحل.
- وقد مثل اغتيال المعارضين ضربة قاسية للمسار الانتقالي ما أدى إلى تغير قواعد اللعبة السياسية في تونس باستقالة الحكومة وزيادة التوتر، نظرا للاستقطاب الكثيف الذي مورس بين التيارات الإيديولوجية المختلفة، فالسلفية أصبحت متغيرا يشكل خطرا على مسار التحول الايجابي في تونس، ومن ثم برز التساؤل الكبير حول كيفية التعامل معه بين المقاربة السياسية الفكرية أو المقاربة الأمنية القمعية،¹ وفي هذا الإطار يطرح الكثير من المختصين في كتاب لهم بعنوان **السلفية في تونس: التحديات والافاق** المنشور من طرف معهد الدراسات التابع لرئاسة الجمهورية

¹ - كيفن كايسي، فشل استراتيجية مد اليد الى السلفيين في تونس، نشر مركز كارنيغي لدراسات السلام الدولي، صدر يوم 21 أوت 2013، على الرابط: <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=52729> ، تم الاطلاع عليه في 12-12-2015.

التونسية مقارنة للتعامل مع هذا التيار من خلال التركيز "على أن مواجهة العنف السلفي تقتضي تشخيصا دقيقا وتكامليا، وهو ما ينبئ عن درجة من تطور الوعي السياسي والمؤسساتي في تونس. هو اعتراف بأن البلاد تواجه ظاهرة شديدة التعقيد لها صبغة تحويلية عنيدة لا تغلح معها الوسائل التقليدية في مقاومة الظاهرة لذلك تتجاوز في طبيعتها ما تتطلبه مقاومة عصابات الجريمة العادية أو شبكات التهريب المختلفة.¹

2- الإرهاب في تونس وتفاعلاته على المسار الانتقالي:

يضاف إلى مجموعة التهديدات التيواجهها المسار الانتقالي في تونس الإرهاب المتصاعد و الذي إن كان ذو ارتباطات إقليمية إلا أن الأيدي المحلية كانت لها الدور الأساسي في انتشاره وهذا ما يمكن توضيحه من خلال التطرق إلى تصاعد النشاط الإرهابي في تونس بعد إسقاط نظام بن علي، ومن ثم يمكن القول أن الإرهاب في تونس شكل أمرا لم يعهده التونسيون كثيرا في مراحل سابقة لهم، وهو ما آثار العديد من الأسئلة لدى العديد من الدوائر حول مصدرهم ونشاطهم وكيفية التعامل معهم والقيم التي يمكن أن يتم تهديدها، ويمكن إبراز أهم الأحداث الإرهابية فيما يلي:

- تموقع الجماعات المسلحة في جبال الشعانبي: يعد جبل الشعانبي القمة الأعلى في تونس، إذ يبلغ ارتفاعه 1544 متراً فوق سطح البحر، ويقع في الوسط الغربي التونسي، ونظرا لطبيعة الجبال يعتبر مكان جذب للجماعات المسلحة، وكذا قربه من الحدود الجزائرية مما يشكل خلفية وإمداد في نشاطها، وشهد الجبل مواجهات بينها وبين القوات التونسية، وخلفت هذه المواجهات عشرات القتلى و الجرحى.²

1- احميده النيفر ، السلفية الجهادية في تونس: مغالطات وحقائق، جريدة العربي الجديد، صدر يوم 2016/01/10، على الرابط: <http://www.alaraby.co.uk/supplementbooks/2016/1/10> ، اطلع عليه في 2016/01/10.

2- أحمد النظيف، جبل الشعانبي بتونس.. معركة ضد الإرهاب على ارتفاع 1500 م، نشر موقع العربية نت، صدر يوم 06 أوت 2013، على الرابط: <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2013/08/06/جبل-الشعانبي-عصى-عن-التمشيط-وملجأ-الخارجين-عن-القانون-.html>، تم الاطلاع عليه في 13-12-2015.

• **الهجوم على متحف البارود:** في مارس 2015 شهدت العاصمة التونسية هجوما إرهابيا مس المتحف الوطني البارود ما يمثل ضربا للسياحة و الاقتصاد التونسي ، وهو ما يمثل تغير نوعي في نوعية الإرهاب في تونس، بحيث انتقل من الجبال الغربية لتونس إلى قلب العاصمة، وهو ما مثل ضربة قاصمة للاستقرار والأمن الداخلي التونسي.¹

• **هجوم سوسة:** وقع الهجوم في 26 جوان 2015 في مدينة سوسة الساحلية موقعا عشرات القتلى خصوصا من الأجانب، ما شكل ضربة قاصمة أخرى للاستقرار الداخلي في تونس.²

رابعا: الحدث المصري وتداعياته على تفاعلات النخب السياسية:

كان للانقلاب العسكري على الرئيس المصري محمد مرسي الذي حدث في مصر في 03 جويلية

2013 محورا حاسما في التجارب التغييرية العربية وخصوصا لدى الإسلاميين، وأهمها التجربة التونسية، حيث حاولت بعض القوى التونسية استتساخ التجربة المصرية عن طريق:

- مساندة كل من حركتي نداء تونس و الجبهة الشعبية الانقلاب المصري ودعنا إلى إسقاط حكومة الترويك و وضع خارطة طريق جديدة للبلاد جديدة لإكمال للمسار الانتقالي.
- دعت الجبهة الشعبية إلى حل المجلس التأسيسي وتشكيل هيئة تتولى استكمال المسار.
- إعلان حركة تمرد تونسية والمشباهة لحركة تمرد المصرية وجرى تأسيس أيضا حركة إنقاذ تونسية على الشاكلة المصرية.

رغم التحركات التي ميزت الفترة في تونس إلا أن استتساخ الحدث المصري لم يصل إلى أهدافه نظرا ل:

¹ مندر بالضيافي، تونس.. 23 قتيلا و 50 جريحا في هجوم متحف بارود، نشر موقع العربية نت، صدر يوم 15 مارس 2105، على الرابط: <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/03/18/> تونس-مسلحون- يقتحمون-البلمان ويحتجزون-سياحاً-بمتحف.html - تم الاطلاع عليه في 12-12-2015.

² - -----، هجوم سوسة، نشر موقع الجزيرة نت، صدر يوم 26 جوان 2015، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/6/26/> هجوم-سوسة ، اطلع عليه في 13-12-2015.

- اختلاف المسار الانتقالي بين البلدين نظرا لقدرة حركة النهضة في صياغة تنوع إيديولوجي في الحكم سميت بالترويك، فيما فشلت فيه الحركة الإسلامية في مصر بزعامة الإخوان المسلمين.
- حياد المؤسسة العسكرية في تونس عن الصراع السياسي في مقابل دور متجذر وتاريخي للمؤسسة العسكرية المصرية في إدارة شؤون الدولة.

- نتائج الانقلاب المصري من مشاهد الدماء والقتل أثرت سلبا على المجتمع التونسي، مما أدى إلى التخوف من دخول هذه المستقبل المجهول.¹

ولكن رغم هذا التوتر والصراع السياسي إلا أن النخب السياسية استطاعت تجاوز الأمر من خلال التوافق على خارطة طريق لاستكمال المسار الانتقالي.

ثانيا: اتجاهات التوافق في تونس:

كان للمجتمع المدني دور المبادر في المرحلة الانتقالية، المتمثل في منظمات المجتمع المدني وهم: الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعمادة المحامين، فقد تمكن الرباعي من تجميع الفاعلين السياسيين حول طاولة تفاوض واحدة، بين الترويك و21 حزبا بين المعارضة انتهت إلى الاتفاق حول خارطة الطريق التي تنص على ما يلي:

- استكمال أعمال المجلس التأسيسي.
- اختيار أعضاء الهيئة المستقلة للانتخابات.
- إصدار القانون الانتخابي.
- التصديق على الدستور.
- تشكيل حكومة كفاءات.
- التزام القوى السياسية بالحوار لاستكمال التباحث حول النقاط الخلافية.¹

¹ - منتصر حمادة، حركة النهضة وقلائل الحدث المصري، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاجتماعية، اسطنبول، تركيا، العدد 1، السنة 03، ربيع 2014، ص 38-40.

- وفي متابعة يومية للأوضاع التونسية سمح الأمر للباحث بالوصول إلى بعض الاستنتاجات أهمها:
- قدرة الفاعلين السياسيين على إدارة المرحلة الانتقالية بشكل توافقي، وهو ما يعني توفر إرادة مشتركة للوصول إلى لحظة الديمقراطية والاتفاق على آليات إدارة النزاعات في المجتمع سلميا.
 - قدرة الفاعلين السياسيين على إدارة الحوار الوطني من خلال تسوية داخلية تونسية - تونسية شاركت فيه أطراف المجتمع بين قوى سياسية ومجتمعية.
 - لعبت مؤسسات الدولة دور الدافع الإيجابي خصوصا مؤسسة الجيش عبر وقوفها الحيادي ورفضها التدخل للتأثير على المسار السياسي.
 - أهمية التوافق وما يشكل من تعلم ذاتي ومستمر للنخب من أجل اكتساب خبرة في إدارة الخلافات البينية.
 - بالرغم من الخلافات والانقسام الإيديولوجي، إلا أن المتتبع للشأن التونسي يمكن أن يلحظ مؤشرات الوحدة الوطنية.

المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة الانتقالية.

أولا: التحديات الاقتصادية:

- شهدت المرحلة الانتقالية في تونس تكاثر الهموم الاقتصادية، حيث شعر الكثير من التونسيين بزيادة الأوضاع سوءا بفعل عدم الاستقرار السياسي وفشل الحكومات المتعاقبة منذ الإطاحة بين علي في احتواء المطالب الاجتماعية. وانطلاقا من الأرقام المقدمة حول الاقتصاد التونسي، يستنتج الخبراء إن المؤشرات المتداولة تعبر بالفعل عن حالة سيئة مر بها الاقتصاد بسبب:
- الاغتيالات السياسية والهجمات الإرهابية وتخوف المجتمع التونسي من دخول البلاد في نفق مظلم وهو ما يشكل ضربة قاصمة للاقتصاد التونسي، المعتمد أساسا على السياحة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

¹-----، الرباعي الراعي للحوار الوطني .. نوبل للسلام، نشر موقع الجزيرة نت، صدر في 11-10-2015، على

الرابط: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/10/11/> ، تم الاطلاع عليه في 11-

- عدم الاستقرار السياسي المصاحب للفترة الانتقالية.
 - هشاشة الأوضاع الاجتماعية بفعل انتشار البطالة والفقر في الكثير من المناطق التونسية.
 - الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، وهو ما اثر سلبا على الاقتصاد التونسي نظرا لكونها أول مستورد لصادراتها وأول مصدر للسياح إلى تونس.¹
 - غياب رؤية واضحة لدى الحكومات المتعاقبة تمكنها من إجراء إصلاحات عميقة.
- ويمكن تحديد المؤشرات التالية:
- تراجع الصادرات، المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي بنسبة 2.8 بالمائة في 2014، فقد تقلصت صادرات قطاع الطاقة بحوالي 46.9 بالمائة وقطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة 7.1 بالمائة وقطاع الصناعات الميكانيكية بنحو 1.1 بالمائة.²
 - هبوط الدينار التونسي إلى اقل مستوياته في مقابل الدولار.³
 - زادت الأزمة الاقتصادية من مصاعب تونس في الاقتراض الخارجي ولا سيما بعد خفض تصنيفها السيادي للبلاد، والمخاوف من سقوط البلاد في الفوضى تحت التهديدات الإرهابية.
 - ارتفاع نسبة الدين العام ارتفعت من نحو 40.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، إلى حدود 52.7 بالمائة في عام 2015.
 - العجز في الموازنة ارتفع إلى 7.9 بالمائة من حجم الاقتصاد حتى بداية ديسمبر 2015.¹

¹ - Philippe Trappé et autres, **Tunisie 2014, perspectives économiques en Afrique**, BAFFD, OCDE, PNUD, 2014. Sur le cite :

http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/uploads/aeo/2014/PDF/Pocket_Edition_AEO2014-FR_mail.pdf

² - -----، تراجع صادرات تونس من النسيج والملابس، عن موقع: النشرة الالكترونية جريدة الشروق التونسية،

صدر يوم 2015/09/26، على الرابط: <http://www.alchourouk.com/132661/696/1> /تراجع-صادرات-

تونس-من-النسيج-والملابس-، تاريخ الإطلاع، 2015 /11 /04. <http://www.alchourouk.com/132661/696/1>

³ - -----، هبوط الدينار التونسي إلى أدنى مستوياته التاريخية أمام الدولار الأمريكي، الجريدة الإلكترونية التونسية، الصادرة يوم: 2015/10/29، على الرابط:

http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=160812 اطلع عليه في 2015-11-04.

1: السياحة التونسية:

- عاشت السياحة التونسية منذ سقوط نظام بن علي حالة من الركود، ونظرا لحساسية السياحة التونسية و علاقتها بالمناخ السياسي و الاجتماعي في البلاد، حيث
- تراجعت إيرادات السياحة على مدى 10 أشهر من 2015 بأكثر من 33 بالمائة.
 - كما انخفض عدد السياح ب 34 بالمائة مقارنة بأرقام سنة 2014.
 - تراجعت مداخيل السياحة لتبلغ 33.4% حتى نهاية أكتوبر 2015 مقابل الفترة نفسها من العام 2014 لتصل إلى 950 مليون يورو.²

و نظرا لحساسية القطاع، فقد رهن مصيره بالعوامل التالية:

- جولات الصراع والحوار على مدى أربع سنوات.
- تزامنت مثلا انطلاق الموسم السياحي مع أزمة سياسية خانقة على خلفية اغتيال المعارض التونسي والنائب البرلمان محمد البراهمي وخرجت على أثره مظاهرات منددة بالحكومة ومطالبة باستقلاليتها وتشكيل حكومة كفاءات.
- جانب الحوادث الإرهابية مثل هجوم باردو وسوسة.

2: الاستثمارات الخارجية:

- أرجع الخبراء أن التوتر الأمني والسياسي أدى إلى تراجع الاستثمار، وأن ارتفاع نسبة التضخم المالي أضعف القدرة الشرائية للمواطن وقلص معدلات الاستهلاك، وأن الأزمة الاقتصادية في منطقة اليورو خفضت الصادرات التونسية.
- في شهر أوت تم غلق مصنع جاك قروب الايطالي للأحذية بسبب أزمة مالية، ليضيف أكثر من 4500 عامل إلى قائمة العاطلين عن العمل في بلد يبلغ معدل البطالة 15.9 بالمائة.

¹ - د ب أ، الحكومة التونسية تعزم رهن عدد من الأملاك العمومية لسد عجز الموازنة، يومية القدس العربي، الصادرة يوم: 2015/10/29، على الرابط: <http://www.alquds.uk/?p=473516> ، تم الاطلاع عليه في 2015/11/04.

²-----، تراجع إيرادات السياحة في تونس، موقع الجزيرة نت، صدر يوم 2015/12/02، على الرابط: ،
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/2>، تم الاطلاع عليه في 2015/12/17.

- أجبرت الاحتجاجات والإضرابات العشوائية والمطالب برفع الأجور أكثر من 150 مستثمر أجنبي على غلق مؤسساتهم وهو الأمر الذي أدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعانيها البلاد.¹

3: الحكومة و احتواء الموقف الاقتصادي:

- واجهت الحكومات المتتالية في تونس إشكاليات كبيرة في إدارة التحديات الاقتصادية نظرا ل:
- الأفق الزمني الضيق لإعادة سكة الاقتصاد إلى الصواب.
- نقص الموارد
- الاختلال بين التوقعات الاقتصادية والاجتماعية والواقع الاقتصادي.
- محدودية المساعدات الدولية.
- وتحت ضغط المقرضين الدوليين أعلنت الحكومات المتعاقبة على برامج اقتصادية أنها ستعتمد على سياسات تقشفية تشمل أساسا في تقليص الدعم وتجميد الرواتب، فالكثير من المختصين تحدثوا عن إخفاق النخبة السياسية في التوصل لسياسة اقتصادية تمكن تونس من الخروج من أزمتها السياسية، نظرا ل:
- الاهتمام بالشأن السياسي تجاوز الاهتمام بالشام الاقتصادي.
- تفاقم المشاكل الاقتصادية أمام تراجع النمو الاقتصادي.
- زيادة الاحتقان والاحتجاجات الاجتماعية.
- ضعف مؤسسات الدولة ما أدى إلى زيادة الجرائم الاقتصادية والفساد خاصة تبييض الأموال والتجارة الموازية والتي انتشرت بطريقة كبيرة، فقد صنفت بلجيكا مثلا: تونس في المرتبة الخامسة عالميا من حيث تبييض الأموال، والتي تتمثل أساس في العملة الصعبة ، فالأرقام توضح

¹ - سامية فطوم، هواجس التونسيين من الدستور وسط التجاذبات السياسية، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاجتماعية، اسطنبول، تركيا، العدد 1، السنة 03، ربيع 2014، ص 72.

أن ما يعادل 750 مليار مليم تهرب يوميا وأن حجم التجارة الموازية تمثل ثلث 3/1 من حجم الاقتصاد التونسي و هو ما يعتبر امراً مدمراً للاقتصاد التونسي.¹

ولكن ما يمكن استخلاصه، أنه بالرغم من شدة الأزمة التي عصفت بالاقتصاد التونسي في المرحلة الانتقالية، والضغوط الداخلية والخارجية والتي أضعفت من قوة الدولة ونظراً لصعوبة تكيف الاقتصاد المبني على استقطاب السياح والاستثمارات الخارجية إلا أن الحكومات الانتقالية المتعاقبة استطاعت منع الاقتصاد التونسي من الانهيار.

ثانياً: العدالة الاجتماعية:

كان للمطالب الاجتماعية الدور الحاسم في نجاح التحول السياسي الذي عرفته المنطقة العربية وتونس خصوصاً، ومن ثم كانت من معايير نجاح المسارات الانتقالية مرتبط بمدى القدرة على تحقيق هذه المطالب في أجواء تتسم بالانفتاح على الحريات وإزالة البيئة الاستبدادية ويمكن النظر إلى فكرة العدالة الاجتماعية في تونس من خلال ثلاث عناصر:

1- مدى الوعي بموضوع العدالة الاجتماعية لدى النخب التونسية:

الملاحظ لبرامج الأحزاب المختلفة تونس يجدها تشترك في مصطلحين أساسيين هما، العدالة والمساواة، فمن خلال هاتين الفكرتين حاولت النخب التونسية الحزبية منها على اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية التجاوب مع موضوع العدالة الاجتماعية، المطلب الأساسي لإسقاط نظام بن علي وإن كان معظم المحللين يعتقدون بعدم قدرة الفاعلين في إدارة المرحلة الانتقالية نظراً للفجوة العميقة بين الشعارات والواقع، فالإصلاح الهيكلي للمنظومة الاجتماعية يقتضي تغيير في النمط الاقتصادي وآليات عمله يختلف عن النمط السابق المبني الاستبداد والزيائية.² فالوضع التونسي تميز في الفترة الانتقالية بـ:

¹ - سامية فطوم، مرجع سابق. ص 73

² - مصباح شيباني، الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية: تجانس الغائب، مجلة مستقبل العربي، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 423، ماي 2014، ص 138، 142. على الرابط:

- توترات اجتماعية تزداد بكثافة متمركزة اغلبها في الجهات الداخلية المهشمة والتي تطالب بالعمل والتنمية وتوزيع الموارد الطبيعية بالعدل.
- خطاب مؤسساتي مبني على ضرورة التوقف عن الحراك الاجتماعي نظرا لتعطيل عجلة ونشاط الاقتصاد في ضوء البيئة الأمنية المعقدة.¹
- تطور رؤى التنظيم الذاتي للشباب والفئات الاجتماعية في إطار حركات مدنية واجتماعية للدفاع عن الضحايا المرتبطين بالعدالة الاجتماعية.
- الرضوخ للمؤسسات الدولية وللمانحين باتخاذ إجراءات تقشف أكثر صرامة، من خلال رفع الدعم عن الوقود و لسلع الأساسية.
- ضعف مؤسسات الدولة في استيعاب مطالب العدالة الاجتماعية بعد عقود من الاستبداد.²

2-الحكومات المتعاقبة وضعف استيعاب الحركات الاجتماعية:

شكل المناخ الاجتماعي التونسي في الفترة الانتقالية مشحونا بالدوافع المطالبة، أساسا المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية، حيث تبلورت عدة حركات اجتماعية من خلال إضرابات، حملات مدنية..، ومن أبرزها، حملة وبنو البترول، المرتبطة أساسا بأهم جوانب العدالة الاجتماعية وهي السياسة التوزيعية وإدارة المورد الطبيعية في المجتمع، فبعد اكتشاف موارد باطنية من النفط في الجنوب التونسي، جعل سكانها ينتفضون مطالبين بحقوقهم في العائدات وإبطال التهميش ضدهم واستنزاف ثوراتهم، ولكن كانت ردة الفعل المصاحبة لهذه الحملة قويا فقد حمل:

- قمع من طرف قوات الأمن ومنع الاحتجاجات ما أدى إلى حرق مركزا للشرطة.
- رد فعل عنيفة من الرسميين والذي تم بموجبه ربط الحراك بأطراف سياسية.
- نشأة الحركة بالمناطق الداخلية هذه الأخيرة المرتبطة بانتشار الإرهاب فيها.

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_423_mosbahalshibani.pdf

تم الاطلاع عليه في 22-12-2015.

¹-ليلي رياحي، إشكاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية: المجتمع المدني التونسي بعد الثورة"، نشر منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ديسمبر 2015، ص 02

² - ----، العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، نتائج مائدة حوار بين الخبراء، نشر منتدى البدائل العربي للدراسات، تونس، مارس 2015، ص 01-03.

- التخوف من إثارة الثغرات القبلية و الجهوية لدى السكان والوحدة الوطنية بصفة عامة¹.
- يمكن القول إن مطلب العدالة الاجتماعية كان له الأثر في المسار الانتقالي من خلال أمرين:
- علوية المطالب الاجتماعية.
- فشل النخب السياسية في استيعاب المطالب الاجتماعية.

المطلب الثالث: الأمن الخارجي لتونس ، بين الفرص والمخاطر.

لم يكن للعامل الخارجي دور حاسم في تونس، مقارنة بالتفاعلات الداخلية، فالكثير من المحللين يرون بأن الوعي السياسي الموجود لدى النخب التونسية مكنها من احتواء الموقف داخليا وعدم تدويله ومن هنا يمكن الحديث عن أخطار من نوع آخر واجهت المرحلة الانتقالية في تونس:

أولاً: على مستوى الجوار الإقليمي:

عند الحديث عن الجوار الإقليمي تبرز مستويان، الأول مرتبط بالجزائر والآخر بليبيا من خلال الارتباط الاستراتيجي الشديد في البيئة الإقليمية المغاربية.

1- الدور الجزائري:

- لعبت الجزائر طيلة المسار الانتقالي دورا ايجابيا بتوفير فرص للتجربة التونسية أهمها:
- عدم عرقلة المسار، بالرغم من التصريحات التي كانت تأتي من بعض المسؤولين الجزائريين بمعارضة الربيع العربي.
- التعامل مع الأطراف التونسية جميعها بدون إقصاء بما فيها حركة النهضة,
- فالدور الجزائري إذن كان له الأثر المهم في تونس ومن خلاله يمكن الحديث عن توفير فرص ودعم للتجربة الانتقالية من خلال ما يلي:
- أصداء التجربة الجزائرية في إدارة العنف السياسي المتولد عن تعطيل المسار الانتقالي في 1992، من خلال دعوة الأطراف التونسية إلى عدم إدارة الصراع المجتمعي وفق مقاربة صفرية وضرورة إيجاد مساحات توافق بين جميع الفاعلين.

¹ - ليلي رياحي، مرجع سابق، ص 09- 11.

- تجربة المصالحة في الجزائر ودعوة التونسيين للاستفادة من مخرجاتها في استيعاب الجماعات المتشددة في تونس.
- دعم التوافق التونسي.
- التنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب.
- دعم الاقتصاد التونسي من خلال تسهيل تدفق السواح الجزائريين بشكل كبير.

2-الدور الليبي: شكل الفراغ الأمني بليبيا خطرا على المنطقة بأكملها واهم ضحاياها المباشرين البلاد التونسية، فالدبلوماسي السابق والمختص في الشأن الليبي، البشير الجويني، يقول في هذا الصدد، إنه "لا يمكن الحديث عن أي استقرار في تونس دون استقرار الوضع الداخلي الليبي"¹، من خلال هذه العبارة التي يتفق عليها معظم الخبراء تأتي من خلاله دور البيئة الليبية في تكريس عدم الاستقرار في تونس من خلال مجموعة من القطاعات:

أ- **القطاع الأمني:** بفعل الفراغ المؤسسي نظرا لانحياز البنى الموروثة عن نظام القذافي، والحرب الأهلية القائمة بين الأطراف الليبية وتساعد الجماعات المسلحة سواء المحلية أو الإقليمية مثل داعش بفعل انتشار السلاح، مثلت البيئة الليبية تهديدا رئيسيا و حقيقيا للدولة والمسار الانتقالي التونسي، ما جعل ليبيا تتحول إلى ملجأ تنطلق من الجماعات الإرهابية لتنفيذ عملياتها في العمق التونسي، فقد شكلت بيئة استقطاب لانتشار العنف و الجماعات المتشددة بكل أنواعها وخاصة بارتباطات محلية مع الشباب التونسي والذي يمثل نسبة كبيرة من تركيبها .

ب- **التدخل الخارجي:** في ظل استمرار حالة الفوضى في ليبيا تتزايد احتمالات التدخل الخارجي لمواجهة التنظيمات المسلحة نظرا لما تمثله من تهديد لمصالح الدول الكبرى، وفي هذا كانت ليبيا مسرحا للكثير من العمليات الأجنبية، و من ثم تداعيات قرار مثل هذا ستكون تكلفته كبيرة على تونس بفعل الترابط الجغرافي والمجتمعي والاقتصادي مع ليبيا وخطر تحول ليبيا إلى ملجأ جديد لاستقطاب المقاتلين الأجانب والمحليين بالخصوص.

¹ - رضا التمتام، التأثير الليبي والجزائري على التجربة التونسية، نشر جريدة هسبريس الالكترونية، صدر يوم 01-05-2015، على الرابط: <http://www.hespress.com/international/196811.html>، اطلع عليه في 14-12-2015.

- ج- **القطاع الاقتصادي:** كان للأزمة الليبية الأثر الكبير على الاقتصاد التونسي بفعل:
- تراجع المبادلات التجارية بنسبة 85 بالمئة وتوقف ما يقارب 1200 شركة تونسية.
 - تراجع الإيرادات الطاقوية التونسية من ليبيا بنسبة أكثر من 25 بالمئة، خاصة مع الأسعار التفاضلية التي تملكها تونس في ليبيا.
 - تراجع الإيرادات السياحية جراء انخفاض أعداد السياح الليبيين.¹

د- **التكلفة الاقتصادية للاجئين:** يشير البنك الدولي وفق تقديرات البنك الدولي ان اللاجئين الليبيين في تونس يشكلون ما يقارب 10 بالمئة من السكان أي ما يقارب من 1.8 مليون، ويستفيدون من اتفاقية عام 1973 الموقعة بين البلدين التي تسمح لهم من حيث المبدأ بالدخول والعمل وإنشاء المشاريع والحركة في تونس بحرية نسبي، ولا شك أن هذا رقم كبير بدرجة يصعب معها على تونس استيعابه وخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجهها حالياً.²

ثانياً: على المستوى الدولي:

لم تمثل الدول الكبرى خطراً على التجربة التونسية، ما عدا فرنسا التي كان لها موقف سلبي من إسقاط نظام بن علي ، وان تباينت طرق دعم المسار إلا أن المساعدة في دعم الاقتصاد لم يكن في المستوى المطلوب مقارنة بما حدث في أوروبا الشرقية.

في نهاية الفصل الثاني يمكن الحديث عن نجاح المسار الانتقالي واستنتاج ما يلي:

- كان نمط العلاقة مبني على تكريس السلطوية ومراقبة المجتمع لفرض التصورات الخاصة للنخب الحاكمة في غياب أي دور للمجتمع ونخبه في المشاركة، عبر المنع التام لدوران النخب وبروز معالم قيادة جديدة، بالرغم من رفع شعارات التحديث الخالي من القيم السياسية الحديثة.

¹ - عبد اللطيف الحناشي، الصراع في ليبيا: أبعاده وتداعياته على تونس، نشر جريدة حقائق أونلاين، صدر في 12-07-2015، على الرابط: <http://www.hakaekonline.com/?p=78004>، اطلع عليه في 18-12-2015.

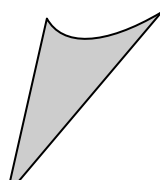
² - عمر كاراسابان، تأثير اللاجئين الليبيين ذوي الطبقة المتوسطة على تونس، نشر البنك الدولي، صدر يوم: 04-01-2015، على الرابط : <http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/libyans-in-tunisi>، تم الاطلاع عليه في 18-12-2015.

- وفر هذا السياق المحفزات الأساسية لاندلاع شرارة الانتفاضة ضد نظام بن علي، وقد كانت شعارات الحرية والكرامة المرفوعة تعبر في المخيال الجمعي للتونسيين عن تغير في توجهات المجتمع اتجاه النظام السياسي عمليا، بغرض تعديل العلاقة السلطوية، بعقد اجتماعي جديد.
- قدرة النخب التونسية في التوفيق بين الشرعية الثورية بدون قيادة واضحة كنتاج لإسقاط النظام السابق وبين المؤسسات القائمة الموروثة عن النظام السابق،
- تمثل التجربة الانتقالية التونسية حدثا مهما، عكست قدرة البنى السياسية التونسية على استيعاب التحولات السياسية الكبرى وقدرتها أيضا على إدارة مثل هذه التحديات،
- القدرة على التوافق من أجل بناء عقد اجتماعي جديد تضمن إعادة تعريف علاقة الدولة بالمجتمع من علاقة تحكمها التجليات السلطوية إلى علاقة يعتبر الشعب مصدر الشرعية الوحيد.

الفصل الثالث:

المسار الانتقالي في ليبيا

2015 – 2011



الفصل الثالث:

المسار الانتقالي في ليبيا 2011 - 2015

تمهيد :

يسعى هذا الفصل لدراسة النموذج الليبي في التحول السياسي بعد إسقاط نظام العقيد معمر القذافي، فليبيا التي عرفت منذ الاستقلال بسيطرة فلسفة حكم مبنية على علاقات تتميز بانفراد الحاكم بمفاصل الحكم والدولة، دخلت في سنة 2011 في مرحلة انتقالية تحاول من خلالها إعادة بناء مؤسسات الدولة من جديد، وتجاوز تعقيدات البيئة الموروثة عن المسار الانتقالي خصوصا في مسألة بقاء الدولة من عدمها.

وستتناول المسار الليبي في إطار ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: المقومات البنيوية للدولة الليبية: السياق التاريخي للتحولات السياسية الراهنة

المبحث الثاني: المبحث الثاني: خيارات الفاعلين للانتقال نحو الديمقراطية في ليبيا.

المبحث الثالث: الدولة الليبية في سياق العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي

ومحددات الأمن القومي

المبحث الأول:

المقومات البنيوية للدولة الليبية، السياق التاريخي للتحويلات السياسية.

يحاول هذا المبحث التعمق في مسار التراكمات التي أسست للدولة الليبية الحديثة في شكلها التي كانت عليه قبيل الانتفاضة على نظام القذافي وإسقاطه في سنة 2011، معرجا على الخلفيات التي أدت إلى هذا الحدث المفصلي في التاريخ الليبي المعاصر.

المطلب الأول: التحول السياسي في ليبيا. 2011

أولا: جغرافية ليبيا وتطورها التاريخي.

تقع ليبيا في شمال القارة الإفريقية وتشارك في حدودها مع عدد من الدول العربية والإفريقية الأخرى، فتحدها من الشرق جمهورية مصر العربية، ومن الجنوب الشرقي السودان وتشارك في حدودها الجنوبية مع كل من تشاد والنيجر بينما تحدها الجزائر من الغرب وتونس من الشمال الغربي وتطل ليبيا من الشمال على شريك ساحلي واسع وممتد، وتبلغ مساحتها 1.759.540 كم²، فيما يبلغ عدد سكانها أكثر من 06 ملايين شخص.¹ مثلما توضحه الخريطة التالية:²



¹ - مندوبية ليبيا لدى اليونسكو، موقع ليبيا، على الرابط: <http://www.libya-unesco.org/arabic/libya-ar.htm>

² - خريطة ليبيا، من موقع : <https://www.google.dz/search?q>

يشير اسم ليبيا إلى ذلك الموقع الجغرافي المعروف منذ القدم، وكذا لتاريخ سكانها الطويل والذي يمتد إلى زمن الحضارات القديمة بما فيها الحضارة الفرعونية، وبحكم الموقع:

- تفاعل السكان مع مختلف الحضارات سواء بالتعاون أو الصراع.
- تتميز ليبيا بسيطرة الصحراء والتي تتوزع في شريط ساحلي.
- يغلب على ليبيا منذ وقت طويل الطابع القبلي، فمرور الوقت كبرت هذه القبائل لتصبح مدنا صغيرة ومتوسطة حديثة، لكن في المقابل نقل الناس على هوياتهم وولائهم القبلية إليها على عكس الكثير من المناطق في المنطقة العربية والعالم التي تخلت على هذا المعطى.
- كان التاريخ الليبي شاهدا على الصراعات والمنافسات بين القبائل من أجل السيطرة على الأرض والموارد والزعامة،¹ وفي هذا الإطار كان للظاهرة السياسية في ليبيا خاصية مميزة يشير إليها الكاتب المولدي الأحمر في ثلاثة مميزات رئيسية وهي:

- استقرار السلطة بين أيدي خارجية متمركزة في طرابلس،² فالحاكم كان تركيا خلال تاريخ ليبيا الحديث في الفترة العثمانية، وإيطاليا زمن الاستعمار الإيطالي للبلاد.³
- كانت السلطة المركزية ضعيفة في ليبيا خاصة في العهد العثماني.⁴ فالكثير من القبائل لم تقبل بسلطة الدولة وامتنعوا عن دفع الضرائب واشتهروا بتنظيم الحياة في حدود مناطقهم وقبائلهم.⁵
- استمرار المجتمعات المحلية في إنتاج نخبتها بمعزل عن السلطة المركزية.⁶

نالت ليبيا استقلالها في عام 1951 عن الاستعمار الإيطالي كدولة ملكية، وباشرت بعد ذلك برنامجا لبناء مؤسسات الدولة، وقبل أن تكتمل المرحلة الملكية في عقدها الثاني انقلب ضباط من

¹ - علي الدين هلال (تحري) وآخرون، مرجع سابق، ص 568.

² - المولدي الأحمر، الولادة العسيرة للدولة الليبية الوليدة، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،

قطر، جوان 2011، ص 2-3، الرابط، <http://dohainstitute.org/file/Get/bcabf82c-ddd8-47d4-85a3c040c8ac819d.pdf>

تم الاطلاع عليه في 2015/02/23.

³ - علي الدين هلال (تحري) وآخرون، المرجع السابق نفسه، ص 568.

⁴ - المولدي الأحمر، الولادة العسيرة للدولة الليبية الوليدة، المرجع السابق نفسه، ص 3.

⁵ - علي الدين هلال (تحري)، وآخرون، المرجع السابق نفسه، ص 569.

⁶ - المولدي الأحمر، الولادة العسيرة للدولة الليبية الوليدة، المرجع السابق نفسه، ص 3.

المؤسسة العسكرية على النظام الملكي وتم تأسيس نظام آخر عرف بالجماهيرية بقيادة العقيد معمر القذافي، والذي استمر ببرنامج مغاير تماما في السلطة إلى غاية 2011 تاريخ الانتفاضة عليه وانهيار نظامه، فاسحا المجال أمام دخول ليبيا في مرحلة انتقالية على أمل بناء نظام جديد يقوم على مؤسسات شرعية.

ثانيا: حدث التحول السياسي في ليبيا 17 فيفري 2011:

شكل إسقاط نظام الزعيم الليبي السابق معمر القذافي، رسميا في أكتوبر 2011، لحظة فارقة في تاريخ المجتمع الليبي منذ الاستقلال، فقد فتح الباب أمام مسار لإعادة بناء مؤسسات البلاد واستعادة القدرة على تقرير المصير المستقبلي في دولة تغيب فيها المؤسسات الحديثة لصالح التركيبة المجتمعية القبلية.

1- المرحلة الأولى: بداية الانتفاضة

انطلقت الانتفاضة الليبية في يوم 17 فيفري 2011، وحملت مجموعة من المطالب أهمها:

- إسقاط النظام.
 - الحرية و الكرامة.
 - إنشاء دولة الدستور والقانون.
 - محاسبة المجرمين.¹
- وكما كان الحال في السياقات العربية المشابهة كتونس ومصر، بدأت الانتفاضة بتجمعات شبابية وقد حمل ردّ النظام وفق آليتين:
- **التعامل الأمني:** من خلال عملية القتل والقمع الذي مارسه ضد المتظاهرين ففي خلال 24 ساعة قتل ما يقل عن 10 متظاهرين، وهو ما أعطى للانتفاضة بعدا آخر ازدادت معه قدرة التعبئة خصوصا الفاعل القبلي.
 - **التعامل السياسي:** على خلاف سابقيه مبارك وبن علي، تعامل نظام القذافي من خلال

¹ - زياد عقل، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، نشر مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية للأهرام، القاهرة، مصر، العدد 144، أبريل 2011، ص 72.

نجله سيف الإسلام بمفردات قاسية، فقد خاطب الشعب الليبي بكلمات شديدة اللهجة مهددا إياه بتداعيات وخيمة على الدولة الليبية وحرب أهلية صعبة،¹ وفيما بعد اشتهر القذافي بتوعدده الشديد للليبيين بعبارات قاسية ومهينة أشهرها "من أنتم" والتي تعبر فعلا على درجة من الأبوية والفجوة العميقة بين الحاكم والمجتمع.

2- المرحلة الثانية: تحول المظاهرات السلمية إلى طابع عنيف:

تصاعدت الاحتجاجات وتزايدت الفئات الداعمة لها في المجتمع الليبي، خاصة مع دخول الفاعل القبلي، فقد أدت تطورات الأحداث إلى تصاعد العنف والعنف المضاد بعد محاولات قمعها من طرف الكتائب الأمنية لنظام القذافي، فاتحا المجال بذلك أمام حرب مسلحة ومواجهات دامية دارت رحاها في مختلف المناطق الليبية، وكان العامل الحاسم في المعركة، القدرة على السيطرة على مواقع إستراتيجية والتوسع جغرافيا في إطار ديناميكية "كر وفر"، وتميزت هذه المرحلة بالخصوص بكثرة الانفصالات في الهيكل السياسي والأمني والدبلوماسي لنظام القذافي، وكان أبرزهم عبد الفتاح يونس وزير الداخلية آنذاك.

2- المرحلة الثانية : التدخل الدولي و حسم الصراع.

مع تزايد شدة الصراع وعجز النظام لسياسي على احتواء الأزمة، عجل الأمر بتدخل عسكري انطلاقا من مبدأ التدخل الإنساني لحماية المدنيين من عنف نظام القذافي، وان كانت خلفياته لا تتوقف عند ذلك، بحيث صدر القرار الأممي رقم 2170 و2173، والذي تضمن ما يلي:

- أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على نظام القذافي.
 - حظر طيران فوق ليبيا والتأكيد على حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة².
- رغم ذلك، لم تتجح قوات المعارضة في ترجيح الكفة لصالحها في الواقع، لذا شكل التدخل الدولي في ليبيا أمرا حاسما في توجيه الصراع، حيث ساعدت الضربات الجوية لحلف الشمال

¹ - المرجع السابق نفسه، ص 72.

² - مهدي محمد عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، نشر الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، على موقع: <http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm> تم الاطلاع عليه في

الأطلسي على هدم البنى التحتية لنظام القذافي، ما عجل بسقوطه بعد حرب أهلية كلفت ليبيا أكثر من 30 ألف قتيل.¹

يقدم لنا التحول السياسي في ليبيا بعض المميزات في سياق التحولات السياسية العربية يمكن حصرها فيما يلي:

- **طبيعة التحول:** شكل العنف المسلح الأداة الرئيسية لحسم الصراع في ليبيا، فانطلاقاً من تصعيد النظام السياسي للموقف وقمعه للمحتجين وصل الأمر لاستعمال الطائرات والمدافع أين اتجهت المسألة إلى حرب أهلية انقسم من خلالها المجتمع.
- **مدة الصراع:** امتدت في الحرب 246 يوماً، أدت من خلاله إلى تداعيات وخيمة على المجتمع عن طريق انفجار الهويات الفرعية من جهة، إلى جانب التداعيات الإقليمية والدولية.
- **طبيعة الفواعل المؤثرة:** من خلال أهمية الفاعل القبلي في توجيه مسار الصراع والانقسام المجتمعي في ليبيا بالإضافة إلى الفاعل الدولي، إلى جانب حلف الشمال الأطلسي برز فاعل مهم وهم المرتزقة الأفارقة الذين كان نظام القذافي يستعين بهم لمواجهة المعارضة ضده.
- لفهم التحول الليبي يجدر بنا التوقف عند التاريخ الليبي المعاصر وسياسات القذافي المختلفة، كمدخل أساسي لحصر العوامل التي أدت إلى انتفاضة الشعب الليبي ضده ومسيرة التحولات السياسية العربية في مصر وتونس.

المطلب الثاني: البنية السياسية الليبية وعلاقتها بالمجتمع

عند تناول النظام السياسي الليبي، يعود بنا الحديث إلى فترتين رافقتا التاريخ السياسي المعاصر للدولة الليبية، ألا وهي الفترة الملكية، ثم فترة - إن صح التعبير - الجماهيرية بقيادة القذافي، هذا الأخير الذي حاول تأسيس نظام فريد من نوعه شكل محور الانتفاضة الليبية.

أولاً: المرحلة الملكية بعد الاستقلال:

¹ - إسحاق كافومبا سوارى وآخرون (تحرير)، تقرير المؤتمر: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، نشر معهد الدراسات الأمنية (iss)، جنوب إفريقيا، 2011، ص 12-13.

1- تطور شكل الدولة الليبية في المرحلة الملكية:

بعدما نالت ليبيا استقلالها من الاستعمار الإيطالي، تم إعلان ليبيا كمملكة متحدة مكونة من 3 أقاليم وعلى رأسها الملك إدريس السنوسي¹ ويمكن تقسيم مرحلة العهد الملكي إلى مرحلتين:

أ- المرحلة الأولى: ليبيا في إطار فيدرالي: في إطار دستور 1951 كان ليبيا تمثل صنف الدول المركبة وفق نظام حكم اتحادي- فيدرالي، من خلال ثلاثة أقاليم تتمتع كل واحدة منها بحكم ذاتي وفق حكومة إقليمية، وهي:

- ولاية طرابلس: هي الولاية الأكثر سكانا والأصغر مساحة بين ولايات المملكة الليبية.
- ولاية فزان: الولاية الأقل سكانا.
- ولاية برقة: الأكبر مساحة بين ولايات المملكة الليبية.²

ب- المرحلة الثانية: ليبيا في إطار موحد: في أبريل 1963 عدل الدستور الليبي وتم بموجبه إلغاء الشكل الاتحادي للدولة واستبداله بدولة موحدة، أين تأسست حكومة واحدة لها السلطة الكاملة على أراضي الدولة بقيادة ملك البلاد، يعتبر النظام الملكي في هذه الفترة نظاما "ملكيا تقليديا"، فقد واجه النظام بعد الاستقلال تحديات كبيرة في بناء الدولة بسبب الضعف الذي عرفته الدولة والمجتمع في مختلف جوانبه.³

2- المؤسسة العسكرية والانقلاب على الملكية:

قاد بعض الضباط الصغار في المؤسسة العسكرية انقلابا عسكريا على النظام الملكي يقودهم "معمر القذافي" في 01/09/1969، ما أدى إلى سقوط النظام الملكي الليبي نظرا لتضايف مجموعة من العوامل ويمكن إيجازها فيما يلي:

- انتشار التنافس والصراع والتحالفات القبلية والعشائرية داخل العائلة الملكية.

¹ - عبد اللطيف أحيدة، دولة ما بعد الاستعمار و التحولات الاجتماعية في ليبيا، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص 4-5. على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/file/get/f41c6f21-f029-bb90-568304c7cc9b.pdf>

² - المرجع نفسه، ص 5. تم الاطلاع عليه في 2015/8/7.

³ - يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة و تحديات بناء الدولة في ليبيا، مرجع سابق، ص 32، 34.

• فشل النظام الملكي في التكيف مع المستجدات الإقليمية خاصة مع نجاح الثورات العربية القومية بالخصوص في مصر مع جمال عبد الناصر ضد الملك فاروق، وانتشرت الأفكار القومية والاشتراكية في أوساط الشباب الليبي في ذلك الوقت من خلال التأثير المصري بوسائل الإعلام والنخب والمعلمين...

• اكتشاف النفط وبداية العمليات التصديرية سنة 1963، مثل جانب منه مصدرا لانتشار الفساد داخل المجتمع أمام ضعف الملك الليبي في إدارة الوضع بإحكام.

• تصاعد الغليان الشعبي خاصة مع النخب الثورية المعتمدة للأفكار الاشتراكية الرافضة لإقامة قواعد عسكرية أمريكية وبريطانية في البلاد.¹

ثانيا: معمر القذافي والنظام الجماهيري:

1- الانقلاب العسكري وبدايات التأسيس:

بعد نجاح الانقلاب العسكري والذي تم بموجبه سقوط النظام الملكي، وتولي معمر القذافي قيادة البلاد، خاطب الأخير الشعب الليبي عن طريق بيان عسكري حمل الرقم 01، فقد قال: "يا أبناء البادية، يا أبناء الصحراء، يا أبناء المدن العريقة، يا أبناء الأرياف الطاهرة، يا أبناء القرى.. منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة صاعدة، بعون الله إلى العلا، سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية. كافلة لأبنائها حق المساواة، فاتحة أمامهم أبواب العمل الشريف لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود بل إخوة أحرار في مجتمع ترفرف عليه إن شاء الله راية الرخاء والمساواة"²، من خلال هذا البيان أراد القذافي تقديم صورة لمشروعه تتضمن:

- بناء نظام سياسي جديد يعمل في إطار المشروع العربي القومي.
 - تخلي الليبيين عن ولائهم القبلية لصالح مشروع الدولة الجديد.
- استند القذافي في التسويق لمشروعه بواسطة مجموعة من الآليات أهمها:

¹ - المرجع السابق نفسه، ص 46.

² - علي الدين هلال (تحرير) وآخرون، مرجع سابق، ص 570.

- الدعوة للمقاومة ضد الاستعمار والتدخل الخارجي.
 - أفكار إيديولوجية شعبية يسهل فهمها من عامة المجتمع.
 - تقديم حلول للمشاكل التي عانى فيها المجتمع الليبي في عهد الملكية السنوسية.¹
- هذه الخطوة أعطت له قاعدة شعبية تمكن من خلالها بناء وتكريس الأسس الفكرية والعملية لنظامه وأفكاره السياسية المراد تطبيقها وتحقيقها واقعيًا، والتي تحولت بفعل الوقت إلى سلطة قمعية وسلطوية امتدت إلى غاية 2011.

2 - مرتكزات النظام الليبي في الحكم:

أ- **شخصية القذافي:** كانت لشخصية القذافي الدور الرئيسي في صياغة توجهات الدولة والنظام الليبي، فقد كان يطمح أن يكون قائدا للعرب وملك ملوك أفريقيا، حيث ترجع بعض الدراسات الغربية وخاصة جوي أرنولد في كتابه حول ليبيا "The Maverick State" صفات القذافي الشخصية إلى:

- البيئة البدوية التي نشأ فيها ومعاناته من عقدة الوحدة وغياب السيطرة.
 - تأثر بخطابات الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي أصبح بالنسبة له الموجه.
 - ميوله الصوفية جراء انتشار الحركة السنوسية في البلاد الليبية.²
- ب - **النظام الإيديولوجي:** وهو ما يتضمنه في الكتاب الأخضر عام 1975 من أفكار كتبها القذافي في إطار ثلاثة فصول، ويحتوي أساسا على أفكاره فيما يخص العدالة والحرية والمساواة، ويمثل هذا الكتاب المرجعية الأساسية للدولة والنظام السياسي، فيما يسمى نظام الجماهيرية أو النظرية العالمية الثالثة بوصفها النظرية الثالثة بعد الماركسية والرأسمالية.³

¹ - المرجع السابق نفسه، ص 570.

2 - خالد حنفي علي، القذافي والثورة الليبية: خيارات السقوط والصمود، نشر الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، على الموقع:

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm> ، تم الاطلاع عليه في 2014/11/23

³ - يوسف محمد الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص 42

ج - أجهزة الحكم في النظام الليبي: في إطار فلسفة القذافي يمكن تقسيم أجهزة الحكم في ليبيا

إلى قسمين:

• **النظام الرسمي:** وهي المؤسسات السياسية والإدارية والحكم المحلي والتي تترجم عمليا ما جاء به الكتاب الأخضر ونظرية الدولة الجماهيرية، فحسب فلسفته فإنّ القذافي يرفض فكرة التمثيل النيابي لأنها تحد من السلطة المباشرة للشعب، ولهذا ينبغي أن يمارسها بنفسه عن طريق المؤتمرات الشعبية فقد أسس إذن :

- اللجان الشعبية: بهدف القضاء على البيروقراطية الحكومية.
- اللجان الثورية: وهي ذراعه السلطوي لقمع المعارضين.
- المؤتمر الشعبي العام: كبرلمان شعبي.
- **النظام غير الرسمي:** وهي مجموعة من الترتيبات غير الرسمية والتي اعتمد عليها القذافي لإدارة حكمه ويستند إليها وأهمهم:

- عائلته وعلى رأسهم سيف الإسلام ونجله حنيبعل وابنته عائشة القذافي.
- رجال الخيمة وهم المقربون من العائلة وبعض الوجوه القبلية خصوصا قبيلة القذافنة.
- مسؤولون في اللجان الثورية.
- التحالفات السياسية والقبلية و كذا العسكرية.¹

3- آليات الفرض والتنفيذ:

• **الفلسفة الشمولية:** تعتبر فلسفة الحكم لدى القذافي في إطار نظرية الجماهيرية في كتابه الأخضر فريدة من نوعها وهي تؤسس لنظام شمولي يحاول فرض إيديولوجية اشتراكية شعبية، ومن ثم قتل كل الوسائط الاجتماعية بين الدولة والمجتمع، سواء تعلق بالأحزاب والمجتمع المدني، بل اعتبرت النظرية الثالثة كل هذه الآليات الحديثة في تسيير الشأن العام بمثابة الخيانة، ما أدى لبناء مجتمع خال من الثقافة السياسية الديمقراطية وفق حدودها الدنيا.

¹ - المرجع السابق نفسه، ص 43.

ب- القمع: اعتمد القذافي في سياسته لتأسيس نظامه السياسي الخاص، على آلية الإقصاء والقمع ضد معارضيها ومن يشتم فيهم رائحة عدم الولاء، ففي البداية تمكن من إقصاء منافسيه من العسكر بتهمة الانقلاب، وعمليات الملاحقة ضد مجموعة من الشخصيات الأمنية والسياسية بحجة معاداتهم للعروبة والإسلام ومصالح الشعب باسم الثورة الثقافية والثورة الشعبية.¹

ج- الاشتراكية وقتل المبادرة الفردية: في سنة 1978 بادر بإصدار مجموعة من القرارات والتي سماها ثورة المنتجين صادر من خلالها أراضي ومصانع الخواص وتأميمها لصالح الدولة في إطار فكرته الاشتراكية.²

من خلال تحليل أداء النظام الليبي يمكن الحديث عن ثلاثة أمور أساسية:

- نظام شمولي، يهدف أساسا إلى شخصنة السلطة في يد القائد، ويمنع بذلك أي دوران للنخب، ويعطي الفرصة للدوائر المقربة المعروفة بولائها.
- بناء نظام سياسي فريد من نوعه، ومن خلال هذا الأمر يتبين أن الثقافة السياسية تكرست في المعطى القبلي الذي يتجه نحو الانكماش الذاتي وغياب التفكير في قضايا السلطة المركزية.
- كان القمع والإقصاء الآلية الرئيسية لفرض مشروع القذافي في الحكم، و من ثم فمدخل دراسة علاقة الدولة والمجتمع في ليبيا يجد نفسه في العلاقة السلطوية التي أسسها، والتي حكمت البلاد لأكثر من خمسين سنة بواسطة القمع والخضوع الكامل والزبانية.

المطلب الثالث: البنية الاجتماعية-الاقتصادية الليبية

سيتناول هذا المطلب الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تراكم التذمر الشعبي

ضد سياسات النظام الليبي والتي كانت عاملا في تعبئة القوى من أجل إسقاطه.

أولا: البنية الاقتصادية وسيطرة اقتصاد الريع.

أ- مراحل تطور الاقتصاد الليبي: مر الاقتصاد الليبي ب 05 مراحل أساسية وهي:

¹ - المرجع السابق نفسه، ص 38-39.

² - المرجع نفسه، ص 41.

- **المرحلة الأولى:** تبدأ باستقلال ليبيا واكتشاف النفط في 1957.
- **المرحلة الثانية:** يبدأ من 1961-1967 وهي الفترة التي دخلت فيها ليبيا عصر جديد، بعدما كانت تعتبر من الدول الأكثر فقرا في العالم.
- **المرحلة الثالثة:** انطلاقا من الانقلاب العسكري الذي قاده معمر القذافي، وغير الأمر توجه البلاد من اقتصاد رأسمالي إلى توجه اشتراكي شهدت بموجبه تدخلا كبيرا للدولة في تنظيم الاقتصاد والحياة الاجتماعية.
- **المرحلة الرابعة:** تبدأ من 1980 مع انهيار أسعار النفط التي أثرت سلبا على إيرادات ونشاط الاقتصاد الليبي، في ظل العقوبات الدولية التي فرضت عليها منذ 1986 بعد حادثة لوكربي.
- **المرحلة الخامسة:** تبدأ من سنة 2003 مع ارتفاع أسعار النفط وإلغاء العقوبات الدولية فيما بعد، قابلها النظام الليبي بإصلاحات لتحسين عمل الاقتصاد عن طريق تشجيع القطاع الخاص وإزالة الحواجز التجارية، ولكن لم تستطع هذه الإصلاحات أن تغير وجه الاقتصاد الليبي.¹
- **ب- قطاع النفط:** ظلت ليبيا حتى أواخر الخمسينات من أكثر البلدان فقرا في العالم،² ولكن بعد اكتشاف النفط تحولت إلى وضع جديد اتسم بسيطرة النفط على اقتصادها الوطني، وتبين الأرقام الاقتصادية الخاصة بقطاع النفط المذكورة أسفله هذه الحقيقة الاقتصادية الليبية فيما يلي:
- استحوذ القطاع النفطي على 80 بالمائة من الإيرادات الحكومية وأكثر من 95 بالمائة من إجمالي الصادرات.
- بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد في 2010 حوالي 47 مليار برميل، ما يجعل ليبيا تحتل بذلك المرتبة التاسعة 09 عالميا.

¹ - شيماء عبد الفاتح، الاقتصاد الليبي بعد الثورة، مجلة أفاق إفريقية، نشر الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، المجلد 11، العدد 38، ص 94-95، <http://www.sis.gov.eg/newvr/africa.pd>، تم الاطلاع عليه في 2015/11/12.

² - أحمد طاهر، الاقتصاد الليبي... قراءة في التحديات ورؤية للمستقبل، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، تركيا، اسطنبول، العدد 3، السنة 3، خريف 2014. ص 88.

- يبلغ احتياطها من الغاز الطبيعي ما يقدر بتريليون و530 مليار متر مكعب، تحتل بذلك المرتبة 23 عالميا.
- تعتمد في تصديرها للخام على 06 مرافئ رئيسية¹
- ج- الطفرة النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد الليبي: قبل سنة 2011 عرفت ليبيا نموا مطردا لاقتصادها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ويمكن استخلاص ذلك مما يلي:
 - رفع العقوبات الدولية في 2003 مما سمح لها بالعودة إلى السوق الدولية.
 - ارتفاع في الناتج الوطني الخام مثلما يوضحه الجدول التالي:²

الشكل (9) : جدول يوضح حجم الناتج الوطني الخام الليبي بين 2008-2010

السنة	حجم الناتج الوطني الخام / وحدة: مليار دولار.
2010	89.03
2009	86.19
2008	86.77

- وفقا لمصرف ليبيا المركزي، بلغ احتياطي البلاد من الذهب والعملات الأجنبية في نهاية عام 2010 ما مجموعه 107.03 مليار دولار تحتل المرتبة 14 عالميا.
 - تدوير المؤسسة الليبية للاستثمارات الخارجية أصولا تزيد عن 70 مليار دولار بين أصول ثابتة ومنقولة واستثمارات أخرى في دول العالم، حيث تملك حصصا في شركات أوروبية قيادية.
- يمثل النفط في ليبيا إذن رئة الاقتصاد والذي لطالما لعب دورا أساسيا في التاريخ الليبي، فمقارنة بدول الخليج نظرا للتقارب الموجود من ناحية التركيبة الجغرافية وحجم السكان وحجم الثروة النفطية، فلم تمثل هذه الأخيرة وما صاحبها من طفرة مالية أيضا، في دخول ليبيا مرحلة تحديث سياسي واقتصادي واجتماعي، بالعكس عمل القذافي على قمع كل صوت أو كل آلية يمكن أن

¹ - المرجع السابق نفسه، ص 88.

² - المرجع نفسه، ص 88-89.

تتخرط ليبيا من خلالها في هذا المجال،¹ فانعكاسات هذا النفط لم تصل كلية للمواطن الليبي وهو ما قد يجد تفسيره في أمرين أساسيين وهما:

• **الفساد الإداري:** حيث جعل نظام القذافي هذه الثروة ومداخلها ملكا شخصيا له ولعائلته ومحيطه المقرب، وهو ما حرم المواطن الليبي من الاستفادة من ثروات بلاده.

• **عدم تنويع الاقتصاد وضعف هياكل الاقتصاد:** فالاعتماد فقط على النفط كمورد واحد

للدخل في ليبيا، هو ما جعل الاقتصاد الليبي يعيش اختلال هيكليا بالرغم من امتلاك البلاد لمقومات اقتصادية هائلة. و يظهر الجدول التالي حجم الاختلالات في هيكل النشاط الاقتصادي الليبي وذلك بمقارنة حجم الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة ما بين 2008-2010.²

الشكل (10):³ جدول يوضح مقارنة حجم الصادرات النفطية وغير النفطية بين 2008 - 2010

السنة	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2008	60.7	1.4
2009	35.7	1.4
2010	45.7	1.4

و تجدر الإشارة إلى أن النفط في ليبيا كان له دور حاسم في محددات العلاقة بين الدولة والمجتمع وهو ما يشير إليه الكاتب الليبي محمد الصواني من خلال دورين لعبهما واستفاد من خلال عائداته نظام القذافي لتكريس سلطته وهما:

• **الدور الأول:** القدرة على توفير المقومات المناسبة للتغلغل في المجتمع و ممارسة القهر

نظرا لوجود التمويل وعدم وجود حاجة لفرض الضرائب.

¹ - إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، نشر صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، صدر في 2012، ص 2-3. على الرابط:

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf>، اطلع عليه: 2015-12-26.

² - المركز الليبي للبحوث والتنمية، واقع الاقتصاد الليبي في المرحلة الانتقالية، صدر في افريل 2014، على الرابط <http://libya-al-mostakbal.org/uploads/files/lcrd210414.pdf>، اطلع عليه في 2015-12-18.

³ - المرجع نفسه، ص 1.

- **الدور الثاني:** عدم وجود حاجة للدخول في عقد اجتماعي جديد ملزم طالما توفر للنظام، العائدات المالية المناسبة لفرض السيطرة على المجتمع.¹

ثانيا: البنية الاجتماعية والمعطى القبلي:

أ- **التركيبة المجتمعية:** يعتبر المجتمع الليبي مجتمعا قريبا بامتياز، فالقبيلة في ليبيا تمثل الوسيط بين الدولة والمجتمع²، وكذا عصب الحياة والتركيبية المجتمعية، ويمكن الإشارة بالخصوص إلى علاقات التضامن والمصاهرة التي كانت سائدة في ليبيا بين القبائل، ومن أهم هذه القبائل نجد:

- **قبيلة الورفلة:** وهي أكبر القبائل في ليبيا حيث يصل عدد المنتمين إليها ما يقارب مليون نسمة أي ما يعادل 6/1 من سكان ليبيا، وتتمركز أساسا في منطقة فزان في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما تملك امتدادات في بنغازي شرق ليبيا.

- **المقارحة:** يتمركزون في الوسط الغربي لليبيا وينحدر منهم أهم رموز نظام القذافي وهو رئيس المخابرات عبد الله السنوسي.

- **قبيلة القذافة:** ينحدر منها الزعيم الليبي معمر القذافي، وتشكل احد اركان السلطة في ليبيا وفق قيم الولاء التضامن القبلي المعروفة في ليبيا.³

• خصائص الطبيعة القبلية الليبية:

تضفي الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي عليها مجموعة من الخواص يمكن إجمالها فيما يلي:

¹- يوسف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي، الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي، ورقة عمل مقدمة في حلقة نقاشية بعنوان، ليبيا... آفاق وتحديات التحول الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، نشر مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت== لبنان، 2011/11/21، ص 10. على الرابط:

[http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_395_halak%20nikachieh%207-](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_395_halak%20nikachieh%207-74.pdf)

[74.pdf](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_395_halak%20nikachieh%207-74.pdf)، تم الاطلاع عليه في 2015-12-23.

² - محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوبولوجية للثورتين التونسية والليبية، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011، ص 9-10 على الرابط:

dohainstitute.com

³ - خالد حنفي علي، خرائط القوى القبلية و السياسية و الجهادية في ليبيا بعد الثورة، نشر مجلة الشرق أوسطية، العدد 64، جويلية - سبتمبر 2014، ص 5

- **خاصية عدم الاستقرار:** أي تفضيلها للتنقل والارتحال وهي صفة عامة في البداوة.
 - **خاصية البراغمية:** ونجدها في مسألة تقسيم الثروات والتمحور حول الذات.
 - **خاصية الثأر:** وهذا ما يطيل من زمن الصراعات وانتشاره.
 - **خاصية المحاولة الدائمة للسيطرة على السلطة والثروة:** ضمانا للقوة وبناء التحالفات وهذا ما كانت تمارسه القبائل للسيطرة على بعض المؤسسات لتوسيع قدرتها على حساب الدولة.
 - **خاصية التعدي على سلطة الدولة:** وهذا ما يجعلها تتجه بالطبيعة نحو السلاح والفوضى خصوصا في أوقات الأزمات والأخطار المحدقة.¹
- وفي نفس الإطار من التوظيف السياسي للمعطى القبلي حاول القذافي اختراق هذه التركيبة واستثمارها للبقاء في السلطة من خلال:
- **النوادي القبلية:** بهدف محاصرة المطالب المناطقية الضيقة والاحتجاجات خاصة الشبابية.
 - **الحرس الشعبي:** والذي يضم كبار السن بهدف حماية ما يسميه مكاسب الثورة، ومن مظاهر استغلاله للبعد القبلي فكرة تجديد الولاء عن طريق تقديم وثيقة مبايعة عند كل زيارة يقوم بها إلى مجموعة قبلية.
 - **نظام جهوي وإقصائي:** ينطلق من إقصاء وتهميش المناطق الشرقية وأبرزها مدينة بنغازي، حيث تمثل هذه المنطقة في وعي القذافي منطقة متمردة وجب وإقصائها.²
- ج - الدين في ليبيا:** يشكل الدين احد المحددات الرئيسية لعلاقة الدولة والمجتمع في ليبيا، فالمجتمع الليبي يعتنق أغليته القصوى الإسلام دينا له، بإتباع المذهب المالكي مع أقلية من المذهب الإباضي، و من ثم بالرغم من هذا الأمر لم يشهد المجتمع الليبي سيطرة الجماعات المنتشرة في القاع الإسلامي على تحديد وجهة التدين الليبي، بالرغم من محاولات القذافي فرض

¹ - عصام عبد الشافي، التحولات السياسية في ليبيا: الأطراف والاحتمالات المستقبلية، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاجتماعية اسطنبول تركيا، السنة 3، العدد 3، خريف 2014، ص 102-103.

² - محمد نجيب بوطالب، المرجع نفسه، ص 7-8

إيديولوجيته الفريدة من نوعها، ولكن يبقى هذا المحدد مهما جدا في فهم طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع الليبيين.

د - الحرمان من التعليم: كشف الإحصاء الوطني للتنمية البشرية سنة 2012 عن إحصائيات وأرقام مخيفة عن واقع التعليم في ليبيا، من خلال ارتفاع نسب الأمية في المجتمع الليبي يوضحها الجدول التالي:

الشكل (11): جدول يوضح نسب الأمية في المناطق الليبية¹

البلدة	نسبة الأمية
منطقة مزدة	31 بالمئة
منطقة الكفرة	27 بالمئة
منطقة المرقب	26 بالمئة
منطقة مصراتة	23 بالمئة
منطقة ترهونة	25 بالمئة

وأما بالنسبة لعدد الحاصلين على الشهادات الجامعية حسب الولايات فتوضح الأرقام التالية إحصائيا كارثية ففي 07 مناطق -شعبيات- نقل فيها نسبة السكان من ذوي التحصيل الجامعي عن 02 بالمائة إما في 08 مناطق لا يتجاوز فيها نسبة السكان من ذوي التحصيل الجامعي عن 03 بالمائة.²

يمكن القول أن السياسة الاجتماعية للقذافي مثلت مدخلا رئيسيا للانتفاضة الليبية انطلاقا من:

- احتكار الثروة وتوزيعها.
- توظيف المعطيات الاجتماعية المميزة في سبيل تكريس أسس سلطته.

¹ - معطيات الجدول مستفادة من محمد يوسف الصواني، ليبيا: الثورة و تحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص 69.

² المرجع نفسه، ص 69.

المطلب الرابع: متغيرات البنية الدولية

إن فهم السياسة الخارجية الليبية وطبيعة توجهاتها لا يمكن فصله عن عاملين رئيسيان هما: شخصية القذافي والنفط.

أولاً: مرحلة ما بعد الانقلاب والسياسات الثورية 1969-1988

استطاع القذافي تأسيس عمل إيديولوجي سماها بالنظرية الثالثة، انطلق من خلالها للتأثير الخارجي في قضايا كثيرة إقليمية ودولية، ومثل النفط الأداة الرئيسية لتمويل من مشاريع أفكاره وطموحاته الشخصية الخارجية، ويمكن الحديث عن توجهات القذافي الخارجية انطلاقاً من عاملي الشخصية والنفط من خلال:

1- على المستوى الإقليمي:

- صاغ القذافي علاقاته بجيرانه العرب سواء المشاركة أو المغاربة من خلال قضية "الوحدة العربية" طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات حيث أقدم على تجارب وحدوية والتي لم تتجح.
- استعمل العوائد النفطية في تمويل الحركات التحررية والمسلحة في الكثير من الدول.
- التدخل العسكري في التشاد.
- المواجهات العسكرية مع مصر سنة 1977 في عهد السادات.

2- على المستوى الدولي:

كانت علاقاته الخارجية متباينة مع الدول الكبرى، فقد وصف الولايات المتحدة برمز الامبريالية، وتم اتهامه بتمويل الإرهاب أدى بها إلى قصف قصره في سنة 1986.¹

ثانياً: أزمة لوكربي 1988 :

مثل إسقاط طائرة أمريكية فوق مدينة لوكربي الايرلندية سنة 1988 بداية التحول الأولى لمكانة

¹ خالد حنفي علي، التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا، نشر موقع الجزيرة نت، صدر في 03-10-2004، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/81ED894D-F7C1-4B2C-A384-637C6E4D0266>

، تم الاطلاع عليه في 22-11-2015.

القذافي دوليا، وتم إقرار عقوبات اقتصادية بداية 1992، أين حول بعد ذلك إستراتيجيته الخارجية نحو سياسة أكثر مهادنة من خلال:

1 - على المستوى الإقليمي:

- لم يعد القذافي يهتم بالمشاريع الوحدوية مع جيرانه العرب، بل ركز على توطيد العلاقات الاقتصادية الثنائية، خاصة مع الحصار الدولي المفروض عليه.
- استعاد القذافي علاقاته مع بقية دول المغرب العربي، ونفس الأمر حدث مع السودان حيث توقف عن دعم الحركة الانفصالية في جنوب السودان وطرح فيما بعد مبادرة مصرية ليبية لحل الأزمة السودانية.

- أنهى القذافي الأزمة مع تشاد وترافق ذلك مع وقف دعم حركات التمرد في الدول الأفريقية. ومن ثم يلاحظ تركيز القذافي على استعادة عمقه الإفريقي والمغاربي في هذه الفترة مع عزله الدولية لاستقطاب فضاءات جديدة في إطار تضمين أفكاره ومشاريعه وطموحاته الشخصية.¹

2- على المستوى الدولي:

- أعاد القذافي صياغة علاقات جديدة مع القوى الكبرى، حيث قام بتحسين علاقاته مع الدول الأوروبية و أعاد العلاقات الدبلوماسية في صيف 1999 مع بريطانيا. كما أعاد علاقاته مع فرنسا وثبتت أيضا ليبيا دورها في المنتديات العربية الأوروبية مثل منتدى "5+5".
- تعاملت ليبيا بمرونة مع أزمة لوكربي مع الولايات المتحدة، و ركزت على التعامل القانوني مع القضية وقبلت عرضها على محكمة دولية، وانتهى الأمر بتسليمها للمشتبه في تورطها بالقضية سنة 1999 حتى يتم محاكمتها، مما أدى إلى تعليق العقوبات الدولية عليها، وتم تبرئة أحد المتهمين بينما أدين الآخر.

في نهاية المبحث يمكن القول أن نظام القذافي قام على مجموعة من الأسس كانت الخلفيات الأساسية للانتفاضة عليه وهي:

¹ المرجع السابق نفسه..

- نظام شمولي، يهدف أساسا إلى شخصنة السلطة في يد القائد، ويمنع بذلك أي دوران للنخب، ويعطي الفرصة للدوائر المقربة المعروفة بولائها.
- بنى نظاما سياسيا فريدا من نوعه، ومن خلال هذا الأمر يتبين أن الثقافة السياسية تركزت في المعطى القبلي الذي يتجه نحو الانكماش الذاتي وغياب التفكير في قضايا السلطة المركزية.
- كان القمع والإقصاء الآلية الرئيسية لفرض مشروع القذافي في الحكم، و من ثم فمدخل دراسة علاقة الدولة والمجتمع في ليبيا يجد نفسه في العلاقة السلطوية التي أسسها، والتي حكمت البلاد لأكثر من خمسين سنة بواسطة القمع والخضوع الكامل والزبانية
- كانت السياسة الخارجية الليبية وطبيعة توجهاتها تعتمد على عاملين رئيسيان هما شخصية القذافي وعائدات النفط في تغييب دور المجتمع ونخبه.
- احتكاره للثروة وتوزيعها.
- توظيف المعطيات الاجتماعية المميزة خاصة القبلية منها في سبيل تكريس أسس سلطته.

المبحث الثاني:

خيارات الفاعلين للانتقال نحو الديمقراطية في ليبيا.

شكل انهيار نظام القذافي حدثا مهما في التاريخ الليبي، فليبيا تعيش فعلا تحديات في إدارة المرحلة الانتقالية أو مرحلة ما بعد الحرب، أساسا في بناء المؤسسات الانتقالية التي ستحكم البلاد في المرحلة المقبلة، أمام دولة تغيب فيها أي تقاليد مؤسسية أو خبرة سياسية لدى نخبتها الجديدة، وهنا تطرح إشكالات عديدة حول قدرة النخب السياسية والمجتمعية في الاختيار العقلاني والتكيف مع الأوضاع الجديدة في بيئة داخلية معقدة سياسيا ومجتمعيا و بيئة إقليمية ودولية أكثر صعوبة في ضوء التغيرات الجيوسياسية الكثيفة في المنطقة وتضارب المصالح بين القوى الكبرى.

المطلب الأول: خريطة الفاعلين في المرحلة الانتقالية:

تغيرت خريطة النفوذ السياسي والقبلي والمناطقى بشكل كبير بعد سقوط القذافي وهذا يعود أساسا إلى فتح المجال أم التمثيل السياسي في المرحلة الانتقالية، وطموحات الليبيين نحو بناء دولة قائمة بذاتها، بغض النظر عن الانتماءات الهوياتية والاجتماعية المختلفة، ومن هنا فمحاولة حصر الفاعلين في المشهد الانتقالي الليبي يدفعنا إلى تصنيفها وفق ثلاث مستويات شكلت الخريطة السياسية والمجتمعية المؤثرة في توجيه خيارات الانتقال وهي: الفاعل القبلي والقوى السياسية والجماعات والميليشيات المسلحة.

أولا: الفاعل القبلي:

تشكل القبيلة في ليبيا المحور الأساسي في المجتمع الليبي كما ذكرنا أنفا، والتي تملك امتدادات داخلية وحتى خارجية عابرة للحدود، ويمكن استخلاص أهم القبائل تأثيرا في المشهد الانتقالي:

- **قبيلة الورفلة:** وهي أكبر القبائل في ليبيا حيث يصل عدد المنتمين إليها ما يقارب مليون نسمة أي ما يعادل 6/1 من سكان ليبيا وتتمركز أساسا في منطقة فزان في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما تملك امتدادات في بنغازي شرق ليبيا.
- **قبيلة مصراتة:** وهي أكبر القبائل المعارضة لنظام القذافي في الشرق حيث تملك تأثيرا كبيرا في درنة و بنغازي.

- **الزنتان:** وهي قبائل تقطن في منطقة الجبل الغربي ولها علاقات قوية مع الجزائر بالخصوص وتملك الزنتان ميليشيات أمنية كان ينتمي أعضائها للمؤسسات الأمنية للقذافي مثل: الصواعق والقعقاع.¹

ثانيا- القوى السياسية:

بعد سقوط القذافي تأسست العشرات من الأحزاب السياسية من مختلف التيارات السياسية الإسلامية والعلمانية والقومية والمناطقية، وإن نصت النسخة الأولى لقانون الأحزاب بمنع كل تشكيل سياسي يقوم على التمييز وفق أساس مناطقى أو جهوي أو قبلي، تم إلغاء تلك المادة بعد أسبوع واحد بعد إصداره، نظرا للضغوط الممارسة على المجلس من قبل قوى كثير ليس من مصلحتها تقييد الأحزاب الجديدة بمثل هذه الأحكام المنافية للتقاليد القبلية، فالملاحظ من تتبع الحراك السياسي الليبي الذي أعقب بداية المرحلة الانتقالية كما يذكر ذلك الكاتب الليبي **المولدي الاحمري** "انطباقها مع فترة ما بعد الاستقلال مباشرة حين اتسمت الحياة السياسية والحزبية خصوصا بإقليمية التنظيمات والأحزاب واختلاف في المرجعيات الفكرية، وبروز الصراع بين زعماء الداخل والخارج، وتميز الزعامة بالتحالفات الظرفية".²

ويمكن تصنيف القوى السياسية إلى ما يلي:

¹ - خالد حنفي علي، خرائط القوى القبلية و السياسية و الجهادية في ليبيا بعد الثورة، مرجع سابق، ص5.

² - يوسف محمد الصواني، الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية، في عبد الله بلقزيز، يوسف صواني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، جويلية 2012، ص 397.

1- الأحزاب ذات التوجه الإسلامي: نجد أهمها:

- **حزب العدالة والبناء:** الممتد مع حركة الإخوان المسلمين، والتي تأسست في سنة 1949 في ليبيا غير أنها تعرضت للقمع من طرف نظام القذافي.
- **أحزاب ذات طابع سلفي** انبثقت من حركة التغيير الإسلامية والتي حلت محل الجماعة الإسلامية المقاتلة بعد عمل مراجعات لنبد العنف إبان حكم القذافي في 2007، وقد شارك أعضائها بفاعلية من أجل إسقاط القذافي نظرا لخبرتهم في الجهاد الأفغاني، ولكن هذه الحركة لم تجد لها مساحة شعبية هائلة نظرا لطبيعة المجتمع الليبي الصوفية.¹

2- الأحزاب ذات التوجه العلماني:

- **تحالف القوى الوطنية:** تأسست في فيفري 2012 من مجموعة من الأحزاب التي تتبنى أفكارا ليبرالية ويترأسها "محمود جبريل" المدعوم من قبيلة الورفلة، والذي يملك علاقات كبيرة مع جهات دول كثير أهمها الولايات المتحدة و فرنسا.
- **أحزاب قومية ومناطقية:** ظهرت مع سقوط القذافي وهي مجموعة من الأحزاب ذات القاعدة الشعبية الصغيرة مقارنة بالأحزاب السالفة الذكر ومن أهمها الجبهة الوطنية للإنقاذ والتي كانت أكبر التنظيمات الأساسية المعارضة لنظام القذافي خلال التسعينات.²

ثالثا- الجماعات المسلحة:

- وهي الجماعات التي رفضت العمل السياسي واختارت تكوين ميليشيات مسلحة وتصنف كما يلي:
- **جماعات ذات صبغة إقليمية:** وأهمها حركة أنصار الشريعة والتي تملك امتدادات إقليمية وتتشعب بفكر القاعدة والجهاد المعولم، فبالإضافة إلى الليبيين تضم هذه الحركة مجموعة من الجنسيات الأجنبية، وقد بدأ الظهور الفعلي لها في 2012 عندما نظمت مظاهرة في بنغازي تطالب بتطبيق الشريعة في ليبيا.

¹ - خالد حنفي علي، خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مرجع سابق، ص10.

² - مغربي زاهي، المشهد السياسي الليبي: صعود قوى جديدة، نشر مركز الجزيرة للدراسات، صدر في 9-10-

Studies.aljazeera.net، 2011. تم الاطلاع عليه في 12-12-2015.

- **جماعات ذات طابع محلي:** أهمها كتيبة 17 فبراير وكتيبة "شهداء بوسليم"، تتكون فقط من العنصر الليبي وهي لا تعارض العملية السياسية.
- **جماعات ذات طابع قبلي:** ومن أبرزها "قوات درع ليبيا" والتي تنتشر في غرب ووسط شرق ليبيا إضافة إلى ميليشيات الزنتان ومصراتة.¹
- تطورت خريطة التحالفات في ليبيا إلى غاية ظهور صيغة استقر عليها المشهد العام في وجود قطبين يتنافسان على تحديد وجهة العملية الانتقالية وهما "عملية الكرامة" و "فجر ليبيا".
- **عملية الكرامة:** فكانت مظلة للعديد القوى أهمها التحالف الوطني إضافة إلى مجموعة من القبائل والقوى المجتمعية في شرق ليبيا بقيادة الجنرال حليفة حفتر بامتدادات خارجية .
- **فجر ليبيا:** تمثل مظلة للقوى الإسلامية بالخصوص حركة العدالة والبناء وأيضا أنصار الشريعة وبعض القوى الاجتماعية في غرب ليبيا والعاصمة طرابلس ولها امتدادات خارجية أيضا.

رابعا: منظمات المجتمع المدني:

في ظل ظروف المجتمع الليبي المعقدة وفق التركيبة القبلية والمناطقية المسيطرة على تفاعلاته، طرحت المرحلة الانتقالية إشكالات متعلقة بدور المجتمع المدني ومدى ملائمة للثقافة السائدة في المجتمع الليبي، في ضوء ولادة الكثير منها، والتي اتجهت غالبيتها إلى الطابع الحقوقي والإنساني، ومن هنا يحل الكاتب الليبي محمد الصواني الظاهرة من خلال أنها "استجابت لمجريات الأمور في المرحلة الانتقالية وليست كونها تعبيراً متأصلاً في الثقافة الداعمة للمجتمع الليبي".²

المطلب الثاني : الفاعلين وتنظيم المرحلة الانتقالية في ليبيا.

- بعد سقوط نظام القذافي صدرت مجموعة من القوانين من طرف المجلس الانتقالي الليبي من أجل تنظيم مسار الانتقال الديمقراطي بحيث أعلن عن:
- إعلان دستوري مؤقتا يحدد ملامح إدارة المرحلة الانتقالية.

¹ - خالد حنفي علي، خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، المرجع السابق نفسه، ص 11.

² - يوسف الصواني، الأفاق الديمقراطية في الثورة الليبية، مرجع سابق. ص 292-295.

- وضع جدول زمني لصياغة الدستور الليبي.
- شكّلت هذه القوانين خارطة الطريق المقيلة للمرحلة الانتقالية، وإن انتقدها الكثير نظرا للعجز الكامن في المؤسسات الانتقالية للبلاد في ترجمتها عمليا، ومن خلال التطورات الحاصلة انطلاقا من هذه الرؤية التأسيسية للمرحلة الانتقالية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية شهدتها البلاد وهي:
- المرحلة الأولى: المجلس الانتقالي والإعلان الدستوري
- المرحلة الثانية: المؤتمر الوطني العام و المسار الانتقالي
- المرحلة الثالثة: المرحلة الثالثة وانتهاء المسار الانتقالي

أولا: المرحلة الانتقالية الأولى: المجلس الانتقالي وإشكالية التكيف.

1- المجلس الانتقالي:

تشكل المجلس الوطني الانتقالي الليبي في 05 مارس 2011، بمدينة بنغازي الليبية برئاسة مصطفى عبد الجليل لإدارة الصراع مع القذافي في طرابلس، ولإدارة المرحلة الانتقالية في أعقاب سقوط هذا الأخير لحين انتخاب سلطة شرعية.

بدأت هذه المرحلة مع الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الانتقالي الليبي انطلاقا من الاستناد إلى "الشرعية الثورية" التي اكتسبها جراء مساهمته في إسقاط نظام القذافي، ويعتبر الإعلان الدستوري خارطة طريق للخروج بليبيا من المرحلة الانتقالية ويضم أساسا:

- الإعلان الدستوري بمثابة دستور مؤقت للبلاد.
- الدعوة إلى عقد انتخابات في غضون 90 يوما من إعلان التحرير أي 23 أكتوبر 2011،
- انتخاب المؤتمر العام في غضون 180 يوما من ذلك التاريخ ويعين من خلاله حكومة وهيئة تأسيسية لصياغة الدستور بعد 60 يوما من بداية عملها و يتم طرحه للاستفتاء.¹
- يعتبر الإعلان الدستوري أن هدف المرحلة الانتقالية هو تحقيق "الديمقراطية وإرساء مبادئ التعددية السياسية ودولة المؤسسات وتطلعا إلى مجتمع ينعم بالاستقرار والأمن والعدالة وينهض

¹ - يوسف الصواني ، الأفاق الديمقراطية في الثورة الليبية، مرجع سابق. ص 292-295.

بالعلم والثقافة ويحقق الرفاهية والرعاية الصحية ويعمل على تنشئة الأجيال الصاعدة على الروح الإسلامية وحب الخير للوطن".¹

وعن كيفية إدارة هذه المرحلة، تضمنت المادة 30 وهي المرجعية الأساسية في إدارة المرحلة

الانتقالية شرحا حول الخطوات التي ستسلكها المرحلة الانتقالية بما فيها طريقة الانتقال إلى مؤسسات شرعية والتي وضعت تسمية " المؤتمر الوطني العام " كمؤسسة تأسيسية مهمتها تحضير الدستور القادم وتشكيل الحكومة المؤقتة.² ولكن هذه العملية واجهت صعوبات عديدة خاصة مع انتشار الميليشيات المسلحة في أركان البلاد والصراع فيما بينها الناتج عن انعكاسات الانقسام القبلي والمناطقي بعد انهيار النظام السابق، رغم ذلك توفرت مجموعة من العوامل شكلت فرصا لإمكانية نجاح المسيرة الانتقالية وفق تعبير الكاتب بول سالم من خلال:

- الإحساس بالفخر والتحرر بعد إسقاط نظام القذافي.
 - الإحساس بالهوية الليبية.
 - التوافق العام الظاهر حول الخطوات الرئيسية المتضمنة في الإعلان الدستوري من خلال إجراء انتخابات، وصياغة الدستور وإنشاء مؤسسات الدولة.³
- ولكن رغم توفر هذه العوامل إلا أنه يعاب على فترة المجلس الانتقالي بفعل غياب الشرعية الشعبية وضعف مكانته في المجتمع، إعادة توزيع القوة نحو الانكماش على الأسس المنطقية والقبلية، هذه الأخيرة التي حاولت التأثير في المسار الانتقالي، وهو ما عرقل تكيف المجلس الانتقالي في هذه البيئة المعقدة أين تختلف قواه المختلفة على الفكرة الديمقراطية والمؤسسية، وهو ما يدفعنا إلى معرفة قدرة الآلية الانتخابية والمؤسسية على الصمود في ليبيا المرحلة الانتقالية.

2- انتخابات المؤتمر الوطني العام 2011:

¹ - المجلس الوطني الانتقالي، الإعلان الدستوري المؤقت، فيفري 12 / 09 / 2011، ص 02 - 03.

² - يوسف محمد الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص 148.

³ - بول سالم، أمندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، ورقة نشرت ضمن كتاب، الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، نشر شرق الكتاب، ط1، 2013، ص 114.

أجريت الانتخابات في اليوم المحدد بالرغم من التخوفات التي صاحبته، فقد مثلت أول اختبار لقدرة النخب الليبية على تجاوز التحديات المصاحبة للعملية الانتقالية، فقد تنافس للفوز بمقاعد المؤتمر الوطني العام، فقد تميزت هذه الانتخابات ب:

- ترشح حوالي 2639 مرشحا فرديا مستقلا بالإضافة إلى 347 كيانا سياسيا.
- فتح 94 بالمائة من مراكز الاقتراع، وأدلى 62 بالمائة من إجمالي المسجلين بأصواتهم.
- الحضور الكثيف للمراقبين الدوليين والمحليين.

- نتائج الانتخابات: كانت نتائج الانتخابات كما يلي:

- نتائج القوى العلمانية: حصل حزب قوى التحالف الوطنية برئاسة محمود جبريل (الائتلاف يتكون من أكثر من 40 من الأحزاب الصغيرة) كقوة مهيمنة، وفاز بـ 39 مقعدا من أصل 80 مقعدا مخصصا للكيانات السياسية.
- نتائج القوى الإسلامية: حصل حزب العدالة والبناء، وهو الحزب المرتبط بالإخوان المسلمين، على 19 مقعدا. وعلى الرغم من أن بروزه في الفترة التي سبقت الانتخابات، إلا أن¹ وتظهر نتائج هذه الانتخابات على خسارة الحركات الإسلامية بالرغم من التوجه العام الذي طبع البلدان التي عرفت تحولات سياسية مثل تونس ومصر. ولكن بالرغم من فوزه بالانتخابات لم يتحصل التحالف الوطني على رئاسة الحكومة بعد تحالف الحركات الإسلامية ضده، وهو ما أربك المشهد الانتقالي ويمكن أن يؤسس لمجلس تأسيسي غير قادر على إدارة تجانسه الداخلي أمام الانقسام الذي يعرفه المجتمع الليبي.²

¹ - مركز كاتر، المؤتمر الوطني العام الانتخابات في ليبيا، تقرير نهائي، صدر في 07-07-2012، ص 36-40 على الرابط :

https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/libya-070712-final-rpt-arabic.pdf ، تم الاطلاع عليه في 12-12-2015.

² - لورانس، وليام، تحديات ليبيا الأمنية ما بعد القذافي، نشر مجموعة الأزمات الدولية، صدر في 25-12-2011، على الرابط: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/op-eds/lawrance-libya-security-challenge.aspx> ، تم الاطلاع عليه في 12-12-2015.

ففي قراءة لنتائج الانتخابات، يشير الكثير من المحللين إلى نقاط قوة استغلها التيار الليبرالي أهمها:

- قدرته على جمع عدد كبير من الأحزاب والشخصيات ذات المكانة الاجتماعية والقبلية.
- تركيبة المجتمع الليبي المحافظة والتي لم تتأثر بخطاب الحركات ذات البرنامج الإسلامي بالنظر إلى الالتزام الذي يتمتع به.
- عدم تأثره بالموجة التي صاحبت التحولات الجارية في المنطقة من اكتساح الحركات الإسلامية للمشهد العام في المنطقة العربية.¹

ثانيا: المرحلة الثانية المؤتمر الوطني العام و المسار الانتقالي:

1- عمل المؤتمر الوطني العام:

جمع المؤتمر في عمله بين وظائف تشريعية وأخرى تنفيذية، ما جعل طريقة عمله تؤثر في مسار الانتقال الديمقراطي في ليبيا، تركزت طريقة اتخاذ القرار في داخل المجلس بالمفاوضات بين الكتلتين الرئيسيتين التي أفرزهما الانتخابات وهما تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء وهو ما يجعل التوافق ضرورة لاستمرار العمل الطبيعي للمجلس.

ونظرا لعدم استكمال خطة الطريق المتفق عليها سابقا وانتهاء عمل المجلس في 07 فيفري 2014، الأمر الذي جعل المؤتمر يقوم بتعديلات دستورية لتمديد مدة عمله، إلا أن اندلاع احتجاجات نظرا لإخفاقه في صياغة دستور جديد في الآجال المحددة مثلما أقر بذلك الإعلان الدستوري الأول، وهو ما جعل القوى السياسية تتبادل التهم حول إعاقة المسار الديمقراطي في ليبيا. وانطلاقا من التأخير في تنفيذ ما جرى الاتفاق عليه، صار تحقيق باقي قرارات الإعلان الدستوري مشكوك فيها،² وأهمها صياغة الدستور الليبي الجديد.

ومن خلال هذا الأمر واجه المؤتمر مجموعة من التحديات يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ - أمين محمد، قراءة في نتائج انتخابات ليبيا، نشر موقع الجزيرة نت، صدر يوم 10-07-2012، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/7/10> اطلع عليه في 23-12-2015.

² - بول سالم، أمندا كادليك، مرجع سابق، ص 115

- غياب مؤسسات الدولة وضعف أجهزتها البيروقراطية.
- غياب أي شكل من أشكال الحياة السياسية وضعف خبرة القوى الجديدة في إدارة العملية السياسية الوليدة.

• غياب رؤية واضحة لإدارة العملية الانتقالية.

- أزمة تجديد عهدة المؤتمر وعدم التمكن من كتابة الدستور والانتهاز من المرحلة الانتقالية.¹

2- الهيئة التأسيسية الدستورية:

على الرغم من تضمن الإعلان الدستوري الصادر من المجلس الانتقالي الليبي تعيين المؤتمر الوطني العام لأعضاء الهيئة التأسيسية لوضع الدستور كما ذكر من قبل، إلا أن نتيجة ضغوط قوية مختلفة أصدر المؤتمر الوطني تعديلا للإعلان الدستوري بحيث تتيح اختيار أعضاء الهيئة عن طريق الاقتراع المباشر من الناخبين الليبيين.

شهدت الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي انقسامات حادة بين أعضائها، بسبب الصراع السياسي والعسكري المرافق للعملية الانتقالية. وقد وصل الخلاف بين أعضائها إلى: المطالبة بسحب الثقة من رئاستها.

- مقاطعة بعض الأعضاء لجلساتها.
- مقاطعة المكونات الاجتماعية من التبو والطوارق جلسات الهيئة احتجاجا على ما سموه عدم التزامها بالمسار التوافقي مع الأقليات.
- وتدور أبرز الخلافات بين أعضاء الهيئة حول:

- مقر العاصمة الجديدة ومقر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- مطالبة البعض بتوزيع عادل للثروات بين الأقاليم التاريخية للبلاد، طبرق، فزان و طرابلس.

ثالثا: المرحلة الثالثة، صراع الشرعيات وانهايار المسار الانتقالي:

1- انتخابات مجلس النواب:

¹ - ريم أبو الحسن، مسار التحول الديمقراطي في ليبيا: الواقع و التحديات، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاجتماعية، اسطنبول، تركيا، السنة 3، العدد 3، خريف 2014، ص 70

مجلس النواب الليبي هو نتيجة مقترحات تقدمت بها لجنة قانونية عرفت باسم "لجنة فبراير" إلى المؤتمر الوطني العام الذي انتهت ولايته الدستورية من دون تحقيق النتائج التي كان يفترض به تحقيقها. حيث تركزت نتائج اللجنة على هدفين أساسيين للمرحلة الانتقالية الثالثة وهي:

- انتخاب مجلس نواب بطريقة الاقتراع المباشر من الشعب.
 - انتخاب رئيس للدولة بطريقة الاقتراع المباشر من الشعب.
- جرت الانتخابات في 26 جوان 2014، وقد بلغ عدد المسجلين نحو 1.5 مليون ناخب، ما يقل عن مليون مقارنة بانتخابات المؤتمر العام، وتميز الوضع الأمني بالتردي والعنف المنتشر.¹

أ- نتائج الانتخابات:

- تراجع نصيب الإسلاميين في هذه الانتخابات إلى 33 مقعد.
 - حصل التيار العلماني على 50 مقعد.
 - المنادون بتطبيق النظام الفيدرالي على 28 مقعدا.
 - توزعت المقاعد الباقية على مستقلين.²
- انطلاقا من هذه النتائج شهد المشهد السياسي الليبي عدة تحولات منذ انتخابات مجلس النواب،
- قرار الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا الليبية بحله ، بسبب مخالفات دستورية متعلقة بانعقاده خارج مدينة بنغازي، المقر المنصوص عليه بموجب التعديل السابع للإعلان الدستوري.
 - شكّل المؤتمر الوطني حكومة إنقاذ وطني برئاسة "عمر الحاسي" في 25 أغسطس 2014، سلّمها قوات فجر ليبيا مقار الوزارات بالعاصمة طرابلس.
 - وافق مجلس النواب بطبرق على التشكيلة الوزارية التي قدمها له عبد الله الثني في 22 سبتمبر 2014، والتي بدأت تمارس مهامها من مدينة البيضاء غربي طبرق 275 كلم.
- وبذلك تعزز انهيار المسار الانتقالي بانقسام المشهد الليبي إلى:

¹ - المركز الليبي للبحوث والتنمية، مضامين الانتخابات البرلمانية الأخيرة وأثرها على المسار الانتقالي، ص5، صدر في جويلية 2014، على الرابط: <http://libya-al-mostakbal.org/uploads/files/lcrd260714.pdf> ، تم

الاطلاع عليه في 24-11-2015.

² - المرجع نفسه، ص7-10.

- **برلمانيين:** الأول يحظى بدعم واعتراف دولي وهو مجلس النواب بطبرق في شرق ليبيا تم حله من طرف المحكمة الدستورية العليا، والثاني في العاصمة الليبية طرابلس غير معترف به.
- **حكومتين:** تسيطر إحداها من خلال مؤيديها على مساحات شاسعة بليبيا، وتهيمن على مراكز القرار السيادي والمالي بالدولة كمصرف ليبيا المركزي، وأغلب منابع النفط ، وأخرى تتحرك في الشرق وبعيدة جغرافياً عن الإدارات المهمة بالدولة الليبية، وقراراتها لا تلقى قوة على الأرض لتنفيذها، منبثقة عن مجلس النواب في طبرق.¹

يمكن القول إن سقوط القذافي قد تولد عنه:

- إعادة توزيع القوة بين أطراف جديدة بالكامل، نشأت في ظروف معقدة، نظرا لعدم وجود أي قدرة تمثيلية في عهد النظام السابق خارج القبيلة ورجال الخيمة.
- انهيار النظام الليبي إلى إيجاد فراغ رهيب في مؤسسات الدولة نظرا لغياب ثقافة الدولة والعمل المؤسسي الحديث في أركان الجماهيرية الليبية سابقا .
- غياب ثقافة سياسية لدى المجتمع الليبي أوجد مرحلة انتقالية يراد لها أن تكون ديمقراطية ولكن بدون ديمقراطيين.

و من ثم سنحاول في المبحث الثالث دراسة تأثير هذه المرحلة الانتقالية ومحاولة التأسيس لمسار ديمقراطي في ليبيا على محددات الأمن القومي في مستوياته المختلفة.

¹ - عبد الرزاق العرادي، ليبيا: بعد استعصاء الحسم العسكري هل ينجح الحوار السياسي، نشر مركز الجزيرة للدراسات، صدر يوم: 10 / 08 / 2015 / على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/2015810152738573820.html> ، تم الاطلاع عليه

2015 / 11 / 12

المبحث الثالث:

الدولة الليبية في سياق العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي.

يحاول هذا المبحث دراسة التفاعل بين المسار الانتقالي في ليبيا ومحددات الأمن القومي من خلال ثلاثة مطالب تتناول الأبعاد السياسية، الأمنية، الاقتصادية والبعد الخارجي،

المطلب الأول: الفاعلين والأمن المجتمعي الليبي، بين الصراع والتوافق.

رغم مرور خمس سنوات على سقوط نظام القذافي، ظلت الأزمات السياسية تلقي بظلالها على السياسة في ليبيا، فلم تستقر النخب على خيار واضح للوصول إلى المرحلة الدائمة، في إطار عام للوضع السياسي ترسخ فيه الانقسام السياسي وعسكرة المرحلة الانتقالية.

أولاً: خريطة الصراع في ليبيا:

شكل الانقسام الهوياتي أحد المظاهر الرئيسية للصراع في ليبيا، فانطلاقاً من فشل الدولة في استيعاب مكونات المجتمع الليبي في مرحلة القذافي، نتيجة غياب البنى الديمقراطية ومؤسسات الدولة الاستيعابية، فقد شكل سقوط نظام القذافي والفراغ المصاحب له محفزاً لانقسام مجتمعي، سياسي وجغرافي كان له الأثر البالغ في المشهد الانتقالي، عن طريق تهديد أسس إعادة بناء الدولة ومؤسساتها وفق مبدأ الوحدة والهوية الوطنية الجامعة.

1- الانقسام المجتمعي:

كان للقبائل والمناطق الليبية الدور الأساسي في إسقاط نظام القذافي، وبعد انتهاء المعركة مع هذا الأخير اتجهت لتشكيل ميليشيات وفق منطق قبلي ومناطقي انخرطت في الصراع المجتمعي في ليبيا حول الخيارات والتوجهات التي يجب أن تسلكها المرحلة الانتقالية. فقد بدأ الصراع في ليبيا انطلاقاً من تمايز وفق مستوى المواقف اتجاه نظام القذافي بين طرفين:

- **الطرف الأول:** منحاز للحراك في مواجهة نظام القذافي، ويتمثل في المدن والمناطق التي لعبت أدواراً رئيسية في المعارك ضد نظام القذافي على غرار مصراتة والزنتان ثم الزاوية ومجموعة من أحياء طرابلس فضلاً عن المدن البربرية في جبال نفوسه.

- **الطرف الثاني:** يشمل عموم المكونات التي اعتمد عليها نظام القذافي في مواجهة الانتفاضة الشعبية بعد اندلاعها في 17 فبراير وأهمها قبيلة "القذافيه" و"سرت" بالإضافة إلى "ورفلة" ومعضلها "بني وليد" و"المقارحة" في منطقة "الفران الجنوبية" فضلاً عن المجموعات العرقية المنحدرة من أفريقيا جنوب الصحراء.¹

2- الانقسام السياسي - الإيديولوجي:

بدأ الصراع السياسي في ليبيا عندما برز على الساحة الليبية تياران رئيسيان في أعقاب الإطاحة بالعقيد معمر القذافي وهما:

- تيار محسوب على الإسلاميين ممثل أساساً في جماعة الإخوان وبعض الجماعات السلفية.
 - تيار محسوب على العلمانيين ذو التوجه الليبرالي متمثل في تحالف القوى الوطنية.
- أدى هذا الصراع إلى انهيار مسار الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة الليبية لمحاولة كل طرف السيطرة على المؤسسات الانتقالية بالخصوص المؤتمر الوطني العام، انطلاقاً من هذه الأوضاع استقر المشهد الليبي على تحالفات بين قوى سياسية وعسكرية وقبلية على اصطفاقات يمكن ترجمتها إلى قسمين:

- مجلس النواب برفقة جناح عسكري متمثل في خليفة حفتر.

¹ - وليد حدوق، ديناميكية الانقسام الاجتماعي في ليبيا، ورقة نشرت ضمن، المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية، ط1، نشر منتدى، البدائل العربي و منظمة هيغوس، 2015، ص 49-50.

- المؤتمر العام وجناحه العسكري الممثل في فجر ليبيا.

بالإضافة الى هذين الفاعلين برز عنصر أساسي في الساحة الليبية وهي التنظيمات الإرهابية المسلحة، أبرزها داعش وجماعات متفرعة عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.¹

3- الانقسام الجغرافي والفيديرالية :

تطور الصراع إلى انقسام على أساس جغرافي وتاريخي بين أقاليم برقة (الشرق) وطرابلس (الغرب) والفيضان (الجنوب) والخصوصيات الإثنية في المنطقة الجنوبية، وانقسام هوياتي على أساس الانتماء² انطلاقاً من رفض سلطة مركزية يمكن أن تعيد استبداد القذافي .

ثانياً: العوامل المحركة للصراع و معضلة الأمن الداخلي في ليبيا:

1- الإقصاء السياسي: قانون العزل السياسي وضعف استيعاب النخب:

صدر قانون العدالة الانتقالية في ليبيا بعد ضغط على المجلس الانتقالي لإقصاء كافة الشخصيات التي شاركت مع نظام القذافي ويقضي "بالإبعاد عن الحياة السياسية الليبية كل شخص تسلم مناصب مسئولة خلال فترة حكم معمر القذافي تولى مسؤولية قيادية أو سياسية كانت أو أمنية أو حزبية أو إدارية أو إعلامية أو أكاديمية. بين الأول من سبتمبر 1969 و23 أكتوبر 2011"،³ ممنوع من تولي الوظائف المهمة في الدولة الجديدة وكذلك من الحياة السياسية الحزبية فالقانون شمل مجموعة من القياديين البارزين في الساحة السياسية أهمهم محمود جبريل رئيس تحالف القوى الوطنية ورئيس الوزراء على زيدان آنذاك، نظراً لاشتغالهم في مناصب عامة في فترة حكم القذافي.⁴ هذا الأمر عجل بتعقيد الأوضاع عن طريق:

- زيادة التوتر والانقسام الليبي ويؤدي بوجود صراع أساسي بين سياسة إقصائية يحاول كل طرف تطبيقها على الآخر.

¹ - خيرى عمر، ليبيا: أزمة مايو-يونيو، 2014، ومستقبل الديمقراطية، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، اسطنبول تركيا، العدد 3، السنة 3، خريف 2014، ص 7-19.

² - وليد حدوق، ديناميكية الانقسام الاجتماعي في ليبيا، مرجع سابق، ص 49-50.

³ - ريم أبو الحسن، المرجع نفسه، ص 78-79.

⁴ - المرجع نفسه، ص 79.

- دخول ليبيا في مناخ من الانفلات الأمني إلى مرحلة متقدمة يصعب فيها إدارة البلاد بصورة شبه طبيعية، من دون وجود معوقات سياسية وقانونية.
- ميل الكثير من القوى لصالح الحسم العسكري والتوجه نحو الاستقطاب على أساس تصنيف الكيانات المسلحة.
- تهديد كيان الدولة من اخل أزمة شرعية تمثيل الدولة نفسها وما يتبعه من حق إدارة الجيش ومؤسسات الأمن وباستمرار هذا النزاع يتفكك ما تبقي من قدرات مجمدة لمؤسسات الدولة.

2- الفراغ المؤسسي:

- عاشت ليبيا في المرحلة الانتقالية حالة لا دولة حقيقية بفعل انهيار النظام الأمني الذي تركه القذافي، فالمرحلة الانتقالية كان الفاعل الأساسي فيها هو:
- العنصر القبلي والجهوي ومدى رغبة هذان الطرفان في التمسك باستقرار البلاد.
 - غياب حكومة مركزية وسلطة قادرة على إدارة البلاد.
 - غياب جيش موحد أدى بالبلاد إلى مواجهة خطر التقسيم وانتشار السلاح وتفكك الجيش وانحياز قادته إلى ولايات مختلفة.¹

3- الميليشيات وانتشار السلاح:

تنتشر الميليشيات في ليبيا بشكل كثيف في شرق البلاد وغربها وفي مدن إقليم برقة في أقصى الشرق أين يوجد فيه ثلثا إنتاج النفط ، فسقوط نظام القذافي وانهيار مؤسسته العسكرية خلف وراءه انتشار كثيف للسلاح امتدت تأثيراته محليا وإقليميا، في هذه الظروف وأمام الانفلات الأمني والانقسام المجتمعي، كانت مظاهره الأساسية انتشار الميليشيات على أسس كثيرة، منها القبلي والمناطقي، الهوياتي والاثني وحتى الجغرافي، فإحصائيات تؤكد أن من يحمل السلاح في ليبيا يتراوح ما بين 125 و 200 ألف شخص، وفيما تتراوح التقديرات بوجود أكثر من 1700 ميليشيا

¹ - سالم بول، "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، مؤسسة كارينغي للسلام، 14-6-2012، على الرابط: <http://carnegieendowment.org/2012/06/14/تحديات-العملية-الانتقالية-في-ليبيا/cc7i> اطلع عليه في 23-12-2015.

ليبية، يمكن القول إن الميليشيات تشكل المحدد الرئيس لتوجيه المرحلة الانتقالية، ومن ثم فإن التفاعلات الليبية الداخلية كان العنف المسلح هو العامل الحاسم في تسويتها.¹

2- الصراع على الموارد:

يعتبر النفط احد ابرز المحاور التي توجج الصراع في ليبيا، وخاصة منذ إعلان عملية " فجر ليبيا" لتحرير الموانئ النفطية، حيث:

- يعتبر خليج سرت أهم موانئ التصدير في ليبيا، والذي كان محل تنافس بين جماعات وقبائل عدة.
- يقع جنوب شرق ليبيا على الحدود المصرية مكانا استراتيجيا حيث أثار صراعا بين الزنتان والتوارق حول السيطرة عليه،
- اندلعت صراعات عدة على الموانئ الليبية والمطارات خصوصا مطار طرابلس لما يمثله من مكان استراتيجي في ترجيح كفة الصراع.

المطلب الثاني: الأمن الخارجي في ليبيا، بين الفرص والمخاطر

كان للعامل الخارجي الدور الأساسي في الإطاحة بنظام القذافي، أما في المرحلة الانتقالية، فاختلقت أدواره بشكل كبير ويمكن تقسيم الأمر وفق أمرين:

أولا: دور العامل الخارجي في تأجيج الصراع الليبي الداخلي:

لعبت القوى الإقليمية دورا كبيرا في تأجيج الصراع الليبي خصوصا في ضوء تأثيرات الانقلاب العسكري في مصر والإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، أين امتد الصراع الإقليمي بين قطر وتركيا من جهة الداعمين للإسلاميين، وكل من مصر والسعودية والإمارات من جهة أخرى الداعمين لإقصاء الإسلاميين من المشهد العام، إلى الكثير من الدول ومن بينها ليبيا.

¹ - خالد علي حنفي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، نشر ضمن كتاب ، مسارات متشابهة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، نشر المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، و مجموعة أكسفورد للأبحاث، القاهرة، ديسمبر 2015. ص 67.

فمن جهة اتجه النظام المصري لدعم مجلس النواب ومن خلاله الجنرال حفتر قائد ما يعرف بعملية الكرامة، لتحقيق هدفين حسب الكاتب خالد حنفي:

- الأول: دعم معسكر حفتر في الشرق الليبي لخلق توازن في الساحة الليبية في مواجهة معسكر فجر ليبيا في الغرب.

- الثاني: تصدير الصراع المحلي بين النظام الجديد وجماعة الإخوان المسلمين إلى ليبيا لتحسين الجبهة الغربية لها وخلق بيئة إقليمية تشترك في توجهاته.¹

إلى جانب مصر لعبت الإمارات نفس الدور المرتبط بالتغيرات التي مست المنطقة العربية وصعود الإسلاميين، بالخصوص في الدعم المالي لقوات حفتر وتتفي غارات جوية في ليبيا بالاشتراك في مع مصر .

أما قطر وتركيا، فكان لهما نفوذا قويا انطلاقا من الدور المحوري في إسقاط القذافي سواء إعلاميا أو سياسيا، ويمكن القول أساسا بكون البلدين دعما ما يعرف بفجر ليبيا أي الحركات الإسلامية المكونة له في صراعهم ضد قوات حفتر.

ثانيا: دور العامل الخارجي في تسوية الصراع:

في سياق الصراع في ليبيا انطلقت مبادرات دولية للتسوية بالتنسيق مع الجوار الإقليمي، حيث لعبت الأمم المتحدة في الفترة الانتقالية دور الوسيط الدولي لحل الأزمة الليبية ورعاية الحوار الوطني بين الفرقاء الليبيين وتم التركيز فيها على الدول الإقليمية التي تملك علاقات مباشرة بين الأطراف الليبية، ففي عام 2015 شهدت الجزائر والمغرب استضافة جلسات للأطراف الليبية انتهى لما يسمى اتفاقية الصخيرات المغربية،² وينص الاتفاق على:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية. تمتد مدتها الى السنتين تنتهي باجراء انتخابات تشريعية.
- تشكيل مجلس رئاسي يتشكل من 5 أعضاء يمثلون جميع الاطراف الليبية

¹ خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، مرجع سابق، ص 68.

² - المرجع نفسه، ص 68-69.

- تحديد المسؤوليات و الاختصاصات لكافة المؤسسات الجديدة بما فيها تعيين المسؤولين وقيادة الجيش.
- آليات اتخاذ القرار: تقرر ان تكون عملية اتخاذ القرار تتم بالاجماع و التوافق بين قيادات البلاد الجدد.¹
- غير أن الاتفاق لم يحظ بالإجماع ورفضه رئيس المؤتمر العام في طرابلس نوري بوسميين رئيس مجلس النواب في طبرق عقيلة صالح، واعتبرا أن الموقعين لا يمثلون إلا أنفسهم²، حيث استبقت هذه الأطراف الليبية المعارضة الأمر، وتم توقيع اتفاق في تونس في 06 ديسمبر 2015 بين مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس يتضمن:
- تشكيل لجنة من 10 أشخاص مناصفة بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام لاختيار رئيس الحكومة ونائين له.
- العمل بالدستور الليبي السابق في العهد الملكي 1951، مع اختيار لجنة مشتركة للقيادات بتعديلات عليه.
- إجراء انتخابات تشريعية خلال عامين.³
- يمكن تفسير هذه الخطوة من قبل قيادتي المؤسستين المتنازعتين برغبة بعض الأطراف الليبية التركيز على فكرة حوار ليبي- ليبي و منع التدخل الاجنبي في إدارة النقاش الداخلي خصوصا مع التدخلات المتتالية للكثير من القوى في توجيه الصراع.

¹ -----، أبرز مضامين اتفاق الليبيين بالصخيرات، نشر موقع الجزيرة نت، صدر في 18-12-2015، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/18>، ، أبرز مضامين-اتفاق-الليبيين-الصخيرات

، تم الاطلاع عليه في 20-12-2015.

² المرجع السابق نفسه.

³ يماني سليمان، تطورات الأزمة الليبية في ضوء اتفاق تونس، نشر المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، صدر في

15-12-2015، على الرابط: <http://www.eipss->

leg.org/uploads/_me98x9.pdf01 في ضوء اتفاق تونس ، تم الاطلاع عليه في 1-1-2016.

في هذا السياق يمكن القول إن الحوار الليبي وإن تم المبادرة إليه من أجل الوصول إلى اتفاق يقضي بحل الصراع إلى أن الكثير من التحديات تواجهه انطلاقاً من بيئة الأزمات والفوضى التي تعيشها ليبيا،

- التناقض في مصالح وأهداف دول الجوار وتأثيرها في الساحة الليبية، ومن ثم فأجندة الحوار الليبي يتعلق في جانب كبير منه بأهداف القوى الإقليمية والدولية.
- التعامل مع الوضع بكونه صراع سياسي يخفي لب المشكل وهو الصراع على الهوية ونمط التفكير القبلي السائد في ليبيا.
- فجوة بين السياسيين وقدرتهم على التأثير في الميليشيات المتحكمة على الأرض، فأى اتفاق أو حوار لا يمكن تطبيقه بدون توافق مع هذه الجماعات بمختلف توجهاتها.

المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي الليبي بين الركود والانهييار:

شهدت السنوات قبل التحول السياسي في ليبيا نمواً مطرداً للاقتصاد الليبي حيث بلغ الناتج المحلي ما يقارب 90 مليار دولار، إلا أن بعد سقوط نظام القذافي برزت صعوبة الأوضاع المعيشية رغم الإيرادات النفطية الهامة، ولكن رغم النجاح في إسقاط النظام القائم إلا أن ليبيا دخلت في متاهات اقتصادية كبيرة بسبب:

- استمرار الانقسام السياسي والاجتماعي.
- فشل الأطراف الليبية في الوصول إلى توافق يحفظ كيان الدولة ويحمي استقلالها.
- الصراع على الموارد الاقتصادية في ليبيا.
- انتشار الفساد وغياب الدولة.

الركود الاقتصادي:

شهد العام 2011 انكماش الاقتصاد بنسبة 60 في المائة بسبب توقف كل النشاطات الاقتصادية غيرها من النشاطات التي شهدت حالة من الركود والتوقف تماهياً مع ما شهدته البلاد من صراع مسلح حتى إسقاط النظام في أواخر 2011/ بإسهام دولي من قوات الناتو.¹

¹ - أحمد الطاهر، مرجع سابق، ص 70-71.

- هبط إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل يوميا في يوليو 2011.
- تراجع قيمة الصادرات من 48.9 عام 2010 إلى 19.2 مليار دولار عام.
- هبطت قيمة الواردات من 24.6 مليار دولار إلى 14.2 مليار دولار في نفس الفترة، وهو ما أدى إلى تقلص فائض الحساب التجاري من 21 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 إلى أقل من 4.5 بالمائة عام 2011،¹

ونظرا لاستمرار الصراع السياسي نشبت خلافات كثيرة حول إعداد الموازنات العامة للبلاد ما جعل الاقتصاد الليبي يأخذ منعطفًا سلبيًا خصوصًا مع سيطرة الميليشيات المسلحة على حقول النفط، المصدر الأساسي للعملة الصعبة في ليبيا، ولهذا فقد دفع الأمر بصندوق النقد الدولي إلى التحذير في أوائل العام 2014، من تفاقم حجم الخسائر التي يتعرض إليها الاقتصاد الليبي والتي قدرها البنك الدولي بـ 30 مليار دولار من إيراداتها النفطية بسبب الاحتياجات المستمرة خاصة مع تزايد الأعباء فيما يخص الأجور وكذلك تعويض خسائر الحرب وإعادة بناء البنية التحتية للدولة.²

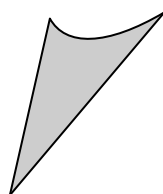
في النهاية يمكن القول إن سقوط القذافي قد أدى إلى إعادة توزيع القوة بين أطراف جديدة بالكامل، نشأت في ظروف معقدة، نظرا لعدم وجود أي قدرة تمثيلية في عهد النظام السابق خارج القبيلة ورجال الخيمة. ومن ثم فقد أدى انهيار النظام الليبي إلى إيجاد فراغ رهيب في مؤسسات الدولة نظرا لغياب ثقافة الدولة والعمل المؤسسي الحديث في أركان الجماهيرية الليبية سابق ما شكل تحديًا للنخب الجديدة وأدى إلى إفراز صراعات تتحكم فيها عامل التوزيع المناطقي والجغرافي وكذا القبلي من جهة وأوزان الميليشيات المسلحة من جهة أخرى، هذا الأمر أسس لدولة ليبية منهارة، فشلت في إتمام مسارها الانتقالي وهو ما سيؤثر حتماً على محددات الأمن القومي وقوة الدولة الليبية، ومن خلال هذا العرض يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

¹ - محمد خليل فياض، قراءات في التقرير العام لديوان المحاسبة لسنة 2014م وإجراءات مقترحة لعلاج العجز المتوقع للموازنة العامة لسنة 2015، ورقة مقدمة في ندوة " تقرير ديوان المحاسبة 2014، وترشيد الانفاق الحكومي، المنظمة من طرف المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، اسطنبول، تركيا، 2015/06/06. ص 9-15

² - أحمد الطاهر، مرجع سابق، ص 71.

- فتح المجال أمام حرية التعبير في ليبيا، خاصة فتح المجال الإعلامي وكسر الاحتكار السياسي، سمح بانخراط الليبيين في المسار الانتقالي نحو الديمقراطية بتجريب آليات جديدة في تنظيم شؤون الحكم والمجتمع، أهمها الانتخابات، وتظهر المشاركة الواسعة للبيين مسالة ايجابية يمكن ملاحظتها.
- تنطبق على المسار الليبي مقولة " ديمقراطية بدون ديمقراطيين"، فان وجدت نخبة مؤمنة بالمسار الديمقراطي، ولكن أظهرت الحالة الليبية لدى معظم الفاعلين هيمنة التفكير القبلي والمناطقى الرافض لمركزية السلطة والاتجاه نحو الانغلاق على الذات ورفض الإجراءات المؤسسية في إدارة النزاعات والخلافات داخل المجتمع.
- غياب التعليم وثقافة المواطنة لدى الكثير من الليبيين ما أدى ببروز التقسيم القبلي والهوياتي.
- غياب أي اطر مؤسسية يمكن أن تقود البلاد في المرحلة الانتقالية نظرا لانهيار مؤسسات الدولة إن وجدت، بسبب غياب تقاليد العمل السياسي والمؤسسي الموروث عن الإقصاء والانفراد الذي باشره نظام القذافي منذ توليه السلطة
- سيادة ثقافة الحسم بالعنف والية السلاح بدل الآليات السلمية، ما أدى إلى انتشار الميليشيات ولجماعات المسلح في البلاد.
- غياب التوافق بين الليبيين فتح المجال أمام التدخل الخارجي لتوجيه الصراع والتحكم فيه، فأضح المجتمع الليبي يعرف انتقالا للولاء من الدولة إلى القبيلة والمنطقة داخليا أو إلى دولة إقليمية أو كبرى خارجيا.

الخاتمة



تناولت الدراسة بالبحث محاولة فهم ديناميكية للمرحلة الانتقالية التي أعقبت انهيار الأنظمة السلطوية في إطار موجة التحولات السياسية العربية، من خلال متغيرين هما: الانتقال الديمقراطي والأمن القومي والذان يتحكما في توجيه المسار الانتقالي وهذا باستعمال أداة المقارنة بين دولتي ليبيا وتونس وقياس أثر العلاقة الارتباطية للمتغيرين على المحددات البنوية للدولة.

وقد صادف الباحث صعوبات كثيرة أثناء إجراء دراسته وذلك بالنظر إلى تسارع العملية التحولية في كلا البلدين والمنطقة العربية عامة، مع تنامي المهددات الأمنية وتضارب المواقف بين الفاعلين المحليين والدوليين، فضلا عن حجم المتغيرات الكبير والذي يتداخل في رسم المشهد العام نظرا لتشابك المصالح وتضاربها في سياق من التعقيد والسيولة والضخ الإعلامي والسياسي وحتى البحثي الذي يستند في أغلبه إلى مرجعيات إيديولوجية تحكم توجهات الباحثين والكتاب.

إن دراسة محدّدات مسار الانتقال الديمقراطي وفهم مآلاتها العملية وفق خيارات النخب الوطنية، وأيضا دراسة طبيعة ومهددات بيئة الأمن القومي توازيا مع العملية الديمقراطية، ومن ثم استخراج العلاقة بين المتغيرين لقياس أثرها البنوي على متغيرات قوة الدولة من خلال التركيز على المقارنة بين حالتي تونس وليبيا. قادنا إلى استنتاج مجموعة من النتائج يقسمها الباحث في إطار محورين وفقا لما يلي:

- **المحور الأول:** يعرض نتائج الدراسة النظرية فيما يتعلق بالعلاقة النظرية بين الانتقال الديمقراطي والأمن القومي وأثر مخرجاتهما على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي.
- **المحور الثاني:** يتعلق بنتائج الدراسة التطبيقية المقارنة بين دولتي تونس وليبيا وهذا بعرض أوجه التشابه والاختلاف بين المسارين في الفترة الزمنية 2011-2015.

المحور الأول: نتائج خاصة بالإطار النظري:

1- نتائج خاصة بمدخل الانتقال الديمقراطي:

- يبقى تحديد مفهوم وشروط الانتقال الديمقراطي بدقة وتمييزه عن المفاهيم المتداخلة، أمرا مهما وضروريا لفهم ديناميكية التفاعلات الداخلية والخارجية المتشابكة ومتطلبات المرحلة الانتقالية، خصوصا لدى الفاعلين من أجل عدم الوقوع في فجوة الواقع والمأمول.

• تشير عملية الانتقال الديمقراطي إلى مرحلة من التعديل / الهدم وإعادة البناء والتي تمارسها النخب الفاعلة، وهذا ما يجردها من فكرة " الوصفة الجاهزة " ويؤكد أيضا على خصوصية كل دولة في سياق التحول والانتقال نحو الديمقراطية، مما يعطي لصفة الإبداع والتميز في التجربة التأسيسية للديمقراطية مكانة هامة في عناصر إنجاح المسار الانتقالي وصناعة التقاليد السياسية للدولة والمجتمع.

• تتطلب عملية الانتقال الديمقراطي وجود قدر معين من التوافق بين النخب على المحاور الكبرى لخارطة طريق المرحلة الانتقالية وقواعد اللعبة التي تحكمها، فالانتقال الديمقراطي بالأساس تتحمل مسؤوليته النخب الفاعلة في المرحلة الانتقالية.

• الانخراط في مسار من العدالة الانتقالية وتأسيس شرعية جديدة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وبناء عقد اجتماعي، العناصر الأساسية التي ينبغي التركيز عليها، في ظل كثافة المتغيرات والارتباك البنيوي الذي يعقب مرحلة التحول السياسي وإسقاط الأنظمة السلطوية.

• استنتج الباحث أن الشرط الأساسي وليس الوحيد لنجاح مسار الانتقال الديمقراطي ومنع ارتداده، وجود قاعدة كبيرة من النخب المتفاعلة إيجابا مع المجتمع تملك " إرادة ورغبة " من خلالها يتحمل هؤلاء التضحية بالمصالح الضيقة والفئوية من أجل بناء عقد اجتماعي جديد يؤسس لتنافسية سياسية واجتماعية في أطار المواطنة".

2- نتائج خاصة بمدخل الأمن القومي:

• يتسم مفهوم الأمن القومي بصفة الغموض نظرا لاختلاف الباحثين في تحديد تعريف دقيق له، انطلاقا من اختلافهم اتجاه نطاق المفهوم، يعتقد الباحث أن دراسة محددات الأمن القومي لدولة ما، يتطلب القيام بدراسة تطبيقية للتعرف على المقومات الأمنية للدولة وعدم الاكتفاء بالمساهمات النظرية العامة.

• استنتج الباحث من خلال دراسته وجود أربع قطاعات للأمن القومي وهما: القطاع السياسي، القطاع الاجتماعي، القطاع الاقتصادي والقطاع البيئي، أما مستوياته فتتقسم كذلك إلى أربع مستويات وهي الأمن الفردي والأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن العالمي.

- الظاهرة الأمنية المعاصرة اتسعت لتشمل مستويات وأبعاد مختلفة نتيجة ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية داخلية وخارجية وأيضاً ذات مصادر رئيسية وثانوية، أدت إلى زيادة أهمية المكون الأمني في الحياة الإنسانية واتساع نطاق علاقة الاعتماد المتبادل بين المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3- نتائج متعلقة بالعلاقة بين المتغيرين:

- تكشف العلاقة بين متغيري الأمن القومي والانتقال الديمقراطي وجود علاقة ارتباطيه بينهما من خلال خلق علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع وحفظ الاستقرار الداخلي للدولة في المجالات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فهذا يقتضي وجود ميكانيزمات تجعل من الانتقال نحو الديمقراطية أمراً حاسماً في بناء عقد اجتماعي جديد يؤسس لنظام ديمقراطي يقوم على الشرعية الشعبية والمشاركة الفعالة للمواطنين.

4- نتائج قياس العلاقة الارتباطية بين الأمن القومي والانتقال الديمقراطي على قوة الدولة.

- تشكل العلاقة الارتباطية بين الأمن القومي والانتقال الديمقراطي مقياساً لقياس مدى قدرة بنية الدولة على استيعاب التحولات الكبرى في الدولة والتعرف على التغيرات البنوية التي يمكن أن تؤثر عليها، ومن ثم فقد حاول الباحث أن يضيف معرفة نظرية باستخدام اقتراب " انهيار الدولة" وافترض قدرته على تفسير هذه الآثار البنوية وعلى الدولة وقد توصل إلى النتائج التالية:
- ترتبط البنية السياسية للدولة في مراحل الانتقال الديمقراطي بثنائية التوافق/الصراع بين النخب والقدرة على استيعاب النخب الجديدة بدل إقصائها من المشهد العام، وهذا من خلال التركيز على الأدوات المستعملة في إدارة هذا الصراع "حوار/عنف" ومحفزات الصراع/التوافق من خلال مجموعة من الأبعاد النفسية والإيديولوجية والقيمية..، ومن ثم تؤكد الدراسة على أهمية المراجعة الذاتية للنخب.
- ترتبط الحالة الاقتصادية للدولة في مراحل الانتقال الديمقراطي بثنائية ركود/نمو، وتمثل هذه الثنائية محددات في قياس قدرة البنية الاقتصادية على تحمل المطالب المجتمعية والضغط

الداخلية وإعادة إقلاع العجلة الاقتصادية من خلال استقطاب الاستثمارات للرفع من درجة النمو هذا ما أكد للباحث أن الجماهير في المراحل الانتقالية متعلقة بمحددات الظروف الاقتصادية وتمثل متغيرا في تفسير سلوكها السلمي/ العنفي.

- ارتبطت البنية الاجتماعية في مراحل الانتقال الديمقراطي بثنائية الإقصاء والاستبعاد وهذه الثنائية تتدخل أساس مع البنية السياسية وقدرة النخب السياسية على استيعاب النخب الجديدة والجماعات والهويات الفرعية، فمتغير الاندماج الوطني يشكل مقياسا لفهم قدرة البنية الاجتماعية على تحمل التحول في البنية وشكل التحالفات السياسية وتأسيس قيمة المواطنة في الدولة.
- ترتبط البنية الخارجية للدولة وفق ثنائية الانكشاف/القوة، من خلال قدرة الدولة على الحفاظ على سيادتها ومنع التدخل الخارجي في تحديد مسار التحول والتأثير عليه خلافا للإرادة المحلية.

المحور الثاني: نتائج الدراسة التطبيقية:

1-أوجه التشابه:

- عاشت ليبيا مثل تونس حالة من الاستبداد وفق علاقة سلطوية تربط بين الدولة والمجتمع يستخدم من خلالها النظام السياسي القمع كأداة رئيسية لفرض توجهاته الإيديولوجية ومشروعه السياسي في غياب أي دور للمجتمع ونخبه في المشاركة في اتخاذ القرار، من خلال منع دوران النخب الطبيعي في المجتمع وطمع الأفكار والقوى السياسية المضادة.
- مثلت الشعارات الإيديولوجية الأساس الذي انطلق منه النظامين الليبي والتونسي في تأسيس القاعدة السلطوية والتحكم في المجتمع، بالاستناد الى الشرعية الثورية التاريخية المرتبطة بالنضال ضد الاستعمار في تونس او الثورة ضد النظام الملكي في ليبيا.
- يعبر السياق التاريخي الذي نشأت فيه علاقة الدولة والمجتمع، المدخل الأساسي للتنمر الشعبي من أداء النظامين، ما أدى الى تكوين تحالف مجتمعي بين الشرائح الاجتماعية المختلفة بهدف الانتقال إلى وضع أفضل.
- شكل مدخل انهيار الحاكم من خلال المبادرة الشعبية من الأسفل قوة الحركتين الانتفاضيتين في كل من ليبيا وتونس، وإن اختلفتا في شكل التحول بين السلمية والعنف.

- كانت المرحلة الانتقالية في كل من تونس وليبيا عسيرة على البلدين خاصة على المستوى الأمني مع انتشار الإرهاب والعنف السياسي.

2- أوجه الاختلاف:

- يختلف النموذج التونسي في بناء الدولة على النموذج الليبي في اعتماد الأول على "تحديث المجتمع بتطوير التعليم، ما انعكس إيجابا على مستوى الوعي في المجتمع التونسي، مقارنة بليبيا فقد كان نموذج بناء الدولة مكرسا بالنمط القبلي وحرمان المجتمع من التعليم ومداخل تطوير الثقافة السياسية.
- بالرغم من اشتراك كلا من البلدين في مدخل الاستبداد لفرض السيطرة على المجتمع، إلا أن النموذج التونسي ومنظومته القانونية سمحت بوجود مجتمع مدني قوي ساهم في جر البلاد إلى بر الأمان والحد من توغل النخب السياسية في المرحلة الانتقالية، خلافا لليبيا أين تكرر دور القبيلة والجماعات المسلحة والتي تعوض مؤسسات الدولة في ادارة البلاد.
- ورثت المرحلة الانتقالية في تونس مؤسسات ومنظومة قانونية ودستورية تمثل التجربة عكست قدرة البنى السياسية التونسية على استيعاب التحولات السياسية الكبرى وقدرتها أيضا على إدارة مثل هذه التحديات، عكس الحالة الليبية أين وجدت النخب الجديدة نفسها أمام حالة لا دولة في غياب أي تقاليد للعمل المؤسسي، وهذا ما يفسر فشل الانتقال الديمقراطي في ليبيا.
- نمط الثقافة السياسية السائد في المجتمع التونسي، والذي يتميز بدرجة عالية من الانفتاح، بحكم الارتباط الكبير بأوروبا، مقارنة بثقافة ليبيا اين يميل فيها الولاء أكثر للقبيلة من الوطن.
- درجة التجانس العرقي والثقافي والديني في المجتمع التونسي، مقارنة بغيره من المجتمعات العربية، وتحديداً المجتمع الليبي الذي يوجد فيه تنوع اثني كبير بين الشرق والغرب وكذا الجنوب.
- المؤسسة العسكرية التونسية محدودة الحجم والتأثير، والتي لعبت دورا هاما في نجاح التحول السياسي في تونس، عكس الحالة الليبية أين تحول الجيش إلى كتائب أمنية ساهمت في تعطيل التحول السلمي.

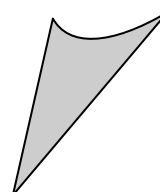
• قدرة النخب التونسية على التحكم في حجم التحولات البنيوية في الدولة وهذا بوصول الفاعلين إلى توافقات سياسية استطاعت من خلالها استكمال المتطلبات المؤسسية للانتقال في ظل تحديات محلية وإقليمية تهدد بيئة الأمن القومي وبالتالي قدرة الدولة على حماية المصالح القومية لمواطنيها إن التحول في ليبيا اخذ منحنا مغايرا لما عرفتة تجربة تونس، ما كشف عن درجة ضعف كبيرة في التحكم في مسار الانتقال الديمقراطي من طرف النخب الوطنية القائمة، وهذا في ظل ظروف أمنية وانقسام مجتمعي لا يهدد فقط بيئة الأمن القومي وإنما أصبح امراً واقعاً ترك أثره البالغ في قدرة الدولة على البقاء.

• لعب العامل الخارجي الدور الحاسم في مختلف فترات المرحلة الانتقالية الليبية انطلاقاً من مساهمته الفعالة في إسقاط نظام القذافي عبر حلف الناتو مروراً بتدخله في إدارة العملية الانتقالية عبر رفع شدة الصراع أو طرح مبادرات للتسوية، عكس التجربة التونسية أين كان للنخب المحلية الدور الأساسي في إدارة الانتقال الديمقراطي وهو ما منع التدخل الخارجي لفرض أي تصورات.

يصل الباحث إلى استنتاج رئيسي مفاده أن تناقض المسارين الليبي والتونسي بالرغم من التقارب الزمني في حدوث التحول السياسي وانهايار أنظمة البلدين وبالرغم من التشابه في هدف الانتقال والاختلاف في آلية الانتقال يقدم لنا نتيجة أساسية تتعلق بأهمية توفر القدرة للفاعلين السياسيين على إدارة المرحلة الانتقالية بشكل توافقي، وهو ما يعني توفر إرادة مشتركة للوصول إلى لحظة الديمقراطية والاتفاق على آليات إدارة النزاعات والحوار الوطني في المجتمع سلمياً من خلال تسوية داخلية تشارك فيه أطراف المجتمع بين قوى السياسية واجتماعية.

فهرس

المحتويات



أولاً: الوثائق الرسمية:

- 1- الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 35، مؤرخ في فيفري 2011، يتعلّق بإحداث اللجنة العليا للإصلاح السياسي.
- 2- الجمهورية التونسية، المرسوم 6 المؤرخ في 18 فيفري 2011، يتعلق بإنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.
- 3- المجلس الوطني الانتقالي، الاعلان الدستوري المؤقت، فيفري 12 / 09 / 2011.

ثانياً: الكتب باللغة العربية:

- 1- أمل حمادة، الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة الى الدولة، نشر المركز العربي للابحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2008.
- 2- إيمان احمد عبد الحليم مهدي، التحول الديمقراطي و الأمن القومي، مع التطبيق على مصر والعراق: 1991 - 2005، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2008.
- 3- جوني عاصي، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة النظر في براد يغم التحول، فلسطين :المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، 2006.
- 4- حمزة غول، البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.
- 5- راغب السرجاني، قصة تونس منذ البداية إلى ثورة 2011، ط1، نشر دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011.
- 6- زولتان باراني، روبرت مورز، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، ترجمة جمال عبد الرحيم، نشر دار جداول، الكويت، ط1، 2012.

- 7- شادية فتحي ابراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، نشر المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2005.
- 8- عبد الاله بلقيز، يوسف صواني و آخرون، **الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق**، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، جويلية 2012.
- 9- عبد الفتاح ماضي، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية**، في على الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق و تحرير)، لماذا انتقل إلى الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009.
- 10- عبد الله عبد الرحمان محمود ، **مهددات الأمن الوطني الصومالي و متطلبات تعزيزه من منظور الأمن الاستراتيجي**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، قسم الدراسات الإستراتيجية، الرياض، 2013.
- 11- عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، ط1، 2012،
- 12- علي الدين هلال و آخرون، **حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان، ماي 2015.
- 13- عماد الدين شاهين، **قراءة في أدبيات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، في نادية مصطفى (تنسيق علمي)، التربية المدنية وعملية التحول الديمقراطي في مصر، نشر مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
- 14- مجموعة مؤلفين ، **ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التداعيات**، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط1، 2012.
- 15- محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي**، ط1، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية، 2012.
- 16- محمد سليمان الزواوي، **أمن مصر القومي و تحديات البيئة الإقليمية بعد الربيع العربي**، سلسلة رؤى معاصرة، نشر المركز العربي للدراسات الإنسانية، سلسلة 16، القاهرة، 2013،

- 17- محمد سي بشير، مستقبل المملكة العربية السعودية من خلال مدخلي الأمن القومي و الإصلاح السياسي، نشر دار الروافد الثقافية-ناشرون، الأردن، بالاشتراك مع دار ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2013.
- 18- محمد شلبي، منهجية التحليل السياسي، نشر مركز المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1997
- 19- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية:دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، التحول، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2010.
- 20- نسيم بلهول(تحرير و اشراف)، فهم الأمن القومي الأمن القومي والدفاع الوطني، نشر دار الحامد، الأردن،
- 21- يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة و تحديات بناء الدولة، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، 2013.
- 22- ---- ، الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، نشر شرق الكتاب، ط1، 2013،

ثالثا: الدوريات والمجلات واليوميات:

- 1- ---- ، العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، نتائج مائدة حوار بين الخبراء، نشر منتدى البدائل العربي للدراسات، تونس، مارس 2015.
- 2- ---- ، المدرسة الدستورية الجديدة: الشكل الجديد للمسار التأسيسي، نشر المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، من الرابط:
http://www.constitutionnet.org/files/rapport_nouveau_constitutionnalisme_ar.pdf
- 3- http://www.idea.int/publications/democratization_iraq/ar.cfm ، اطلع

عليه في 12-1-2015

- 4 <http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm> ، تم الاطلاع عليه في 2014/11/23
- 5 أبو بكر الدسوقي، لماذا تتعثر الدول في المصيدة الانتقالية، نشر مجلة السياسة الدولية، العدد 188، أبريل 2012، على الرابط:
- <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2347.aspx>، تم الاطلاع عليه في 15-07-2015.
- 6 أحمد زايد، الشارع لمن: التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، من موقع: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2027.aspx> ، تم الاطلاع عليه في 2015/1/8.
- 7 أحمد شوقي بنيوب ، العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب، مجلة المستقبل العربي، ص 129، على موقع:
- [http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_mustaqba](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_mustaqba_l_413_al3dala%20ahmad%20shouki.pdf)
- [l_413_al3dala%20ahmad%20shouki.pdf](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_mustaqba_l_413_al3dala%20ahmad%20shouki.pdf) ، تم الاطلاع عليه في 2015-1-12
- 8 أحمد طاهر، الاقتصاد الليبي... قراءة في التحديات ورؤية للمستقبل، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، تركيا، اسطنبول، العدد 3، السنة 3، خريف 2014
- 9 إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، نشر صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، صدر في 2012، على الرابط:
- <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf>، اطلع عليه: 2015-12-26.
- 10 إسحاق كافومبا سوارى وآخرون (تحرير)، تقرير المؤتمر: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، نشر معهد الدراسات الأمنية (iss) ، جنوب إفريقيا، 2011،

- 11- أسماء نويرة، **صعوبات مسار التحول الديمقراطي في تونس**، نشر مركز كارنغي لدراسات السلام الدولي، 30-03-2011، على الرابط:
<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=43350> اطلع عليه في 2015/10/06.
- 12- المركز الليبي للبحوث والتنمية، **مضامين الانتخابات البرلمانية الأخيرة وأثرها على المسار الانتقالي**، ص5، صدر في جويلية 2014، على الرابط: <http://libya-al->
mostakbal.org/uploads/files/lcrd260714.pdf تم الاطلاع عليه في 24-11-2015.
- 13- المركز الليبي للبحوث والتنمية، **واقع الاقتصاد الليبي في المرحلة الانتقالية**، صدر في افريل 2014، على الرابط <http://libya-al->
mostakbal.org/uploads/files/lcrd210414.pdf اطلع عليه في 18-12-2015.
- 14- المولدي الأحمر، **العمق المدني والشعبي للثورة التونسية**، في (مجموعة مؤلفين)، ثورة تونس: الأسباب، السياقات والتحديات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الدوحة، ط1، 2012،
- 15- المولدي الأحمر، **الولادة العسيرة للدولة الليبية الوليدة**، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، جوان 2011، الرابط،
<http://dohainstitute.org/file/Get/bcabf82c-ddd8-47d4-85a3c040c8ac819d.pdf> ، تم الاطلاع عليه في 2015/02/23.
- 16- المومني ندير، **المواكبة الدستورية للإنتقال للديمقراطية: حالات إسبانيا وأوروبا الشرقية**، نشر مجلة الديمقراطية، من الرابط:
<http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=313> تم الاطلاع عليه في 2-1-2015.
- 17- أمل مختار، **المنظور التكاملي: مناهج "الإصلاح المؤسسي" في مراحل التغيير السياسي**، مجلة السياسية الدولية، (ملحق اتجاهات نظرية)، نشر مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، المجلد 48، العدد 194، أكتوبر 2013

- 18- أمين محمد حطيط، المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي، في عبد الإله بلقزيز، يوسف صواني (تحرير)، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، جويلية 2012.
- 19- أمين محمد، قراءة في نتائج انتخابات ليبيا، نشر موقع الجزيرة نت، صدر يوم 10-07-2012، على الرابط:
- <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/7/10> اطلع عليه في 2015-12-23.
- 20- أنور الجمعاوي، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، العدد4، المجلد1، ربيع 2013،
- 21- أنور الجمعاوي، الحكومة الائتلافية في تونس، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط: ، اطلع عليه في 16-11-2015
- <http://www.dohainstitute.org/file/Get/e82aa448-aa2a-4e83-977f-037c8a575d97.pdf> ، تم الاطلاع عليه في 11-12-2015.
- 22- أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة سياسيات عربية، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 06، يناير 2014. على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/file/Get/256c6afb-ca8c-49ff-91f0-4a19cfcf1fcb.pdf>
- 23- ايمان رجب، حدود التأثير: الأطراف الخارجية وأنماط التدخل في الصراعات الداخلية، المصدر السياسة الدولية ، نشر يوم 01/01/2014، على موقع: www.ahramdigital.eg ، تم الاطلاع عليه في 07/01/2015.
- 24- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة في الطريق قدما، القاهرة، مصر، 5-6 جوان 2011.

- 25- بشير الجويني، الإنتقال الديمقراطي في تونس: دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة (حزب حركة النهضة أنموذجا)، نشر مركز الدراسات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (ستا)، اسطنبول ، تركيا، العدد1، السنة 03، ربيع 2014، ص 17-18.
- 26- بول سالم، أمندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، ورقة نشرت ضمن كتاب، الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، نشر شرق الكتاب، ط1، 2013.
- 27- جلال معوض، فرص وتهديدات: العلاقات الارتباطية بين عدم الاستقرار والمراحل الانتقالية، مجلة السياسة الدولية، صدر يوم 2014/07/01، موقع: www.ahramdigital.eg، تم الاطلاع عليه يوم: 2015/01/07.
- 28- حسنين توفيق ابراهيم، الانتقال الديمقراطي: اطار نظري، نشر مركز الجزيرة للدراسات، صدر 2013/02/14،
<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html> تم الاطلاع عليه في 2014/10/5.
- 29- حمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية:مقاربة سيولوجية للثورتين التونسية والليبية، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011، على الرابط: dohainstitute.com
- 30- خالد حنفي علي، التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا، نشر موقع الجزيرة نت، صدر في 2004-10-03، على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/81ED894D-F7C1-4B2C-A384-637C6E4D0266> ، تم الاطلاع ليه في 2015-11-22
- 31- خالد حنفي علي، القذافي والثورة الليبية: خيارات السقوط والصمود، نشر الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، على الرابط:
- 32- خالد حنفي علي، جدلية العلاقة بين الاقتصاد والتغيير السياسي بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، على الرابط: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2895.aspx>، تم الاطلاع عليه في يوم 2015/01/07.

- 33- خالد حنفي علي، خرائط القوى القبلية و السياسية و الجهادية في ليبيا بعد الثورة، نشر مجلة الشرق أوسطية، العدد 64، جويلية - سبتمبر 2014.
- 34- خالد علي حنفي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، نشر ضمن كتاب ، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، نشر المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، و مجموعة أكسفورد للأبحاث، القاهرة، ديسمبر 2015
- 35- خديجة محسن فنان، من الثورة الى مشروع الديمقراطية: صعوبات المرحلة الانتقالية في تونس، في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط imed: المتوسطي 2012، نشر دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 36- خيرى عمر، ليبيا: أزمة مايو-يونيو، 2014، ومستقبل الديمقراطية، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، اسطنبول تركيا، العدد 3، السنة 3، خريف 2014،
- 37- دار البصام، (تعقيب)، الثورات العربية و الخبرة الثورية العالمية (جنوب اوربا و شرقها، امريكا اللاتينية)، نشرت ضمن كتاب ، الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1،
- 38- راشد الغنوشي، العلمانية وعلاقة الدين بالدولة، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية و الاجتماعية (سيتا)، اسطنبول، تركيا، العدد 2، السنة 1، صيف 2012
- 39- رنا العاشوري السعدي، التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر، مجلة المستقبل العربي، نشر مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 434، افريل 2015، على الرابط: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_434_rana_al3ashori_als3di.pdf ، تم الاطلاع عليه في 12-11-2014.
- 40- رياض الشعيبي، العنف السلفي في تونس: الواقع والخيارات، نشر مركز الجزيرة للدراسات، صدر يوم 07 أفريل 2014، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/2014479210239311.html> تم الاطلاع عليه في 12-12-2015.

- 41- ريم أبو الحسن، مسار التحول الديمقراطي في ليبيا: الواقع و التحديات، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاجتماعية، اسطنبول، تركيا، السنة 3، العدد 3، خريف 2014،
- 42- زياد عقل، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، نشر مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية للأهرام، القاهرة، مصر، العدد 144، أبريل 2011،
- 43- سالم بول، "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، مؤسسة كارينغي للسلام، 14-6-2012، على الرابط: <http://carnegieendowment.org/2012/06/14> . / اطلع عليه في 23-12-2015.
- 44- سامح فوزي، (تعقيب 2)، الثورة المصرية و البناء الديمقراطي : التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية، في عبد الاله بلقزيز، يوسف صواني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، جويلية 2012،
- 45- سامية فطوم، هواجس التونسيين من الدستور وسط التجاذبات السياسية، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاجتماعية، اسطنبول، تركيا، العدد 1، السنة 03، ربيع 2014،
- 46- سهيل الحبيب، الثورة على دولة الاستقلال، وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الإيديولوجي التونسي المعاصر: جذور الدولة في المسار الانتقالي الحالي، مجلة عمران، نشر المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، قطر، العدد 6، خريف 2013، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/file/Get/29f48402-aa77-42c8-b53e-5ae3fbba7cf0.pdf> ، تم الاطلاع عليه في 6-12-2014.
- 47- شيماء عبد الفاتح، الاقتصاد الليبي بعد الثورة، مجلة أفاق إفريقية، نشر الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، المجلد 11، العدد 38.
- 48- <http://www.sis.gov.eg/newvr/africa.pd> ، تم الاطلاع عليه في 11/12/2015.

- 49- صلاح الدين الجورشي، تونس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية و الكرامة، في (مجموعة مؤلفين)، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، ط1، 2012،
- 50- عائشة التايب، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية، في (مجموعة مؤلفين)، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، ط1، 2012
- 51- عبد الرزاق العرادي، ليبيا: بعد استعصاء الحسم العسكري هل ينجح الحوار السياسي، نشر مركز الجزيرة للدراسات، صدر يوم: 10 / 08 / 2015 / على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015.html> ، تم الاطلاع عليه 12 / 11 / 2015،
- 52- عبد الزدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، نشر مركز الجزيرة للدراسات، صدر 14 / 02 / 2013 على الموقع: <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy>
- 53- عبد العالي عبد القادر، الإطار النظري لدراسة الأمن القومي الجزائري، في نسيم بلهول (تحرير و إشراف)، فهم الأمن القومي الأمن القومي و الدفاع الوطني، نشر دار الحامد، الأردن، 2015
- 54- عبد العظيم محمود حنفي، إستراتيجيات الانتقال الديمقراطي، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر 2011، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/file/Get/f8b92de8-9c54-4846-b38d-9ea3688f23aa.pdf>
- 55- عبد اللطيف أحميدة، دولة ما بعد الاستعمار و التحولات الاجتماعية في ليبيا، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/file/get/f41c6f21-f029-4bd0-bb90-568304c7cc9b.pdf> ، تم الاطلاع عليه في 2015/8/7.

- 56- عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتداعيات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2012،
- 57- عبد اللطيف الحناشي، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، والنتائج، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15 مارس 2012، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/file/Get/7f78d9ff-7059-4df1-8d7c-7ab00fd15fbf.pdf> ، تم الاطلاع عليه في 2-11-2015.
- 58- عبد اللطيف الحناشي، تونس : الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة، عن موقع مركز الجزيرة للدراسات على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/20149249204591131.htm> تم الاطلاع عليه في 12-02-2015
- 59- عبد المنعم المشاط، نحو تدريس الأمن القومي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، نشر جامعة الدول العربية، تونس ، العدد 59، جانفي 1984
- 60- عدنان المنصر، الاتحاد العام التونسي للشغل جدلية السياسي والاجتماعي، مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتداعيات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2012،
- 61- عصام عبد الشافي، التحولات السياسية في ليبيا: الأطراف والاحتمالات المستقبلية، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاجتماعية اسطنبول تركيا، السنة 3، العدد 3، خريف 2014
- 62- علي بن محمد الصولي، الشأن الديني في تونس: الجذور والمالات، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، اسطنبول، تركيا، العدد 1، السنة 3، ربيع 2014، ص 103.
- 63- عمر كاراسابان، تأثير اللاجئين الليبيين ذوي الطبقة المتوسطة على تونس، نشر البنك الدولي، صدر يوم: 04-01-2015، على الرابط :

<http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/libyans-in-tunisi>، تم الاطلاع عليه

في 18-12-2015.

- 64- فرانثيسكا بيندا وآخرون، التحول نحو الديمقراطية، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، نشر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005،
- 65- فرح بلحاج، السجال العلماني - الإسلامي في تونس: الأفق والمتغيرات، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاجتماعية (سيتا)، اسطنبول، تركيا، العدد 1، السنة 3، ربيع 2014،
- 66- كريم المفتي، الثورات العربية و الخبرة الثورية العالمية (جنوب اوروبا و شرقها، امريكا اللاتينية)، في عبد الاله بلقيز، يوسف صواني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، جويلية 2012
- 67- كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة على نظام بن علي في تونس، مجلة السياسة الدولية، نشر مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية للأهرام، القاهرة، مصر، العدد 144، السنة 47، افريل 2011،
- 68- كيفن كايسي، فشل استراتيجية مد اليد الى السلفيين في تونس، نشر مركز كارنيغي لدراسات السلام الدولي، صدر يوم 21 أوت 2013، على الرابط: <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=52729> ، تم الاطلاع عليه في 12-12-2015.
- 69- لطفي طرشونة، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير، في (مجموعة مؤلفين)، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، ط1، 2012،
- 70- لورانس، وليام، تحديات ليبيا الأمنية ما بعد القذافي، نشر مجموعة الأزمات الدولية، صدر في 25-12-2011، على الرابط: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/op-eds/lawrance-libya-security-challenge.aspx> ، تم الاطلاع عليه في 12-12-2015.

- 71- لوريل إي ملير، جيفرى مارتني، التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، نشر معهد أبحاث الدفاع الوطني RAND، 2013،
- 72- ليلي رياحي، إشكاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية: المجتمع المدني التونسي بعد الثورة"، نشر منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ديسمبر 2015.
- 73- محمد العجاني، تشريعات المرحلة الانتقالية ومعايير وشروط التحول الديمقراطي، مجلة الديمقراطية، العدد 57، سنة 2015، على موقع : <https://elagati.wordpress.com/2015/01/06> اطلع عليه في 06-01-2015
- 74- محمد خليل فياض، قراءات في التقرير العام لديوان المحاسبة لسنة 2014م واجراءات مقترحة لعلاج العجز المتوقع للموازنة العامة لسنة 2015، ورقة مقدمة في ندوة " تقرير ديوان المحاسبة 2014، وترشيد الانفاق الحكومي، المنظمة من طرف المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، اسطنبول، تركيا، 2015/06/06
- 75- محمد سي بشير، نجاح التجربة الديمقراطية في تونس: أين الفارق؟، مجلة الديمقراطية، نشر مركز الاهرام، القاهرة مصر ، العدد 56، أكتوبر 2014.
- 76- محمد عابد الجابري، الانتقال إلى الديمقراطية في المغرب: أسئلة و آفاق، مجلة فكر ونقد، العدد 31، 2000/09/11 ، من موقع: http://www.aljabriabed.net/n31_01jabri.htm ، تم الاطلاع عليه يوم 2015/02/17.
- 77- محمد عز العرب، العلاقات الوسيطة بين متغيرات التحول الديمقراطي و الاستقرار السياسي، مجلة السياسة الدولية، نشر مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية للأهرام ، القاهرة مصر ، السنة 14، العدد 55، جويلية 2014.
- 78- محمد نور الدين أفاية، القوى الاجتماعية للثورة، في عبد الاله بلقيز، يوسف صواني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، جويلية 2012

- 79- مركز كاتر، المؤتمر الوطني العام الانتخابات في ليبيا، تقرير نهائي، صدر في 07-07-2012، على الرابط :
https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/libya-070712-final-rpt-arabic.pdf ، تم الاطلاع عليه في 12-12-2015.
- 80- مصباح شيباني، الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية: تجانس الغائب، مجلة مستقبل العربي، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 423، ماي 2014، ص 138، 142. على الرابط:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_423_mosbahalshibani.pdf ، تم الاطلاع عليه في 22-12-2015.
- 81- مصطفى الفيلالي، الثورة التونسية والبناء الديمقراطي، في عبد الإله بلقزيز، يوسف صواني (تحرير)، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، جويلية 2012،
- 82- معن خليل عمر، مهددات و محصنات الأمن الاجتماعي العربي، مجلة شؤون عربية، نشر جامعة الدول العربية، تونس، العدد 54، جوان 1988،
- 83- مغربي زاهي، المشهد السياسي الليبي: صعود قوى جديدة، نشر مركز الجزيرة للدراسات، صدر في 9-10-2011، Studies.aljazeera.net . تم الاطلاع عليه في 12-12-2015.
- 84- منتصر حمادة، حركة النهضة وقلائل الحدث المصري، مجلة رؤية تركية، نشر مركز الدراسات السياسية والاجتماعية، اسطنبول، تركيا، العدد 1، السنة 03، ربيع 2014،
- 85- مهدي محمد عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، نشر الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، على موقع:
<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm> تم الاطلاع عليه في 12/11/2015
- 86- مي مجيب، جدلية الاندماج الاجتماعي للأقباط في مصر الثورة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلد 1، العدد 4، ربيع 2014

- 87- نسيم بلهول، الإطار النظري لدراسة الأمن القومي الجزائري، في نسيم بلهول (تحرير و إشراف)، فهم الأمن القومي الأمن القومي والدفاع الوطني، نشر دار الحامد، الأردن، 2015،
- 88- هناء عبيد، الدولة طوق النجاة، هل تدفع الديمقراطية الثمن؟، مجلة الديمقراطية، نشر مؤسسة الاهرام، القاهرة مصر، العدد 56، أكتوبر 2014.
- 89- وحدة تحليل السياسات، الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر الدوحة، أكتوبر، اطلع على المقال في 2015/02/25 على الموقع <http://www.dohainstitute.org/file/Get/6db59ce6-30d1-4ed7-9772-b790231954f3.pdf> ، تم الاطلاع عليه في 2015-12-11.
- 90- وليد حقوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية-الاجتماعية، في (مجموعة مؤلفين)، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، ط1، 2012.
- 91- وليد حقوق، ديناميكية الانقسام الاجتماعي في ليبيا، ورقة نشرت ضمن، المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية، ط1، نشر منتدى ، البدائل العربي و منظمة هيغوس، 2015.
- 92- وليد عبد الحي، الأمن القومي و المنظور الجديد، في نسيم بلهول (تحرير و إشراف)، فهم الأمن القومي الأمن القومي و الدفاع الوطني، نشر دار الحامد، الأردن، 2015.
- 93- يوسف محمد الصواني، الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية، في عبد الاله بلقيز، يوسف صواني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، جويلية 2012.
- 94- يوسف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي، الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي، ورقة عمل مقدمة في حلقة نقاشية بعنوان، ليبيا... آفاق وتحديات التحول الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، نشر مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2011/11/21، على الرابط:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_395_halak%20

[nikachieh%207-74.pdf](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_395_halak%20nikachieh%207-74.pdf) ، تم الاطلاع عليه في 23-12-2015.

رابعاً: المواقع والجرائد:

- 1- ----- ، المرأة العربية والتحول الديمقراطي: التحديات وفاق تحقيق المساواة و المواطنة، نشر يوم 23/10/2011، من موقع:
<http://www.jadaliyya.com/pages/index/2933-المرأة-العربية-والتحول-الديمقراطي-التحديات-وفاق-ت> تم الاطلاع عليه في 22/11/2015
- 2- ----- ، تراجع ايرادات السياحة في تونس، موقع الجزيرة نت، صدر يوم 02/12/2015، على الرابط: ،
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/2> ، تم الاطلاع عليه في 17/12/2015.
- 3- ----- ، تراجع صادرات تونس من النسيج والملابس، عن موقع: النشرة الالكترونية جريدة الشروق التونسية، صدر يوم 26/09/2015، على الرابط: <http://www.alchourouk.com/132661/696/1-تونس-من-النسيج-والملابس-.html> ، تاريخ الإطلاع، 04/11/2015.
- 4- ----- ، هبوط الدينار التونسي إلى أدنى مستوياته التاريخية أمام الدولار الأمريكي، الجريدة الإلكترونية التونسية، الصادرة يوم: 29/10/2015، على الرابط:
http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=160812 اطلع عليه في 04-11-2015.
- 5- ----- ، هجوم سوسة، نشر موقع الجزيرة نت، صدر يوم 26 جوان 2015، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/6/26/هجوم-سوسة> ، اطلع عليه في 13-12-2015.
- 6- موقع مقاتل الصحراء، الموقع الاستراتيجي لدولة تونس، الرابط:
<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/ThwraTunis/se> c04.doc_cvt.htm ، اطلع عليه في 14-10-2015.

- 7- أحمد النظيف، جبل الشعانبي بتونس.. معركة ضد الإرهاب على ارتفاع 1500 م، نشر موقع العربية نت، صدر يوم 06 أوت 2013، على الرابط:
<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2013/08/06/جبل-الشعانبي-عصى-عن-التمشيط-وملجأ-الخارجين-عن-القانون-.html>، تم الاطلاع عليه في 13-12-2015.
- 8- احميده النيفر ، السلفية الجهادية في تونس: مغالطات وحقائق، جريدة العربي الجديد، صدر يوم 2016/01/10، على الرابط:
<http://www.alaraby.co.uk/supplementbooks/2016/1/10> ، اطلع عليه في 2016/01/10.
- 9- المعتصم بالله ابو العين، دور اتحاد الشغل في عملية التحول الديمقراطي في تونس، نشر مبادرة الاصلاح العربي، صدر في 2015/05/12، على الرابط:
<http://m.ahewar.org/s.asp?aid=464764&r=0&cid=0&u=&i=0&q> تم الاطلاع عليه في 2015/11/22،
- 10- خريطة تونس، على الرابط: <https://www.google.dz/search?q=> .
- 11- د ب أ، الحكومة التونسية تعزم رهن عدد من الأملاك العمومية لسد عجز الموازنة، يومية القدس العربي، الصادرة يوم: 2015/10/29، على الرابط:
<http://www.alquds.uk/?p=473516> ، تم الاطلاع عليه في 2015/11/04.
- 12- رضا التمتام، التأثير الليبي والجزائري على التجربة التونسية، نشر جريدة هسبرس الالكترونية، صدر يوم 2015-05-01، على الرابط:
<http://www.hespress.com/international/196811.html>، اطلع عليه في 14-12-2015.
- 13- عادل زقاع ، إعادة صياغة مفهوم الأمن- برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، من موقع: www.politics-ar.com، اطلع عليه في 2015/5/22
- 14- عبد اللطيف الحناشي، [الصراع في ليبيا: أبعاده وتداعياته على تونس](#)، نشر جريدة حقائق اونلاين، صدر في 2015-07-12، على الرابط:
<http://www.hakaekonline.com/?p=78004> اطلع عليه في 2015-12-18.

- 15- مندر بالضيافي، تونس.. 23 قتيلا و 50 جريحا في هجوم متحف باردو، نشر موقع العربية نت، صدر يوم 15 مارس 2105، على الرابط:
<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/03/18/يقتحمون-البلمان-ويحتجزون-سياحا-بمتحف.html> - تم الاطلاع عليه في 12-12-2015.

خامسا: المراجع الأجنبية:

- 1- Caty Cement, **The Nuts and Bolts of State Collapse: Common Causes and Differnet Patterns A QCA Analysis of Lebanon, Somalia, and the former-Yugoslavia.** Harvard University.
<http://www.compasss.org/wpseries/Clement2005.pdf>
- 2- Guilhot Nicolas, Shmitter Philipe C, **De La transition a la consolidation. Une lecture retoscriptive de la démocratisation studios.** In : Revue française de sciences politique, 50e annee, n0 4-5, 2000
- 3- Hafedh Zaafrane , **Les défis économiques et sociaux de la démocratie naissante en Tunisie, quel rôle pour l'Union européenne ?**, p 5, sur le site:
http://www.iss.europa.eu/uploads/media/Document_de_travail_par_Hafedh_Zaafrane.pdf
- 4- Inmaculada Szmolk , **Cadre théorique et typologie des processus de changement politique dans les régimes arabes ,** Annuaire de IEMed de la méditerranée ; 2014, sur le **site:**<http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/anuari->

2014/Szmlka_typologie_des_processus_regimes_arabes_Annuaire_IEMe
d_2014.pdf/

-----**les enjeux de chaos libyen**, Revue de politique étrangère,
février 2015, sur le site:

https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/gallet_pe2-2015.pdf

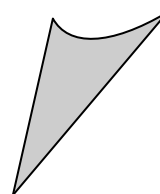
5- mohammed kerrou, Tunisie : **révolution et transition politique ou le conflit de trois ligitimites**, p125-126 , Annuaire de IEMed de la méditerranée ; 201 2sur le site : http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxiu-adjunts/qm-16- originals/kerrou_tunisie %20revolution%20et%20transition %20politique%20ou%20le%20conflit%20des%20trois%20legitimites_qm 16.pdf

6- Philipe Trappé et autres, **Tunisie 2014, perspectives économiques en Afrique**, BAFD, OCDE, PNUD, 2014. Sur le cite : http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/uploads/aeo/2014/PDF/Pocket_Edition_AEO2014-FR_mail.pdf

7- Thiery Balzac, **Qu''est-ce que la sécurité nationale**, In revue international stratégique , n0 52, hiver 2002- 2003,p. 33-50.

فهرس

المحتويات



الإهداء:

كلمة شكر:

المقدمة.....أ- ص

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

المبحث الأول: مسار الانتقال الديمقراطي ص 26

المطلب الأول: ماهية الانتقال الديمقراطي ص 26

أولاً: النظرية الديمقراطية المعاصرة، ص 26

ثانياً: مفهوم الانتقال الديمقراطي:..... ص 27

ثالثاً: الانتقال الديمقراطي: الشروط والتحديات..... ص 29

المطلب الثاني: أدبيات الانتقال الديمقراطي. ص 35

أولاً: مدارس الانتقال الديمقراطي..... ص 35

ثانياً: الموجة الثالثة والتراكم البحثي حول مداخل وعوامل الانتقال الديمقراطي... ص 39

المطلب الثالث: إستراتيجية الانتقال الديمقراطي..... ص 45

أولاً: العدالة الانتقالية والتعامل مع تركة النظام السابق..... ص 45

ثانياً: العملية التشريعية وبناء الدستور..... ص 47

ثالثاً: الانتخابات في المرحلة الانتقالية:..... ص 50

المبحث الثاني: محددات الأمن القومي ... ص 53

المطلب الأول: الأمن القومي وجدلية المفهوم..... ص 53

أولاً: تطور ظاهرة الأمن القومي..... ص 53

ثانياً: مفهوم الأمن القومي..... ص 54

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بالأمن القومي..... ص 56

المطلب الثاني: مستويات وقطاعات الأمن القومي..... ص 59

أولاً: مستويات الأمن القومي..... ص 59

ثانياً: التحليل القطاعي للأمن القومي..... ص 60

ثالثاً: ركائز الأمن القومي..... ص 61

المطلب الثالث: مهددات الأمن القومي ...	ص 61
أولاً: ماهية مهددات الأمن القومي.....	ص 61
ثانياً: إدراك مهددات الأمن القومي.....	ص 63
ثالثاً: تصنيف مصادر تهديد الأمن القومي.....	ص 63
المبحث الثاني: قياس قوة الدولة من خلال محددات العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والأمن القومي.....	
ص 65	ص 65
المطلب الأول: العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والأمن القومي في التجارب الدولية....	ص 65
المطلب الثاني: قوة / انهيار الدولة: المتغيرات و المراحل.....	ص 67
أولاً: تصنيف الدول.....	ص 68
ثانياً: متغيرات انهيار الدولة.....	ص 68
ثالثاً: كيف يمكن أن تنهار الدولة؟	ص 70
المطلب الثالث: أثر مسار الانتقال الديمقراطي على قوة/انهيار الدولة.....	ص 70
أولاً-البنية السياسية: النخب بين الصراع والتوافق.....	ص 71
ثانياً: البنية الاقتصادية: جدلية الركود والنمو.....	ص 73
ثالثاً: البنية الاجتماعية: جدلية الاستيعاب والاستبعاد.....	ص 76
رابعاً: البنية الخارجية: جدلية الفرص والمخاطر.....	ص 77

الفصل الثاني: المسار الانتقالي في تونس 2011-2015.

المبحث الأول: المقومات البنيوية للدولة التونسية: السياق التاريخي للتحويلات السياسية الراهنة	
المطلب الأول: طبيعة التحول السياسي في تونس،.....	ص 82
أولاً: جغرافية تونس وتطورها التاريخي.....	ص 82
ثانياً: حدث التحول السياسي في تونس 2011/01/14.....	ص 84
المطلب الثاني: النظام السياسي وعلاقته بالمجتمع.....	ص 89
أولاً: بورقوية و مشروع بناء الدولة ما بعد الاستقلال.....	ص 89
ثانياً: رئاسة بن علي وترسيخ السلطوية:.....	ص 94

المطلب الثالث: البنية الاجتماعية-الاقتصادية التونسية.....ص 97

أولاً: البنية الاقتصادية التونسية:.....ص 97

ثانياً: البنية الاجتماعية التونسية:.....ص 100

المطلب الرابع: البنية الخارجية التونسية.....ص 104

أولاً: انعكاسات الصورة النمطية للدولة التونسية لدى القوى الدولية.....ص 104

ثانياً: تونس والتحالفات الدولية.....ص 105

المبحث الثاني: خيارات الفاعلين للانتقال نحو الديمقراطية في تونس

المطلب الأول: الفاعلين واتجاهاتهم في المرحلة الانتقالية.....ص 107

أولاً: القوى السياسية.....ص 108

ثانياً: المجتمع المدني.....ص 109

المطلب الثاني: الفاعلين وتنظيم المرحلة الانتقالية في تونسص 111

أولاً: المرحلة الأولى: إشكالية التوفيق بين الشرعية الثورية والشرعية

الدستورية.....ص 111

ثانياً: المرحلة الثانية وبناء المؤسسات الشرعية المؤقتة.....ص 113

ثالثاً: المرحلة الثالثة وتجاوز المرحلة الانتقالية.....ص 119

المبحث الثالث: الدولة التونسية في سياق العلاقة التربطية بين مسار الانتقال الديمقراطي

ومحددات الأمن القومي

المطلب الأول: النخب التونسية والأمن السياسي، ثنائية الصراع والتوافق.....ص 124

أولاً: اتجاهات الصراع في تونسص 124

ثانياً: اتجاهات النخب التونسية للتعامل مع تركة النظام السابق.....ص 126

ثالثاً: الارهاب والعنف السياسي في تونس.....ص 127

رابعاً: الحدث المصري وتداعياته على تفاعلات النخب السياسية.....ص 131

خامساً: اتجاهات التوافق في تونسص 132

المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي و الاجتماعي في المرحلة الانتقالية.....ص 133.

أولاً: التحديات الاقتصادية في المرحلة الانتقاليةص 133

ثانيا: العدالة الاجتماعية في المرحلة الانتقالية.....	ص136
المطلب الثالث: الأمن الخارجي لتونس، بين الفرص والمخاطر.....	ص138
أولا: على مستوى الجوار الإقليمي.....	ص139
ثانيا: على مستوى التفاعلات الدولية	ص141

الفصل الثالث: المسار الانتقالي في ليبيا 2011-2015.

المبحث الاول: المقومات البنيوية للدولة الليبية: السياق التاريخي للتحويلات السياسية الراهنة	
المطلب الأول: طبيعة التحول السياسي في ليبيا 2011.....	ص 144
اولا: جغرافية ليبيا وتطورها التاريخي.....	ص144
ثانيا: لحظة التحول السياسي في ليبيا 17 فيفري 2011	ص 146
المطلب الثاني: البنية السياسية الليبية وعلاقتها بالمجتمع.....	ص 148
أولا: المرحلة الملكية بعد الاستقلال.....	ص148
ثانيا- معمر القذافي والنظام الجماهيري:.....	ص150
المطلب الثالث: البنية الاجتماعية-الاقتصادية الليبية.....	ص 153
أولا: البنية الاقتصادية وسيطرة اقتصاد الربيع.....	ص 153
ثانيا: البنية الاجتماعية والمعطى القبلي	ص 157
المطلب الرابع: البنية الخارجية الليبية	ص 159
المبحث الثاني: خيارات الفاعلين للانتقال نحو الديمقراطية في ليبيا.	
المطلب الأول: خريطة الفاعلين في مرحلة ما بعد التحول السياسي	ص 163
اولا: الفاعل القبلي.....	ص163
ثانيا: القوى السياسية.....	ص164
ثالثا: الجماعات المسلحة.....	ص165
رابعا: المجتمع المدني.....	ص166
المطلب الثاني: إدارة المرحلة الانتقالية في ليبيا	ص 166
أولا: المرحلة الأولى: المجلس الانتقالي وإشكالية التكيف.....	ص167
ثانيا: المرحلة الثانية: المؤتمر الوطني العام وإشكالية التعايش.....	ص170

ثالثا: المرحلة الثالثة: صراع الشرعيات وانهايار المسار الانتقالي.....ص171

المبحث الثالث : الدولة الليبية في سياق العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي

المطلب الأول: الفاعلين والأمن المجتمعي الليبي، بين الصراع والتوافق.....ص 174	أولا: خريطة الصراع في ليبياص174
ثانيا: العوامل المحركة للصراع و معضلة الأمن الداخلي في ليبيا.....ص176	المطلب الثاني: الأمن الخارجي في ليبيا، بين الفرص والمخاطر.....ص 178.
أولا: دور العامل الخارجي في تأجيج الصراع الليبي الداخلي.....ص178	ثانيا: دور العامل الخارجي في تسوية الصراع الداخلي.....ص179
المطلب الثالث: الامن الاقتصادي الليبي : بين الركود والانهايار.....ص 181.	الخاتمة.....ص 185
قائمة المراجع.....ص 192.	فهرس المحتويات.....ص 212

ملخص:

إن فهم ديناميكية التفاعل الموجهة لمسار مراحل التحول السياسي التي تعقب سقوط الأنظمة السياسية ، يجد نفسه في التركيز على متغيرين هامين هما : الانتقال الديمقراطي و الأمن القومي، و من ثم فالعلاقة الارتباطية بين المتغيرين تمثل جوهر التغيرات السريعة في المجتمع و مقياسا لمدى قدرة الدولة على التعامل مع أزمات التحول السياسي.

و من هنا تبرز أهمية دراسة التحولات السياسية العربية التي بدأت في سنة 2011 و ما صاحبها من ظروف عصبية و معقدة تمر بها على كافة الأصعدة خاصة الجانب الأمني في مستوياته الداخلية و الخارجية ، نظرا لهشاشة البنى الموروثة عن الأنظمة السابقة في استيعاب التحولات الكبرى ، فدراسة مقارنة بسيطة بين حالي تونس و ليبيا في الفترة الممتدة بين 2011-2015 ، تثبت حجم التفاوت بين البلدين في التعامل مع التحديات المصاحبة لعملية التحول في جانبها السياسي المتعلق بإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي و في نفس الوقت القدرة على التعامل مع أزمات التحول، فتونس استطاعت ان تستكمل متطلبات الانتقال الديمقراطي و لكن في ظروف أمنية تهدد المسار السياسي الداخلي، أما ليبيا فدخلت في أزمة معقدة و انقسام مجتمعي، يطرح الوضع جديا مسألة بقاء الدولة.

الكلمات المفتاحية: التحول السياسي، الانتقال الديمقراطي، الأمن القومي، الدولة.

Abstract:

La compréhension de la dynamique des interactions destinées au parcours des étapes de la transition politique qui suit le Bouleversement des systèmes politiques, se trouve dans la mise au point sur deux très importantes variables : la transition démocratique et la sécurité nationale, puis la relation corrélationnelle entre ces deux variables représentent le Noyau de l'évolution rapide de la société et une mesure sur la façon dont l'état gère les crises de la transition politiques.

De cela apparaisse l'importance d'étudier les transitions politiques arabes qui ont commencées en 2011 et toutes les conditions difficiles et complexes qui ont succéder cette période sur tous les niveaux surtout l'aspect sécuritaire aux niveaux internes et externes, en raison de la fragilité des structures héritées part les régimes précédents dans la compréhension des grandes transitions,

Une étude comparative simple entre les deux cas " Tunisie et Libye" dans la période comprise entre 2011-2015, prouvera la grande différence de comportement entre les deux pays à faire face aux défis liés au processus de transition dans le coté politique, qui consiste a faire réussir le processus de transition démocratique et entre temps la capacité de faire face aux crises de transition , d'une part la Tunisie a été en mesure de remplir les exigences de la transition démocratique, mais dans des conditions sécuritaires menaçante pour la politique intérieure, d'autre part la Libye est entrée dans une crise complexe et division sociétal , une situation qui soulève une vrai problématique sur la survie de l'Etat.

Mots-clés: Transition politique, Transition démocratique , Sécurité nationale, Etat.